الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

٦٠

الثورة الايرانية

الأبعاد الاجتماعية والسياسية

السيد زهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الثورة الإيرانية

الأبعاد الاجتماعية والسياسية

السيد زهرة

[٦٠]

١٩٨٥

تقديم

ليس هناك من شك فى أن الثورة الايرانية من أبرز الأحداث العالمية التى شهدها عصرنا . ذلك أنه لأول مرة تقوم فى بلد من بلاد العالم الثالث ثورة شعبية تستطيع فيها الجماهير بزعامة قياداتها الطبيعية أن تحطم نظاما من أعتى النظم التى قامت على أساس القهر والذى كان مؤيدا من القوى الامبريالية فى العالم .

وهذه الثورة التى خطفت ببريقها الأبصار فى البداية ، والتى أثرت تأثيرا بالغا على اتجاهات المفكرين والمثقفين العرب ، الذين اندفع بعضهم — على النقيض من قناعاتهم الفكرية السابقة — يمجدون الثورة ، ويشيدون بدور الدين فى أحداث التغيير الثورى فى المجتمع ، سرعان ما خيبت الآمال ، بحكم عمليات القمع الدموية التى مورست ازاء خصومها ، وظهور العجز والتخبط فى المجال الداخلى ، وبروز التطرف الشديد فى المجال الخارجى ، والذى يمثله أساسا اصرار قادة الثورة على الاستمرار فى حرب الاستنزاف الايرانية العراقية ورفض كل الجهود السلمية لانهائها . وهذا البحث الذى نقدم له للأستاذ السيد زهرة الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يمثل اضافة قيمة للمكتبة العربية ، بحكم دقته المنهجية ، وانفتاحه الفكرى ، وقدرته على الاستخدام الموفق للمناهج المتعددة المتاحة لدراسة ظاهرة الثورة فى العالم .

السيد يسين
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة :

عندما تفجرت أحداث الثورة الايرانية ، وأطيح بنظام الشاه ، ثار جدل واسع فى أوساط الدارسين والمحللين وصانعى السياسة على السواء ، حول مغزى الحدث الكبير ودلالاته وآثاره .

ولا شك أن حدث الثورة الايرانية من أبرز الأحداث التى شهدها عالمنا المعاصر فى عقد السبعينات ، ولا شك ايضا انها جديرة بأن تثير مثل هذا الاهتمام . وثمة — فى اعتقادنا — أربعة عوامل على الأقل ، تعطى للثورة أهمية خاصة :

أولا : انها ثورة فى بلد ينتمى الى دائرة العالم المتخلف ، وأنها ثورة شعبية بالمعنى التقليدى للكلمة . وهذا فى الحقيقة نموذج من الثورات ، لم تعرفه بلدان العالم المتخلف منذ زمن بعيد ، حيث ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن بأن التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية هو النموذج الأمثل للتغيير فى مثل هذه المجتمعات .

ثانيا : أن الثورة أطاحت بنظام تجمعت له كل عوامل الاستمرار الظاهرة ، بدءا من قبضته الحديدية فى الداخل ، وانتهاء بدعم أكبر قوة رأسمالية فى عالمنا له ، بحيث كان يصعب على أى محلل أن يتوقع سقوطه بمثل هذه الكيفية وبمثل هذه السرعة .

ثالثا : خصوصية الثورة ، من زاوية تصدى القيادات الدينية لزعامتها وتسلمها مقاليد السلطة فى البلاد ، ومن زاوية الأفكار والمفاهيم الجديدة التى تقدمها هذه القيادات .

رابعا : أنها ثورة فى بلد ينتمى الى منطقة من أكثر مناطق العالم أهمية وحساسية ، اذ تلتقى فيها صراعات قوى اقليمية ودولية عديدة . وهكذا ، فانه منذ قيام الثورة ، والمطابع تدفع بعشرات

المقالات والدراسات والكتب ، التى تحلل الظاهرة وتقومها ، وتحاول ان تستخلص منها النتائج . وبادىء ذى بدء ثمة اتجاهان اساسيان عبر عنهما الجانب الاعظم من هذه الكتابات :

الاول : يذهب فى تحمسه للثورة ودفاعه عنها الى حد الهوس، والى حد تنزيه قياداتها عن الخطأ ، والى حد اعتبارها نموذجا امثل للثورة فى العالم المتخلف ، وحلا لازمة التغيير فيه .. الى آخر هذه المقولات .

الثانى : يذهب فى تقليله من اهميتها الى درجة تجريدها من اية صبغة تقدمية ، والى درجة اعتبارها من المنظور التاريخى ، ردة الى الوراء .. الخ .

ولا شك ان كلا الاتجاهين غير صائب ، ذلك أن الثورة الايرانية، هى فى التحليل الأخير ظاهرة ينبغى أن تخضع لمعايير التقويم الصحيحة ، ومعايير النقد الموضوعية ، وهى من هذا المنطلق يمكن أن تكون موضعا للثناء أو الهجوم ، ولكن هذا أو ذاك ، ينبغى أن ينطلق من تحليل معمق لظاهرة فى شتى جوانبها ، ويعوق من امكانية مثل هذا التحليل بطبيعة الحال ، التعصب الدينى المسبق للثورة ، أو الموقف الرافض المسبق لها أيضا .

واذا كان أكثر ما أثار الاهتمام فيما يتعلق بالثورة هو الحدث فى حد ذاته ، ثم محاولة التنبؤ بمستقبلها ، فالأمر الذى لا شك فيه انه يستحيل فهم هذا أو ذاك ، دون دراسة معمقة لمقدمات الثورة.

وبادىء ذى بدء ينطلق البحث من عدة اقتناعات محددة ، فى مقدمتها أمور ثلاثة :

أولا : انه رغم دور العوامل الخارجية فى تحديد مسار التطورات الاجتماعية والسياسية فى ايران فى عهد الشاه السابق (الدور الأمريكى على وجه الخصوص) فان العوامل الداخلية هى المحدد الأول لهذه التطورات ، وهذا يفسر فى الحقيقة أن البحث لم يتعرض لآثار علاقة نظام الشاه بالولايات المتحدة بالتفصيل .

ثانيا : ان تاريخ التطور الاجتماعى والسياسى فى ايران هو سلسلة متصلة الحلقات ، بحيث يستحيل فهم فترة معينة دون الرجوع الى سابقتها ، ودون أخذ محصلة تراث التطور فى مجمله فى الاعتبار. وفى هذا الاطار ، فقد حرصنا على عرض التطورات التى يشملها البحث فى سياقها العام .

ثالثا : أن مهمة أى باحث ملتزم حين يتصدى لدراسة أية ظاهرة متعلقة ببلد معين ، فان عليه أن يطرحها ابتداء من منظور مصلحة الأغلبية الساحقة من شعب هذا البلد فى المقام الأول ، لا من منظور مصلحة الحكام أو أية قوى أخرى . وانطلاقا من هذا ، فقد حرصنا سواء فى دراسة ايران الشاه أو ايران الثورة ، على معالجة قضايا البحث كما تعنى الشعب الايرانى أولا وأخيرا . بعبارة أخرى، لقد قدمت ايران الى العالم فى عهد الشاه باعتبارها بلدا قويا متحضرا ... ألخ ، الا أن هذا لم يكن سوى الوجه المزيف للعملة ، بينما كان الوجه الآخر هو ايران الحقيقية بما تعانيه من فقر واضطهاد . وهذا هو الوجه الذى عنينا بابرازه فى البحث . كما أنه فى عهد الثورة ، قدمت ايران الى العالم أيضا باعتبارها ستمثل نموذجا للعدل والحرية ، وحتى الآن ، لازال أيضا هناك وجه آخر للعملة ، هو بالتأكيد غير هذا تماما . وقد عنينا أيضا بابرازه بالأساس .

ولقد واجهت البحث مشكلة المنهج الصحيح لدراسة التطور الاجتماعى والسياسى فى ايران . ولقد استرعى الانتباه أن الدراسات حول هذا الموضوع ، تتفرق فى أغلبها حول ثلاثة مناهج :

أولا : بعض الدراسات حول التطور الاجتماعى فى ايران ، تستخدم منهج التحليل الطبقى بمقولاته التقليدية ، من حيث تقسيم التطور الى المراحل الخمس الشهيرة .

ثانيا : ثمة عدد محدود من الدراسات يحاول أن يطبق مقولات مفهوم « نمط الانتاج الآسيوى » .

ثالثا : ثمة عدد كبير من الدراسات يستخدم مناهج التحليل

الغربية فى دراسة النظم السياسية ، فاغلبها مثلا يركز على تقسيم الدراسة الى الاطار التاريخى ــ الاطار الدستورى والقانونى. الخ.

والحقيقة ان استخدام اى من المناهج الثلاثة ، تشوبه اوجه قصور عديدة ، ففيما يتعلق بالمنهج الأول ، فقد اصبح موضوع اتفاق تقريبا ان تاريخ التطور فى البلدان المتخلفة عموما له خصوصية معينة تختلف بالتأكيد عن الخصوصية الأوروبية ، بحيث ان محاولة لى ذراع الحقائق التاريخية وصبها فى قالب المراحل الخمس لا يمكن ان تقدم فهما صحيحا لتاريخ التطور .

وفيما يتعلق باستخدام مفـــاهيم « نمط الانتاج الآســـيوى » فبالاضافة الى ان المفهوم بحد ذاته لازال موضع جدل ولم يستقر بعد على اتفاق حول مقولاته ، فلم يثبت فى الحقيقة بعد جدواه منفردا فيما يتعلق بدراسة تطور المجتمعات المتخلفة . أما فيما يتعلق بالمنهج الثالث ، فانه بتركيزه على الجوانب الشـــكلية ، يؤدى فى اغلب الأحيان الى طمس الحقائق ، ويحول دون الامساك بالحلقة الأساسية فى الموضوع .

ورغم هذا ، فكل من المناهج الثلاثة ، يقـــدم جانبا مفيدا فى الدراسة . ولقد استفاد البحث فى الواقع منها مجتمعة ، الا انه عمد فى المقام الأول الى دراسة الحقائق مباشرة كما هى مع الاستناد الى مقولات التحليل الطبقى فى أكثر مفاهيمها عمومية ، دون وضع قالب نظرى جامد مسبق لمسار التحليل .

وعلى هدى من الجوانب السابقة ، جاء هذا البحث محاولة متواضعة لدراسة ظاهرة هى بأى معيار ظاهرة فريدة فى عصرنا من جوانب عديدة . ونحن نعى فى الحقيقة أوجه القصور العديدة التى تشوب الدراسة ، والتى ترجع الى أسباب عديدة ، ربمـــا يكون فى مقدمتها عدم توافر المـــادة العلمية بالشكل الكافى ، وعدم القدرة على التحديد الصارم للمفاهيم المستخدمة .

وأجد لزاما على أن أسجل شكرى العميق لكل من عاوننى طوال فترة اعداد البحث وبصفة خاصة أستاذى السيد يس مدير

المركز ، والـــذى تولى البحث برعايته ومتابعته منذ البداية ، وكان للملاحظات القيمة التى يبديها بين الآن والأخرى ، اكبر الفضل فى بلورة كثير من القضايا ، وفى أن يخـــرج البحث فى النهاية بهذه الصـــورة .

بقى ان اشير الى أن البحث بصورته الحالية قد تم الانتهاء من اعداده فى ديسمبر عام١٩٨١ ، ومن ثم لم يتعرض للتطورات الداخلية التى شهدتها ايران فيما بعد هـــذا التاريخ ، وهى تطورات كثيرة ومتلاحقة . وعلى أية حـــال ، فان هذه التطورات موضع بحث آخـــر اقـــوم به فى الوقت الحاضر أرجو أن يرى النور قريبا .

السيد زهرة

الفصل الأول

التطورات الاجتماعية والسياسية في إيران حتى الأربعينيات

الحقيقة أن محاولة البحث عن المقدمات الاجتماعية والسياسية التى أفضت الى تفجر الثورة الأخيرة فى ايران ، وانهيار نظام الشاه ، لا ينبغى أن تقتصر على تحليل الأوضاع الايرانية فى فترة حكم الشاه السابق وحسب . مرجع ذلك أن نظام الشاه بخصائصه ومكوناته وسوءاته لم يكن نتاج معطيات الفترة التى بدات منذ عودته الى ايران فى عام ١٩٥٣ عقب الاطاحة بحكم الدكتور مصدق وحسب . ولم يكن حتى نتاج ما تمخضت عنه فترة حكم أبيه رضا شاه منذ أسس حكم الأسرة البهلوية فى مطلع القرن العشرين وحسب ، وانما يمكن القول أن ملامح الأوضاع الايرانية فى فترة حكم الشاه ، قد تشكلت كنتاج لمعطيات تراث تاريخى طويل ، بالاضافة لدور وأثر المعطيات الجديدة بطبيعة الحال .

ومن ناحية ثانية ، فان حركة الانتفاضات الشعبية التى اسقطت نظام الشاه ، لم تأت أيضا من فراغ ، فهى حلقة من سلسلة طويلة تمثل تاريخ الانتفاضات الشعبية التى شهدها التاريخ الايرانى ، وهى أيضا محصلة لسنوات طويلة من عمر نشاط أحزاب وجماعات المعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها .

وفى هذا الاطار ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نرصد الجوانب التى تشكل فى اعتقادنا ابرز الملامح العامة للتطور الاجتماعى والسياسى فى ايران ، ثم سنحاول تتبع تشكل هذه الملامح منذ تكونت حكومة مركزية قوية فى ايران فى القرن السادس عشر حتى مشارف القرن العشرين . وفى المبحث الثانى من هذا الفصل ، سوف نعرض لأبرز التطورات الاجتماعية والسياسية التى شهدها المجتمع الايرانى منذ مطلع القرن العشرين وحتى الأربعينيات ، بدءا من الحركة الدستورية مرورا بثورات الأقليات وانتهاء بتولى رضا خان السلطة فى ايران والتطورات التى شهدتها ايران فى عهده .

المبحث الأول

حول تشكل الملامح العامة للتطور الاجتماعى والسياسى

ان المتتبع لتطورات الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى ايران منذ تكونت حكومة مركزية قوية فى القرن السادس عشر ، يمكنه أن يرصد خمسة ملامح محددة تشكل فى مجملها السمات العامة لهذا التطور .

أولا : لقد عرف تاريخ التطور الاجتماعى والسياسى فى ايران فى مجمله ، التمييز دائما بين مجموعتين من الفترات ، فترات وجدت فيها حكومات مركزية قوية ، وفترات أخرى شـــهدت ضعف هذه الحكومات المركزية . وبرغم هذا التمييز ، فان فترات قوة سلطة جهاز الدولة المركزية تشكل القاعدة فى مسار التطور ، بينما مثـل ضعف جهاز الدولة ، الاستثناء . وقد اتخذ الحكم المركزى فى ايران دائما شكل سيطرة « الشاهات » الأقوياء وعائلاتهم ، وجهـازهم البيروقراطى . وقد اعتمد حكم الشاهات الاستبدادى باستمرار ، على وجود جهاز قوى للقمع ، وعلى تحكم جهاز الدولة البيروقراطى فى مسار التطور الاجتماعى والسياسى .

وقد لعبت هذه الوضعية دائما دورا حاسما فى اعاقة تطور برجوازية ايرانية مستقلة وفقا للنمط الغربى . فقد نشأت البرجوازية الايرانية وتطورت معتمدة على جهاز الدولة والأسر الحاكمة ، دون أن تتاح لها امكانية التطور المستقل . وبالاضافة الى هذا ، فانه طوال فترات قوة المركز السياسى ، كان هناك دائما اتجاه لتدعيم مركز ملاك الأرض ، وتوسيع أراضى الدولة ، وأيضـــا دعم مركز البيروقراطيين التابعين لجهاز الدولة كفئة متميزة فى المجتمع(١) .

ثانيا : أحد الملامح الهامة للمجتمع الايرانى طوال تاريخه ، التمازج بين المجتمعات الحضرية والريفية والقبلية . والحقيقة أن

تطور وضع هذه المجتمعات الثلاثة ، وتطور العلاقات بينها ، وتفاوت تأثر أوضاعها بسياسات الحكومة المركزية ، لعب دورا هـاما فى تحديد مسار التطور الاجتماعى والسياسى فى ايران .

ثالثا : الغزو الاستعمارى، والذى تعرضت له ايران منذ منتصف القرن التاسع عشر ، لعب دورا مدمرا فيما يتعلق بتطور الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية فى ايران ، فبالاضافة للدور الذى لعبه مبكرا، فى تحطيم مرتكزات وانجازات البرجوازية الايرانية ، فقد أتاح المجال لتبلور برجوازية تابعة مرتبطة بالأسـاس بالشركات الاسـتعمارية وبالمصـالح الخـارجية .

رابعا : طوال فترات قوة السلطة المركزية ، ونظرا للطـابع الاستبدادى لهذه السلطة ، نشأت المؤسسات السياسية ، وتشكلت دائما فى أحضان الحكم الاستبدادى وتابعة له ، دون أن يكون لهـا دور فعال أو حاسم فى الحيـاة السياسية . فطوال هذه الفترات ، لم يكن للبرلمان أو للوزارة أو حتى للنقابات دور مؤثر ، وانما كانت اليد العليا باستمرار هى يد الحاكم المطلق وأسرته والمحيطين به .

وبالمقابل ، لم تتبلور أحزاب وقوى المعارضة السياسية ، ولم يشتد عودها ، الا فى فترات ضعف السلطة المركزية ، وفى هـذه الفترات ، استطاعت الحركة الجماهيرية باستمرار أن تنتزع مكاسب محددة ، ربما يكون أبرزها انتزاع الحركة الدستورية فى مطلع القرن العشرين للدستور ، وتكوين الحركة الشيوعية للنقابات العمـالية فى الأربعينات ، والمكاسب التى حققتها جبهـة مصدق فى مطلع الخمسـينات .

خامسا : أحد المـلامح الهامة التى ميزت التطور الايرانى ، ولعبت دورا كبيرا فى التطورات التى شـهدتها ايران ، هو بلورة الايرانيين منذ وقت مبكر لهوية قومية متميزة . لقد كان الايرانيون دائما جزءا من العالم الاسلامى ، وشاركوا عبر التاريخ فى النشاطات الاسلامية المختلفة ، فقد صاغوا أول صياغة متكاملة لقواعد اللغة العربية ، رغم رفضهم التحدث بها ، والـكثير مما يعرف الآن بأنه ثقافة « اسلامية وعربية » فى مجالات الفن والأدب والفلسفة والطب والرياضيات والتنجيه والـكيمياء والتاريخ والجغرافيا ... الخ

كان اسهاما فارسيا(٢). وبالرغم من هذا ، فقد اعتقد الايرانيون باستمرار بأنهم مختلفون عن بقية المسلمين وارقى منهم ، وبان لديهم هويتهم القومية المتميزة ، وهذا الشعور بالهوية المتميزة ، عبر عنه دينيا فى بعض الأحيان ، كما حدث فى ثورات « القمصان السود » و « والقمصان البيض » و « القمصان الحمر » فى العصر العباسى ، وعبر عنه أحيانا فى الأدب ، كما فى الحركة « الشعوبية » فى شعر « الفردوسى » على سبيل المثال ، وعبر عنه ثقافيا فى بعض الاحيان، كما حدث خلال العصر المنغولى عندما طور الايرانيون ثقافة خاصة بهم متميزة عن المسلمين والناطقين بالعربية .

وعندما اعتمدت « الشيعية » كمذهب رسمى خلال عهد الصفويين ، أضافت مكونا هاما للقومية الايرانية ، وأضافت عنصرا هاما لتميز ايران وعزلتها عن بقية العالم الاسلامى .

وسوف نحاول فى الصفحات التالية تتبع تشكل هذه الملامح وتطورها بايجاز منذ القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين .

١ ــ السلطة المركزية ، وتطور البرجوازية الايرانية :

الحقيقة أن بناء السلطة المركزية القوية فى ايران يعود الى عهد حكم الصفويين ، وعلى وجه التحديد الى عهد الحاكم الصفوى القوى عباس الأول (١٥٨٧ ــ ١٦٢٩) .

لقد أتبع شاه عباس كل الوسائل المعروفة لدى طغاة الشرق، لكى يرسى أسس سلطة مركزية قوية . وقد لجأ بصفة خاصة لثلاث وسائل لتحقيق هذه الغاية :

- فقد أعاد تشكيل القيادات الادارية بالبلاد .
- وأعاد تشكيل المؤسسة العسكرية .
- ولجأ الى أساليب عديدة ، لكى يدعم القوة الاقتصادية لجهاز الدولة .

وفى سعيه لاعادة تشكيل القيادات الادارية ، لجأ عباس الاول الى تغيير اسس اختيار هذه القيادات ، فلم يعد تعيين القيادات العليا فى البلاد معتمدا بالأساس على انتماءاتها القبلية او قوتها الاقتصادية واصلها الطبقى ، وانما لاعتبارات الولاء والصلة الشخصية المباشرة بالشاه ، وعند نهاية حكمه ، كان ٢٠٪ على الاقل من افراد الادارة العليا فى ايدى عناصر جديدة .

واعاد شاه عباس الاول ايضا تشكيل المؤسسة العسكرية ، فقد لجأ الى تقليص عدد قوات القبائل ، وخلق جيشا قويا من السكان غير الفلبيين ، المعتمد كلية من الحكومة المركزية(٣) .

ولعل ابرز الاصلاحات التى ادخلها شاه عباس فى اتجاه دعم سلطة الحكومة المركزية ، تمثلت فى سياساته الاقتصادية . فقد لجأ الى دعم المركز الاقتصادى لجهاز الدولة . وفى عهده انشأت الدولة اكبر مصانع فى البلاد ، واحتكرت التجارة الداخلية والخارجية(٤) . وفى تلك الفترة نمت التجارة والحرف نموا كبيرا ، وكان القطاع الاكبر من الحرفيين منظمين فى نقابات قوية ونشطة ، وبالذات فى المدن ، الا ان التجارة الداخلية والحرف كانت خاضعة لسيطرة حكومية صارمة ، فرؤساء النقابات كانوا يعينون فى مناصبهم بواسطة الشاه ، ومارست الدولة رقابة شديدة على النشاطات اليومية للنقابات من خلال « المحتسبين » المشرفين على الاسواق . وبهذا الشكل استطاعت سلطة الدولة أن تخلق عوائق حقيقية فى وجه النمو المستقل لهذه النقابات وقد ترتب على هذا ، انه بالرغم من ان هذه النقابات كانت تلعب دورا كبيرا فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدن ، الا انه لم يكن لها تأثير على آلة النظام الجبارة .

وبالمثل ، فان كبار التجار ، بالرغم من انهم كانوا ذوى مراكز قوة واحترام فى المجتمع ، وبالرغم من انهم كدسوا ثروات كبيرة ، فانهم كانوا تابعين فى كل نشاطاتهم لجهاز الدولة ، ولعبوا دور « المساعدين » للأسرة الحاكمة(٥) .

والسياسة الاقتصادية الخارجية لشاه عباس ، كانت قائمة على تشجيع الدول الأوروبية على شراء المنتجات الفارسية والمواد

الخام من ناحية ، وعلى اعادة فتح طرق التجارة بين الشرق والغرب عبر فارس من ناحية ثانية . فقد أرسل مبعوثين تجاريين الى فرنسا وانجلترا والدانمارك ، وبدأ علاقات سياسية واقتصادية مع هذه الدول فى نهاية القرن السادس عشر ، وميزان التجارة كان فى صالح ايران طوال تلك الفترة(٦) .

واحد الملامح الهامة للوضع الاجتماعى فى ايران فى تلك الفترة، التطور الكبير الذى شهده المجتمع الحضرى على حساب المجتمعين الريفى والقبلى . فالمدن الايرانية هى التى استفادت أساسا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، والمدن الرئيسية فى تلك الفترة، كانت أصفهان وتبريز وكاشان ، ويازد ، وبندر عباس ، وهمدان ، ومشهد ، ومن بين هذه المدن ، كانت أصفهان وتبريز وكاشان تمثل الأهمية الأولى(٧) .

ويمكن القول بناء على ما تقدم ، أنه منذ القرن السادس عشر ، تأسست فى ايران سلطة مركزية قوية ، وتدعم موقع جهاز الدولة اقتصاديا واجتماعيا .

والحقيقة أن الدور الحاسم الذى لعبه جهاز الدولة ، ومكانته التى فاقت مكانة كافة الطبقات فى المجتمع ، قد خلق قيودا حقيقية فى وجه تطور برجوازية ايرانية مستقلة وفقا للنمط الغربى ، وأفسح الطريق أمام تزايد ثقل ملاك الأراضى . ولهذا ، عندما بدأ الغزو الاستعمارى لايران ، وبدأت تنازلات « الشاهات » لرأس المال الاستعمارى ، لم تتعرض محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعيةفى ايران للدمار فقط ، وانما فشلت البرجوازية الايرانية فى الحفاظ على استقلالية الأوضاع الاقتصادية ودعم مصالحها ، وأصبح الطريق ممهدا لبروز برجوازية تابعة .

٢ ــ آثار الغزو الاستعمارى :

استسلم النظام الايرانى وطبقته الحاكمة للقوة الاستعمارية الغربية وغزوها عند منتصف القرن التاسع عشر ، وبعد الحرب الايرانية الروسية عام ١٨٢٨ ، وبعد ذلك الحرب الايرانية الانجليزية عام ١٨٥٦ ، أصبحت ايران فى وضع الدولة شبه المستعمرة .

لقد وقعت ايران منذ القرن التاسع عشر فريسة للسياسة الاستعمارية البريطانية الهادفة الى دعم التجارة البريطانية والدفاع عن مصالحها فى الهند ، والسياسة الاستعمارية الروسية الهادفة الى التوسع الاقليمى فى ايران ، والتوصل الى صيغة مع بريطانيا لتقسيم مراكز السيطرة السياسية والتجارية فى ايران(٨) .

وقد اتخذ تغلغل وسيطرة رأس المال الاستعمارى فى ايران شكل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة ، والتى يمكن حصر أبرزها منذ القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين فيما يلى :

● فى عام ١٨٠٠ فرضت بريطانيا اتفاقية تجارية على ايران، منحت بمتضاها البضائع والتجارة البريطانية حرية الدخول الى البلاد دون ضرائب .

● فى عام ١٨٠٧ ، استطاعت فرنسا أن تفرض اتفاقية تجارية وسياسية على ايران .

● فى عام ١٨٢٨ ، وقعت اتفاقية روسية ـ ايرانية غير متكافئة بعد انتهاء الحرب بين البلدين .

● فى عام ١٨٤١ وقعت اتفاقية بريطانية ـ ايرانية .

● فى عام ١٨٧٢ ، منح الشاه الايرانى ، أول امتياز للبارون جوليوس دور ويتر (مؤسس وكالة أنباء رويتر) لبناء الطرق والسكك الحديدية والقنوات وأعمال الرى ، وقد حصل الشاه مقابل الامتياز على الأموال التى كان يحتاجها لنفقاته الشخصية .

● فى عام ١٨٩٠ ، منح الشاه امتيازا لشركة انجليزية خولها حق احتكار محصول التبغ كله ولمدة خمسين عاما مقابل ١٥ الف جنيه استرلينى ، يحصل عليها الشاه سنويا(٩) .

والحقيقة أن الغزو الاستعمارى لايران ، قد لعب منذ القرن التاسع عشر دورا مدمرا ، سواء فيما يتعلق بمحاولات التنمية

الاقتصادية المستقلة فى البلاد ، أو فيما يتعلق بتطـور البرجوازية الايرانية .

لقد أفسحت المصالح الاقتصادية المتزايدة لروسيا وبريطانيا فى ايران ، الطريق أمام نمو النشاطات التجارية فى البلاد ، وحركت اقتصادها ليدخل فى دائرة التوسع الاستعمارى . واذا كانت تجـارة ايران الخارجية فى بداية القرن التاسع عشر ، كانت محـدودة فى مداها ، وكان ميزان التجارة فى صالح ايران ، فان الوضع قد تغير فى نهاية القرن ، حيث أصبحت الشركات الروسـية والبريطانية تسيطر على حركة التجارة الخارجية الايرانية . ومنذ ذلك الوقت لم يعد ميزان التجارة فى صالح ايران بشكل عـام ، وفيما يتعلق بالتجارة مع بريطانيا والهند بصفة خاصة، ففى أوائل القرن العشرين، كانت صادرات ايران لانجلترا والهند تبلـغ فقط خمس وارداتهـا منهمـا(١٠) .

ولعب الغزو الغربى دورا مدمرا بالنسبة للمنتجات الصناعية الايرانية ، ونتيجة لهذا ، حلت المنتجات الصناعية الأوروبية محـل المنتجات المحلية من جانب ، وحلت صادرات المواد الخـام محل المواد المصنعة من جانب ثان . وهكذا شهد القرن التاسع عشر ، انهيار الصناعات الايرانية فى أصفهان وتبريز وكاشان ويازد وكيرمان ومشهد ، ففى يازد على سبيل المثال ، والتى تركزت فيهـا صناعة نسج الحرير ، اذ كان بها ما يقرب من ١٨٠٠ مصنع تستخدم ما يقرب من تسعة آلاف عامل ، شهد القرن التاسع عشر انهيـار هـذه المصانع ، وحلول المنتجات الأوروبية محلها(١١) .

وهذا الدور المدمر ، الذى لعبه الغزو الاستعمارى ، أضاف فى واقع الأمر عاملا جديدا لعدم تبلور برجوازية ايرانية مستقلة ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ، اتضح فشل البرجوازية الايرانيـة فى ترسيخ أقدامها وفى تحقيق نمو مستقل ، وقد تجسد هذا الفشـل فى امرين :

— فشل البرجوازية الايرانية فى اقامة مصانع جديدة .

— وفشلها فى اقامة مؤسسة بنكية قومية ايرانية .

والحقيقة أن نمو التجارة الخارجية ، وانهيار المنتجات المحلية الايرانية ، وفشل تبلور برجوازية مستقلة ، كل هذا افسح الطريق امام صعود برجوازية ايرانية تابعة منذ القرن التاسع عشر ، فقد افتتحت الشركات الأجنبية مكاتب لها وعينت ممثلين عنها فى المدن التجارية الأساسية فى ايران ، وادت سيطرة القوى الاستعمارية على السوق الايرانى ، وتدخل هذه القوى لحماية مصالحها ، ووضعية الاستبداد ، الى تحول عدد كبير من التجار المزدهرين فى ايران الى وكلاء للشركات الأجنبية وفقدوا استقلالهم .

وقد شهدت هذه الفترة عاملا آخر ، أثر على مجمل التطورات اللاحقة فى ايران ، وهو تحول توجه البرجوازية الايرانية فى تلك الفترة نحو ملكية الأرض لتحقيق المكانة والقوة ، وقد ساعدهم على ذلك بيع أراضى الدولة وأراضى القصر . ويمثل هذا التوجه بالاضافة لأثره على التطورات اللاحقة ، أحد العوامل الهامة التى حالت دون تطور برجوازية صناعية فى ايران .

٣ ــ ايران على مشارف القرن العشرين :

فى أواخر القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين ، تحددت خريطة الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى ايران على النحو التالى :

أولا : كان النفوذ الاستعمارى الغربى ، لم يترك مكانا فى ايران الا ونفذ اليه ، وأصبح الأمر لا يعدو كونه سباقا بين الدول الأوروبية لتنال نصيبها من الغنيمة الايرانية . وبينما كان الروس يسيطرون على البلاد تماما وكانوا مشغولين بتطوير مشاريعهم لضم وهضم أقاليم ايران الشمالية ، كانت الشركات الانجليزية تسيطر تماما على منطقة جنوب ايران ، ولم تكن هناك دولة أوروبية واحدة لا تشرف على أحد المشروعات الانشائية العديدة فى ايران .

ثانيا : وفى الوقت الذى عجزت فيه البرجوازية الايرانية عن ترسيخ أقدامها وحماية مصالحها فى البلاد ، ومع تحول عدد من أفرادها الى دور الوكلاء للشركات الأجنبية ، دفع بأعداد متزايدة من التجار الوطنيين الى الخراب ، هذا فى الوقت الذى تحول فيه عدد

من البرجوازيين الى استثمار أموالهم فى الأرض ، ليضيفوا عاملا جديدا يدعم من قوة ومركز ملاك الأرض .

ثالثا : وبينما كانت السلطة الايرانية عاجزة فى مواجهة الغزو الاستعمارى ، وأصبحت متورطة فى المخطط الاستعمارى ، فان قبضتها الشديدة ، وسياساتها الاقتصادية فى الداخل كانت تدفع بالأحوال المعيشية للايرانيين الى درجات بالغة السوء .

وفى تلك الفترة ، كان الولاة يحتكرون المواد الغذائية ، وفى ١٨٩٩ على سبيل المثال كان فى طهران عشرون شخصا يملكون كل الأفران التى تصنع خبز السكان، يخلطونه بالنشارة وقشر الأرز(١٢) .

وفى مطلع القرن العشرين ، أصبحت الحكومة الايرانية غارقة فى الديون الخارجية ، ولجأت السلطة الى كافة أساليب جمع المال بأى شكل ، وفى ذلك الوقت كانت هناك خمسة أنواع من الضرائب، هى : الضرائب المفروضة على الرواتب ، والأرباح المتحصلة عن « احقاق العدل » ومن بيع مناصب الحكام الثانوية والمناصب الأخرى، ومن ارسال الموظفين المسئولين لبحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون ، والضريبة المفروضة على الأرض . وفى عام ١٩٠٥ وحده جمع الحاكم العام لنطقة خراسان حوالى ٣٠ ألف جنيه استرلينى ، منها ١٤ ألف جنيه حصة الشاه وستة آلاف لعين الدولة(١٣) وفى الوقت الذى كان كاهل الشعب الايرانى فيه مثقلا بالضرائب الباهظة التى يدفعها ، كان الشاه يقوم بانفاقها على ملذاته الخاصة فى ملاهى أوروبا وبلاجاتها .

وهكذا ، تجمعت كل أسباب الاستياء الجماهيرى ، وبرغم أن ايران لم تعرف فى ذلك الوقت تنظيمات سياسية محددة ، الا أن عاملين لعبا دورا هاما :

الأول : تزايد الاتصال بأوروبا عن طريق التجارة والتعليم والعلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات ، هذا الاتصال ، أطلع الكثيرين ، وبالذات أبناء الحضر فى ايران ، على الهوة الشاسعة بين الأوضاع السياسية فى أوروبا ، والأوضاع فى بلادهم .

الثانى : تيار الاصلاح الدينى الذى انتشر فى ذلك الوقت والذى تأثر بتعاليم جمال الدين الأفغانى .

وأصبحت الأوضاع مهيأة لتشهد ايران اول حركة شعبية فى مواجهة السلطة فى العصر الحديث ، وهى المعروفة بثورة « التبغ »، ففى ٨ مارس ١٨٩٠ أعطى الشاه « ناصر الدين الشاه » امتيازا لشركة بريطانية تحتكر بمقتضاه انتاج وبيع وتصدير كل محصول التبغ الايرانى ، فى مقابل ذلك تلقى ١٥ ألف جنيه استرلينى سنويا . وفى اعقاب ذلك ظهرت حركة معارضة شعبية يتزعمها بعض رجال الدين والتجار ، وفى ديسمبر ١٨٩١ أصدر المجتهد الشيعى حاجى ميرزا شيرازى فتوى من العراق تحرم التدخين الى أن يسحب الامتياز وكانت الاستجابة الشعبية لهذه الفتوى شاملة لدرجة أن الشاه اضطر لسحب الامتياز(١٤) .

بهذه الأوضاع ، دخلت ايران القرن العشرين ، ولتشهد اول حركة شعبية شاملة فى مطلع القرن .

المبحث الثانى
التطورات الاجتماعية والسياسية منذ مطلع القرن العشرين وحتى الأربعينيات

شهد تاريخ ايران الاجتماعى والسياسى منذ مطلع القرن العشرين وحتى الأربعينيات ، ثلاثة أحداث بارزة ، تشكل فى مجموعها ، روافد هامة لما آلت اليه الأوضاع فى ايران فى فترة حكم الشاه السابق :

أولا : الحركة الدستورية فى مطلع القرن .

ثانيا : حركات الأقليات فى شمال ايران .

ثالثا : صعود رضا خان ، فى العشرينيات ، وما آلت اليه الأوضاع فى ايران فى ظل حكمه .

أولا ــ الحركة الدستورية :

تجمعت منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على نحو ما راينا ، كل مظاهر الفساد وكل مبررات الغضب الجماهيرى ، الا أن عدم وجود قوى سياسية منظمة ، بالاضافة الى القبضة الشديدة للسلطة ، حالا دون قيام حركة جماهيرية منظمة، الى أن حدثت حادثتان أدتا الى قيام أول حركة شعبية شاملة فى تاريخ ايران المعاصر ، الأولى : ترويج صورة للمسيو نوز المستشار البلجيكى فى احدى الحفلات التنكرية بملابس رجال الدين ، والثانية ضرب عدد من التجار علنا لاتهامهم بأنهم رفعوا أسعار السكر . وفى أعقاب ذلك ، أعلن رجال الدين فى طهران الاعتصام فى المساجد حتى يطرد مسيو نوز البلجيكى ، وانضم اليهم الوف من أبناء الشعب، واضطر الشاه (مظفر الدين شاه) الى اجابة طلبهم ، واعتبر هذا أول انتصار يحرزه أفراد الشعب .

وعاد رجال الدين واعتصموا فى ضريح عبد العظيم فى بلدة رى قرب طهران فى الشهر الأخير من عـــام ١٩٠٥ ، وتمثلت مطـــالبهم الأساسية فى طرد الأجانب والعدالة فى البلاد ، وبلغت جموعهم مع عائلاتهم عشرة آلاف ، وتوقفت المعاملات فى البلاد ، واضرب التجار تأييدا لهم . وحاولت حكومة عين الدولة مقاومة حركتهم بالقـــوة ففشلت ، وصدر مرسوم ملكى بانشاء مجلس مشورة ومحاكم عدلية ، ورجع العلماء عن اعتصامهم بعد شهر كامل ، واعتبر هـــذا ، ثانى انتصار تحرزه الحركة .

وفى يوليو ١٩٠٦ ، عمت المظاهرات الصاخبة شوارع طهران تندد بالحكومة وتطالب بحكم عادل ، ولجأ العلماء الى التجمـــع فى مسجد شاه ، وحاصرتهم الشرطة وقطعت عنهم الماء والغذاء ، وبعد أربعة أيام قبلت الحـــكومة هجـــرتهم ، فغادروا طهران الى قم فى ١٦ يوليو ١٩٠٦ ، واعتصموا فى مسجدها ، وفى الوقت نفسه بعث أحد كبار العلماء « عبد الله البهبهانى » برسالة الى القائم بالأعمال البريطانى يعلمه فيها أن العلماء خرجوا لنصرة شـــعبهم وبلادهم ، وانهم يطلبون تفهم الانجليز لموقفهم ، وفى أعقـــاب ذلك ، توافـــد المطالبون بالاصلاح الى « دار المفوضية البريطانية » وبلغ تقدير أعدادهم ١٤ ألفا (وقدرهم البعض بعشرين ألفا) .

وفى مواجهة هذه الحركة الجماهيرية ، اضطر مظفر الدين شاه الى عزل رئيس الحكومة . وفى ٥ أغسطس ١٩٠٦ ، صدر فرمان ، عرف باسم « فرمان مشروطيت » يعلن أن ايران ستكون حـــكومة دستورية (مشروطيت) وانها ستسير طبقا للشريعة الاسلامية ، وأنه سيشكل مجلسا وطنيا منتخبا(١٥) .

وافتتح أول مجلس نيابى منتخب فى ٧ أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وهو المجلس الذى قام بصياغة أول دســـتور فى تاريخ ايران الحـــديث متضمنا (٥١) مادة (١٦) وفى أكتوبر ١٩٠٧ ، أضيف ملحق للدستور ، ضم (١٠٧) مواد عالجت أمورا جديدة ، أوضحت بعض الأمـــور الغامضة فى المواد السابقة .

والحقيقة أن الحركة الدستورية الايرانية ، تأثرت بالمنـــاخ

الدولى فى ذلك الوقت ، فقد تاثرت بالمناخ الذى خلقته ثورة البوكسرز فى الصين ، وبانتصار اليابان الآسيوية على روسيا الأوروبية عام ١٩٠٤ ، وبثورة ١٩٠٥ فى روسيا ، وبالنضالات الوطنية التى كانت تخاض فى مصر فى ذلك الوقت(١٧) .

وبرغم الدور الذى لعبه رجال الدين فى الحركة ، الا انه من الصعب أن نسند قيادتها الى تيار بعينه ، لقد برز فى غمار احداث الثورة تياران فى واقع الأمر :

الأول : تيار رجال الدين ، والذين كان يعنيهم فى المقام الأول ، تطبيق أحكام الشريعة ، وتقوية مراكزهم .

الثانى : تيار المتاثرين بالثقافة الغربية ، الذين كانوا يطمحون فى المقام الأول ، الى ارساء مؤسسات سياسية لها صفة مستقلة عن السلطة .

وما تضمنته مواد الدستور ، تمثل فى واقع الأمر ، نوعا من التسوية بين مطالب التيارين ، ولقد اكدت التطورات اللاحقة ، أن لكل من التيارين نفوذه ، وعلى سبيل المثال ، اذا كانت احدى مواد الدستور طالبت بأن يحضر خمسة من العلماء اجتماعات المجلس وأن يكون لهم حق « الفيتو » على اى تشريع يعتبرونه خروجا على تعاليم الاسلام ، فان حقيقة ان هذه المادة لم تطبق ابدا ، تؤكد ان التيار الآخر لم يكن بلا نفوذ ، ويرصد مهدى بازرجان تراجع دور رجال الدين فى التطورات التى تلت وضع الدستور فيذكر : « .. بالرغم من الدور الذى لعبه رجال الدين فى الثورة ، فقد تراجع دورهم فى التطورات اللاحقة ، فهم من البداية لم يستطيعوا الوصول الى مجلس الوزراء والمراكز الهامة ، ثم حشدوا مواقعهم فى مجلس الشورى ، وفى ادارات الدولة (خاصة وزارتى المعارف والعدل ، بحيث لم يبق فى الدورتين الرابعة والخامسة من المجلس سوى المرحوم مدرس والسيد اشتيانى والسيد يعقوب(١٨) والواقع انه بالرغم من حدود دور رجال الدين فى الحركة ، وتراجع هذا الدور بعد ذلك ، الا ان اهمية مشاركتهم تعود الى ان هذه الفترة ، شهدت بداية المواجهة السياسية بين رجال الدين وبين السلطة .

واذا اردنا ان نحلل الحركة الدستورية من زاوية كونها تعبيرا اجتماعيا عن طبقات معينة ، لأمكننا القول باختصار ، انها مثلت اول محاولة من جانب البرجوازية الايرانية التقليدية والبرجوازية الصغيرة للدفاع عن مصالحها المهددة . لقد راينا فى المبحث السابق، كيف تهددت مواقع هذه الفئات بشدة من جراء عاملين :

الأول : التغلغل الاستعمارى ، والمصالح الاستعمارية فى ايران .

الثانى : الدور الاقتصادى لسلطة الدولة ، وعلى راسها الشاه واسرته ، والمصالح المتشابكة بينها وبين الدول الاستعمارية .

وبغض النظر عن سلسلة أحداث الحركة ، وموقف التيارات المختلفة ، الا أنها هدفت بشكل عام الى تحقيق عدة أمور محددة .

الأول : الحد من سلطة الشاه ، فى مجالات بعينها ، وبالذات فى مجال الشئون المالية للدولة .

الثانى : الحد من الامتيازات الأجنبية فى ايران .

الثالث : اقامة مؤسسات سياسية لها استقلاليتها فى مواجهة سلطة الشاه المطلقة .

وفى هذا الاطار ، تضمنت مواد الدستور أمورا من قبيل ضرورة موافقة المجلس على كل الأمور المتعلقة بالخزينة العامة للدولة والميزانية وأوجه الانفاق . كما تضمنت مواد الدستور ، ضرورة ان يقدم الوزراء تقارير للمجلس فى كل الأمور الهامة ، وأن يقدموا تفسيرا لأى اهمال فى تطبيق القوانين ، وللمجلس حق دستورى فى المطالبة بطرد الوزير أو الوزراء المتهمين بالاهمال(١٩) .

وتضمنت مواد الدستور أيضا موادا أخرى متعلقة بالحريات العامة فى المجتمع « حرية التعليم ونشر المطبوعات وتكوين الجمعيات وحرية الرأى .. الخ » . كما أدخلت مواد الدستور « الطبقة

الاجتماعية » كجزء من النظام السياسى ، فالمادة ٣٠ من الدستور الصادر عام ١٩٠٦ ، تطالب بأن يتم الاتصال المباشر بين البرلمان والحاكم ، من خلال لجنة تتكون من رئيس المجلس و ٦ أعضاء آخرين يختارون بحيث يمثلون الطبقات الاجتماعية فى المجتمع .

هذه المواد فى مجموعها لو قدر لها التطبيق لكان من شأنها ان تدعم مركز البرجوازية الايرانية التقليدية والبرجوازية الصغيرة فى مواجهة سلطة الشاه وطبقة ملاك الأرض من ناحية ، وفى مواجهة المصالح الاستعمارية فى ايران من ناحية أخرى . ولعل من الأمور البالغة الدلالة ، على نحو ما يذكر أحد الدارسين الايرانيين أنه « فى المجلس الأول ، حيث كانت أفكار الثورة مازالت فى الأفق ، فان ٢٢٪ من النواب يمثلون البرجوازية الصغيرة و ١٥٪ يمثلون البرجوازية التقليدية ، بينما مثل ملاك الأرض ٨٪ فقط من عدد الممثلين ، وفى المجلس الثانى ، ازيحت البرجوازية الصغيرة من على المسرح ، وللأبد ، كما أن نسبة البرجوازية التقليدية أخذت فى التراجع(٢٠) » .

لقد حاولت البرجوازية الايرانية جديا من خلال الحركة الدستورية حماية مصالحها ودعم مركزها ، واذا كانت هذه المحاولة قد حققت قدرا من النجاح فى ظل فترة محدودة من فترات ضعف سلطة الدولة المركزية ، فلم يكن متوقعا آنئذ فى مجتمع لديه هذا التراث الطويل من القمع ومن قوة قبضة السلطة أن يستمر هذا النجاح .

وهكذا ، فى ٢٣ يونيو ١٩٠٨ حاصرت قوات القوزاق (التى أسسها ناصر الدين شاه لحمايته عام ١٨٧٩) المجلس النيابى ، وخلال ساعات تصدع المجلس وقتل بعض النواب وهرب آخرون ، وأعلن الشاه وقف الدستور وتعطيل المجلس النيابى واقامة حكومة عسكرية فى طهران .

وحدثت عدة انتفاضات فى الفترة التى تلت ذلك ، وفى ١٦ يوليو ١٩٠٩ ، خلع الشاه وعين ابنه سلطان أحمد ميرزا ملكا ، وأعيد الدستور وافتتح المجلس الثانى فى أكتوبر ١٩٠٩ .

ثانيا ــ ثورات الأقليات :

ابرز ما شهدته التطورات فى ايران ، منذ ١٩٠٩ وحتى تولية رضا خان حكم البلاد فى مطلع العشرينات ، الثورات المتعددة التى شهدتها مناطق الأقليات القومية .

لقد انتشرت حركات التمرد والثورات فى كل مناطق الأقليات الايرانية تقريبا فى هذه الفترة ، فقد حدثت هذه الثورات المسلحة فى كل من جيلان وتبريز واذربيجان وكردستان وخوراسان ، الا ان ابرز الثورات فى واقع الأمر ، ثورة جيلان ، وثورة تبريز .

١ ــ ثورة جيــلان :

تعتبر هذه المقاطعة الصغيرة من الناحية الجغرافية منفصلة على السهل الايرانى وطهرا نبوجود سلسلة جبال البورز ، والى الشمال يقع بحر قزوين وعبره روسيا ، وتمتعت جيلان فى تلك الفترة باستقلال اقتصادى وفائض زراعى .

وباختصـــار يمكن القول ان جيلان تمتعت بعزلة جغرافيـــة وباكتفاء ذاتى اقتصادى ، وتميز لغوى(٢١) .

وبدأت حـــركة جيلان عـــام ١٩١٥ بلقـــاء بين كوجك خان واحسان الله خان زعيمى ثوار الغابات ، وبدأ كوجك خان بتنظيم الفلاحين فى جيلان ، ولم يحل عام ١٩١٧ حتى كان هو واحسان الله خان ضد الحكومة المركزية والنفوذ البريطانى ، وشكلا فى هذه السنة لجنة سميت « اتحاد اسلام » وطرحت برنامجا وطنيـــا . وسرعان ما انضمت الى الحركة اعداد كبيرة من الفلاحين ، وبدأت تنظم بعض القوات مستعينة ببعض الضباط الأتراك والألمان ، كما ضمت عددا من الضباط النمساويين الذين هربوا من معسكرات الأسرى فى باكو. واستطاعت الحركة فى النهاية أن تؤلف قوة قوامها حـــوالى ستة آلاف رجل .

وما أن حل عام ١٩١٨ ، حتى كانت الثورة تسيطر على جيلان تماما ، واعلنت حكومتها تحت اســـم « الجمهـــورية الســـوفيتية

الاشتراكية الفارسية » واصبح واضحا ان الشيوعيين يسيطرون على الجمهورية الجديدة(٢٢) ، وقامت حكومة الثورة فى اعقاب ذلك بتوزيع الارض على الفلاحين .

وبعد ذلك ، سحب السوفييت تأييدهم للثورة فى جيلان ، وانسحبت قواتهم ، تاركة قوات الثورة بمفردها أمام قوات القوزاق ، التى استطاعت دحرها ، واستردت الحكومة الايرانية جيلان فى ٢١ سبتمبر ١٩٢١ .

والحقيقة ان السوفييت لم يستمروا فى تأييدهم للثورة فى جيلان، ولم يقوموا بضمها لعدد من الاعتبارات يمكن اجمال أهمها فيما يلى :

١ ــ كان لدى البلاشفة شكوك حول ما ذاا كانت ايران مهيأة بالفعل لتقبل الايديولوجية الماركسية .

٢ ــ كان السوفييت ضد اسلوب الضم بوصفه عملا امبرياليا.

٣ ــ الخلافات فى الرأى بين موسكو ، وبين قادة الثورة .

٤ ــ الوضع فى الاتحاد السوفيتى فى اعقاب الحرب الأهلية ، فى الوقت الذى لم يكونوا متأكدين فيه من ترك بريطانيا لهم يتوغلون فى شمال ايران(٢٣) .

٢ ــ حركة الشيخ محمد خيابانى فى تبريز :

كان الشيخ محمد خيابانى نائبا فى اول دورة للمجلس ، وهاجر الى القوقاز عام ١٩١١ ليتصل بالثوريين الروس ، وفى عام ١٩١٤ عاد الى تبريز حيث كون « الحزب الوطنى الديمقراطى » واصدر صحيفة « التجدد » ، وفى مطلع عام ١٩٢٠ ، تمكن خيابانى من فصل أذربيجان واعلانها جمهورية باسم « آزاديستان » أى « ارض الحرية(٢٤) » .

واجتاحت قوات القوزاق اذربيجان وقتل خيابانى فى هذه المعارك .

وفى عام ١٩٢٢ ، ثار اتباع خبايانى مرة اخرى تحت قيـــادة لاهوتى خان ، وكانت مطالب حركته محددة فى عزل رضا خان من وزارة الحربية ، واعلنت الحركة برنامجا اصلاحيا يتجاوز بمراحل برنامج خبايانى قبل ذلك ، ويدعو الى تطبيق نظام اشتراكى فعـــال فى ايران كلها ، الا أن الحركة لم تعش طويلا ، فقد زحفت عليهـــا قوات القوزاق وهرب زعماؤها وسلمت تبريز .

الحقيقة أن ثورات الأقليات فى هذه الفترة ، والتى سوف تتكرر بعد ذلك ، اذا كانت قد حققت بعض النجاح فى فترة ضعف نسبى للسلطة المركزية ، فلم يكن مقدرا لها الاستمرار ، بســـبب تطرف برامجها من ناحية ، وبســـبب سرعة استرداد الســـلطة المركزية لقدرتها على القمع ، من ناحية ثانية ولتخلى القوى الخارجية عنها من ناحية ثالثة .

لقـــد شـــهدت ايران منذ مطلع القـــرن العشرين ، الحركة الدستورية ، وثورات الأقليات ، وكلاهما مثل علامة بارزة فى تاريخ التطور الايرانى المعاصر ، وترك آثاره الواضحة على التطورات اللاحقة ، ولقد مثلت هذه الفترة ، كما ذكرنا ، فترة ضعف نسبى لسلطة الدولة المركزية ، الا أنه منذ مطـــلع العشرينيات ، دخلت ايران مرحلة جديدة تماما ، بصعود رضا خان وتوليه مقاليد السلطة فى البـــلاد .

ثالثا ــ رضا شاه ، واعادة بناء الدولة الايرانية :

بينما كانت السلطة المركزية فى ايران فى أواخر العقد الأول من القرن فى حالة شديدة من الضعف ، واستطاعت الحركات الانفصالية أن تستولى على السلطة فى مناطق الأقليات ، كانت القوة العسكرية الوحيدة المتماسكة فى المركز ، هى قوات القوزاق الملتفة حول قائدها العسكرى الشاب رضا خان ، وفى ٢١ فبراير ١٩٢١ قامت هذه القوة بانقلاب عسكرى ، أطيح فيه بالحكومة الســـابقة وتكونت حكومة جديدة برئاسة ضياء الدين طباطبائى ، وسرعان ما خلفه رضا خان فى رئاسة الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٢٣ .

وبينما كانت تعد الترتيبات لاعلان الجمهورية فى مارس ١٩٢٤، كانت الخلافة قد ألغيت فى تركيا ، الأمر الذى أحدث رد فعل عنيف من جانب الأوساط الدينية فى ايران ، واستطاع رضا خان أن يظفر بفتوى من رجال الدين بأن نظام الجمهورية يخالف النظام الاسلامى .

وفى ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، توج رضا شاه ملكا ، واتخذ لأسرته ذلك الاسم الفارسى القديم « بهلوى » ومنذ ذلك الوقت دخلت ايران عصر حكم الأسرة البهلوية(٢٥) .

لقد حكم رضا شاه ايران عشرين عاما تقريبا ، وخلال هذه الفترة أعاد بناء الدولة وادخل « اصلاحات » فى مجالات عديدة . وشهدت أوضاع ايران الاجتماعية والسياسية تطورات عديدة فى عهد رضا شاه ، مثلت فى مجموعها أسس ما آلت اليه الأوضاع فى ظل ابنه محمد رضا .

اصلاحات رضا شاه ، ودعم السلطة المركزية والدور الاقتصادى للدولة :

عندما تولى رضا خان رئاسة الوزارة فى عام ١٩٢١ ، وتوج بعد ذلك ملكا ، كان فى مقدمة المهام التى أخذ على عاتقه القيام بها ، استعادة قوة قبضة الحكومة المركزية ، والحقيقة أن اتجاه رضا شاه على هذا النحو التقى مع أهداف الدول الغربية آنئذ ، فاذا كانت الاستراتيجيات الغربية قبل عام١٩٢١ ، كانت تميل الى تفتيت ايران، والحد من سلطة الحكومة المركزية ، فان هوس مواجهة البلشفية بعد عام ١٩١٧ ، قاد الى اقتناع جديد مؤداه ضرورة أن تتوحد ايران تحت سلطة مركزية قوية موالية للغرب وللبريطانيين على وجه الخصوص(٢٦) .

وفى محاولة رضا شاه تدعيم قبضة السلطة المركزية ، لجأ منذ البداية الى سحق كافة ثورات الأقليات ، ولجأ بعد ذلك الى انشاء جيش حديث وقوى ، ومع قوة مركز المؤسسة العسكرية ، فان مشاكل القانون والنظام التى كانت مثارة فى الفترة السابقة لم

بعد خطيرة فى عهده(٢٧) . كما تدعمت قبضة السلطة المركزية عبر وسائل اخرى ، منها انشاء شبكة من الطرق تمد سلطة الدولة الى الاقاليم ، وتستجيب لاقتصاد البوق والاغراض العسكرية ، وربما يكون اهمها انشاء الخط الحديدى عبر ايران ، من بندر شاه الى بندر شهبور .

ولعل ابرز ما شهده عهد رضا شاه من تطورات ، ذلك المتعلق باحياء التقليد الايرانى الذى عرفته الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى عصور سابقة ، والخاص بعد تعود الدولة الى خلقة جوانب الحياة الاقتصادية فى البلاد ، بحيث يصبح جهاز الدولة هو اكبر قوة اقتصادية ، وبحيث يفوق مركزها ودورها مركز ودور اى طبقة اخرى فى المجتمع .

واحدى الخطوات الهامة التى اتخذت فى هذا الاتجاه ، تمثلت فى صدور قانون احتكار التجارة الخارجية عام ١٩٣٠ وتعديلاته اللاحقة ، وحتى عام ١٩٣٥ ، اقامت الحكومة ١٧ شركة لتطبيقه ، وقد ترتب على هذا أن اصبحت الدولة مسيطرة على الجانب الاعظم من التجارة الخارجية واصبحت تملك اكبر شركات التجارة . وفى نفس الوقت سعت الدولة الى ممارسة سيطرة مركزية على الشئون المالية فى البلاد .

وجاءت خطة التصنيع التى اعتمدتها الدولة منذ عام ١٩٣٤ ، لتدعم الاتجاه السابق ، فيما بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٤١ ، وضع ونفذ برنامج للتصنيع ، يعطى الاولوية للصناعات الخفيفة . وحتى عام ١٩٤١ ، كان يوجد فى ايران ما يقرب من ٢٠٠ مصنع ، واكبر هذه المصانع كانت مملوكة للدولة ، وبعضها كان يحتكر الانتاج فى مجالات معينة . ورغم ان مصانع القطاع الخاص (وبالذات فى مجال الصناعات النسيجية) قد استوعبت فى تلك الفترة ما يقرب من ٣٥٪ من العمال الصناعيين فى ايران ، فان هذه المؤسسات الخاصة كانت فى واقع الامر تدعم المؤسسات الكبيرة للدولة ، وتعمل فى ظل الرقابة الصارمة لوزارة الصناعة والتعدين(٢٨) .

ولقد لحق البناء الاجتماعى واوضاع الطبقات الاجتماعية

تطورات عـديدة فى فترة حكم رضا شـاه ، ويمكن اجمال هـذه التطورات فيما يلى :

أولا : تدعم فى هذه الفترة مركز وقوة طبقة ملاك الأرض الكبار وقد ضرب الشاه وأسرته المثل البارز فى هذا الاطار . فقد أصبح الشاه نفسه اكبر مالك أرض فى البلاد ، فامتلك نسبة كبيرة من اكثر القرى ازدهارا فى ايران(٢٩) وخلال هذه الفترة ، مثل ملاك الأرض الكبار ٥٧٪ من نواب المجلس ، بالاضافة الى أن القيادات العليا فى الجيش ، وكبار البيروقراطيين ورجال الأعمال الناجحين كانوا ذوى صلة وثيقة بأفراد هذه الطبقة .

ثانيا : نمت فى هـذه الفترة الى حـد ما نشاطات الشرائح البرجوازية التقليدية فى مجال التجارة والصناعة ، وتزايد عددها . وفى نفس الوقت تزايدت الفجـوة بين هـذه الشرائح ، وبالـذات المتمركزة منها فى البازار ، وبين العنـاصر البرجوازية التى تركت البازار ، وأصبحت شهيتها مفتوحة للنشاطات التابعة .

ثالثا : واذا كانت البرجوازية الصغيرة فى الصـناعة لم تكن لها اهمية كبيرة آنئذ ، فقد نمت البرجوازية الصغيرة فى تلك الفترة نموا سريعا ، وهى الفئة التى سـوف يزداد مركزها ودورها على نحو ما سنرى بعد ذلك .

رضا شاه ورجال الدين :

وضع رضا شاه منذ توليه حكم البلاد نصب عينيه هدف اقامة دولة حديثة وفقا للنمط الأوروبى . ومن ثم حاول « اصلاحا » فى مختلف المجالات الثقافية والتعليمية والاجتماعية فى هذا الاتجاه(٣٠).

وقد كانت المؤسسة الدينية ، أكثر من تأثر من هذا التوجـه الغربى المغلف بقشرة من حداثة . وبالاضافة لهذا التأثر العـام باصلاحات رضا شاه ، فقد لجأ مباشرة وعبر سياسات وأسـاليب عديدة الى اضعاف المؤسسة الدينية وكسر هيبتها .

لقد اقام رضا شاه التشريع على أسس مدنية واستصدر قانونا يمكن بمقتضاه تأميم الأراضى ومشروعات الرى المملوكة لمؤسسات

دينية . وفى عهده ، أصبح المندوبون الحكوميون يراقبون المدارس الدينية كضبط عملية الفصل بين التدريس الدينى والخدمة العسكرية. وبدأ رجال الدين يتذمرون من أنهم « يربون الطالب حتى اذا صار فى محل الثمرة ، نزع العمامة ولباس العلم ، ولبس لباس اهل الحكم، ودخل فى احدى الادارات(٣١) » .

وعينت الحكومة أجهزة خاصة لادارة الجوامع والأماكن الدينية وتنظيم انتقال الذاهبين الى الحج وغير ذلك ، وتولى رضا شاه حصر انفاق الأوقاف الدينية وقرر شكل صرفها ، وفى عهده صار جندى من الدرك « يصعد السطح وينفخ ببوقه عند وقت الصلاة بدل الأذان » وبات يقف شرطيان على باب كل مسجد بهدف « احلال النظام » ومنع زحام الناس عند الخروج .

وباختصار ، سعى رضا شاه الى ضرب مرتكزات المؤسسة الدينية ، وحاول تحويلها الى سلع من الموظفين المعتمدين ماليا على الدولة ، والمرتهنين سياسيا بقرارها .

لقد أرسى رضا شاه خلال العشرين عاما التى قضاها فى الحكم أطر الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى قام بها . وفى عهده أصبحت السلطة المركزية قوية الجبروت ، وتدعم دور الدولة الاقتصادى ليمتد الى كل المجالات ، والمعادل السياسى لهذه الأمور، كان لابد أن يتمثل فى نظام حكم ديكتاتورى ، لا يسمح فقط بصوت معارض ، ولكن تتحول فى ظله المؤسسات السياسية (البرلمان ــ الوزارة ... الخ) الى مجرد أشكال ديكورية تجسد ارادة الطاغية دون أن تكون لها فعالية تذكر .

وهكذا ، عندما ترك رضا شاه زمام الحكم لابنه عام ١٩٤١ ، كان قد ترك له ميراثا يشكل أسس السياسات التى اتبعها بعد ذلك.

(1) Ahmaad ashraf : histirical obstacles to the development of abourgeoisie in Iran, in (**Studies in the economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day**», (London : Oxford University Press. 1970), P. 313.

(٢) بهذا الصدد ، يمكن مراجعة :

Yahya Armagani : **Middle East, past and present** (New jevrsy : printice Hall, lnc., Englewood cliffs, 1970), pp. 251-252.

(٤) احتكرت الأسرة الحاكمة تجارة الحرير على سبيل المثال، وكان الحرير يمثل أكبر سلعة تجارية فى ذلك الوقت — وذلك من خلال رقابة تجارية حكومية صارمة ، فوكلاء الدولة كانوا يجمعون الحرير من الأقاليم ، ويخزنونه فى مخازن الدولة ، لامداد المصانع بحاجتها ، ولبيع الفائض فى الأسواق الخارجية . كما كان فى البلاد ما يقرب من ٣٢ مصنعا حكوميا (يعمل بكل منها ما يقرب من ١٥٠ عاملا) ومصانع الدولة هذه كانت تنتج الحرير وصوف السجاد ، والمنتجات القطنية ، والقماش ... الخ .

انظر فى تفصيلات ذلك :

Ahmad Ashraf : Historical ....., **OP-Cit**, P. 320.

(٣) انظر فى ذلك :

«**The Middle East-Apolitical and Economic** Survey», (London & New York : Royal Institute of International Affairs, 1950), P.205.

(٥) انشأ شاه عباس مكتب تسجيل فى كل مدينة ، لعمل سجلات لكل الصفقات التجارية ، كما عين (ريسا) للتجار ليكون

بمثابة الصلة بينهم وبين الدولة ، لضمان تادية واجباتهم البنكية والدبلوماسية والمالية للدولة .

انظر فى ذلك :

Ahmad Ashaf : **Op-cit.**, P. 320.

(٦) كانت الصادرات فى هذه الفترة ، تضم الحرير والقماش والسجاد ، والصوف والاحجار الكريمة والدخان والفواكه الجافة، وسلعة التصدير الاساسية كانت الحرير الذى وصلت صادراته السنوية الى ٢٢ الف بالة ، وكانت الواردات تشمل النحاس والحديد والالات الموسيقية والستائر والقطيفة ، والذهب والفضة والعملات.

انظر فى ذلك **المرجع السابق** مباشرة ص ٣١٦

(٧) فاصفهان ، كانت لها فى تلك الفترة اهمية تجارية كبيرة ، اما تبريز ، فقد كان سكانها يقدرون بـ ٥٥٠ الف نسمة ، وكانت تضم ١٥٠ الف منزل و ١٥٠ الف محل تجارى و ٢٥٠ الف مسجد . كما اعيد بناء اصفهان فى عهد شاه عباس ، وظلت على امتداد قرون طويلة ، اهم مدينة تجارية وصناعية فى ايران ، وزاد عدد سكانها من ٨٠ الف فى اواخر القرن السادس عشر الى ٦٠٠ الف فى منتصف القرن السابع عشر .

نفس المرجع السابق ص ٣١٧

(٨) لمزيد من التفاصيل ، يمكن مراجعة :

The Middle East-Apolitical and economic surrey «**Op-cit.**» pp. 206-207.

(٩) حربى محمد : **تطور الحركة الوطنية فى ايران من سنة ١٨٩٠ ، وحتى سنة ١٩٥٣** ، الطبعة الأولى ، بغداد ــ دار الثورة. تموز ١٩٧٢ ص ٦ ــ ٩

(١٠) طلال المجذوب : دستور ١٩٠٦ فى ايران ، الشعب ماج وثار وصنع ــ فلسطين الثورة : **النضال الاسلامى بايران فى الصحافة العربية ــ ص ١١٣**

(١١) Ahmad ashral : Op. cit., P. 325.

(١٢) طلال المجذوب : دستور ١٩٠٦ فى ايران .. **مرجع سابق** ص ١١٣

(١٣) حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران — **مرجع سابق** — ص ١٠

(١٤) بصدد تطور احداث ثورة التبغ يمكن مراجعة :

— ميشال نوفل : فى ثورة التبغ ايضا : الاسلام سلاح الجماهير ورجال الدين قادة التحرك — مجلة الوحدة — العدد الثانى ١٥ آذار — ١٥ آيار ١٩٨٠ — دار طريق الوحدة للطباعة والنشر — بيروت ص ١٠٠ — ١٠٣

Yahya Armagani : **Op. cit.**, pp. 226-227.

— د. ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية — الجذور والأيديولوجية — مرجع سابق ص ٤٨ — ٥٢

ص ٤٤ — ٤٧

(١٥) بصدد تطور احداث الحركة الدستورية ، يمكن مراجعة:

حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران — مرجع سابق — ص ١١ — ١٤

Yahya Armagani : **Op. cit.**, pp. 257 - 261.

— د. ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية — الجذور والأيديولوجية — مرجع سابق ص ٤٨ — ٥٢

— سامى ذبيان : ايران والخمينى — منطلقات الثورة وحدود التغيير — الطبعة الأولى — دار المسيرة ، بيروت ، اغسطس ١٩٧٩ ص ٤٢ — ٤٣

— طلال المجذوب : دستور ١٩٠٦ فى ايران — مرجع سابق — ص ١١٣

(١٦) أهم ما تضمنته مواد الدستور ما يلى :

المادة الأولى : تنص على ان دين الدولة الرسمى هو الاسلام حسب المذهب الجعفرى ، وان رئيس الدولة من هذا المذهب .

المادة الثانية : تمنح العلماء حق مناقشة اى قانون ورده اذا لم يوافق الشرع .

المادة الثامنة : تمنح الايرانيين المساواة التامة امام القانون .

المادة التاسعة : تؤمن المواطنين على ارواحهم واملاكهم .

المادة العاشرة : تمنع اعتقال اى شخص دون اذن خطى .

المادتان ٢٢ ، ٢٣ ، تجعلان المكاتبات البريدية والمخابرات البرقية بدون رقابة .

المادتان ٢٦ ، ٢٧ ، تفصلان بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية .

كما تنص مواد أخرى على العدالة فى توزيع الضرائب وحرمة المسكن وحرية التعليم ونشر المطبوعات وتأسيس الجمعيات .

(١٧) حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايـــران ــ مرجع سابق ــ ص ١٢

(١٨) مهدى بازركان : الحد الفاصل بين الدين والسياسة ــ ترجمة فاضل رسول ــ الطبعة الأولى ــ دار الكلمـــة للنشر ــ بيروت ١٩٧٩ ص ٢٤

(١٩)
W.F.A boushi : **Political systems of the Middle East in the 20th century**, (New York : Dodd, Mead & company, 1970), P. 75.

(٢٠) Ahmad Ashraf : **op. cit.**, p. 327.

(٢١) حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران ــ مرجع سابق ــ ص ٣٩ ــ ٤١

(٢٢) د. ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية ، الجذور والايديولوجية ــ مرجع سابق ــ ص ٥٤ ــ ٥٦

(٢٣) Yahya Armajani : op-cit, p. 325.

(٢٤) أنظر فى ذلك : د. ابراهيم النسوقى شتا : الثورة الايرانية — مرجع سابق ص ٥٧ — ٥٨

(٢٥) فى المجلس الذى صوت على تتويج رضا شاه ، جرؤ أربعة من أعضاء المجلس (البالغ عددهم ١١٥) على التصويت ضد توليه الحكم ، وهم حسن تقى زاده ، وحسين علاء ومصدق السلطنة (محمد مصدق) ويحيى دولت آبادى ولم يصمد ضد دكتاتورية رضا شاه فى التطورات اللاحقة سوى محمد مصدق .

انظر : د. ابراهيم النسوقى شتا : الثورة الايرانية — مرجع سابق ص ٦٢

(٢٦) حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران — مرجع سابق — ص ١٤

(٢٧) انظر فى ذلك :

W.F. Aboushi : political ....., op-cit, p-70.

(٢٨) تقدر العدد الكلى للعمال الصناعيين فى ايران فى تلك الفترة بحوالى ٥٠ — ٦٠ الف ، ومن بين المائتى مصنع ، فان ١٢٠ مصنعا كانت تستخدم ما بين ٣٠ — ١٠٠ عامل ، وحوالى ١٠ تستخدم ما بين ١٠٠ — ٥٠٠ عامل ، وحوالى ١٥ مصنعا كبيرا يستخدم كل منها ما بين ٥٠٠ — ١٠٠٠ عامل .

(٢٩) — انظر :

A.H.H. Abidi : the Iranian revolution : its origins and dimensions **International studies,** Quarterly journal of the school of International studies, volume 13, No. 2, April - June 1979, pp. 130-131.

(٣٠) بصدد تفصيل « الاصلاحات » التى ادخلها رضا شاه يمكن مراجعة :

— W.F. Abboushi : **op-cit.**, p-70

— The Middle East, Apolitisal ……,**op-cit.**, pp-207-208.

— Yahya Armagani : **op-cit.**, pp. 333-334.

(٣١) حازم صاغية ــ الجذور الدينية للمشكلة ١ ــ فلسطين الثورة ــ النضال الاسلامى بايران فى الصحافة العربية ــ ص ٥

الفصل الثانى

إيران فى عهد الشاه ..
دراسة للأوضاع الاجتماعية والسياسية

صحيح أن تتبع تشكل ملامح التطورات الاجتماعية والسياسية فى ايران ، وتتبع هذه التطورات حتى تولى الشاه السابق الحكم فى الأربعينات ، أمر فى غاية الأهمية لفهم ما تطورت اليه الأوضاع فى المجتمع الايرانى فى عهد الشاه ، ولكن يبقى أن تحليل هذه الأوضاع ذاتها بشكل معمق ، هو جوهر أية محاولة لفهم العوامل التى أفضت فى النهاية الى تفجر الثورة الايرانية .

وفى اعتقادنا أن ثمة ثلاث قضايا كبرى ، ينبغى أن تشكل فى مجموعها جوهر أية دراسة تتصدى لتحليل الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى ايران طوال الفترة الممتدة منذ مطلع الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات .

الأولى : قضية دور جهاز الدولة فى المجتمع ، سواء فى ذلك دوره الاقتصادى بما تركه من آثار بالغة الخطورة على عملية التشكل الطبقى فى المجتمع ، أو دوره كأداة للقمع بما تركه أيضا من آثار سياسية خطيرة .

الثانية : قضية المركزية فى المجتمع الايرانى ، سواء فى ذلك مركزية المجتمع الحضرى بما مثلته أيضا من مغزى بالغ فى مجمل التطورات الاجتماعية ، أو المركزية السياسية ، والحقيقة أن دراسة قضية المركزية السياسية فى ايران ، تمثل أهمية خاصة من حيث أنها تعنى فى النهاية تقديم صورة دقيقة لميكانيزم صنع السياسة واتخاذ القرار فى ايران من خلال دراسة لخصائص النخبة الايرانية بشكل عام ، ومن خلال دراسة لموقع الشاه فى النظام بشكل خاص.

الثالثة : قضية الأوضاع الطبقية فى ايران فى عهد الشاه ، ويشمل هذا دراسة وضع مختلف الطبقات الاجتماعية فى ايران لاظهار حقيقة الاستقطاب الاجتماعى الحاد الذى عرفه المجتمع ، مع التركيز بصفة خاصة على وضع شرائح البرجوازية الايرانية ووضع الطبقات

الدنيا فى المجتمع ، ويشمل هذا ايضا دراسة قضية تردى الاحوال المعيشية للطبقات الدنيا فى المجتمع وسـوء أحوالهـا ، الامر الذى تكشفه خريطة توزيع الدخل القومى وخريطة توزيع نفقات الاستهلاك الخاصة ، واستعراض مختلف المشاكل المعيشية التى تعانى منها هذه الطبقات .

وحول القضايا الثلاث السابقة سوف يدور الحديث فى هذا الفصل .

المبحث الأول

دور جهاز الدولة ، وقضية المركزية فى المجتمع الايرانى

فى هذا المبحث ، سوف نعنى بمناقشة أبرز ملامح النظام الذى ارسى الشاه السابق قواعده ، منذ عودته الى ايران عقب الاطاحة بحكم الدكتور مصدق فى عام ١٩٥٣ ، وطوال الخمسة والعشرين عاما التى قضاها فى الحكم .

وفى هذا الاطار ، سوف نعرض فى البداية لحدود الدور الذى قام به جهاز الدولة فى هذه الفترة ، وسوف نركز بهذا الصدد على دوره كجهاز للقمع أولا ، ودوره الاقتصادى ثانيا ، وسوف نناقش بعد ذلك ، قضية المركزية فى المجتمع الايرانى ، وفى هذا الاطار سوف نعرض لمركزية المجتمع الحضرى فى تلك الفترة ، وبعد ذلك سوف نحاول أن نجيب على التساؤل . من حكم ايران ؟ وكيف ؟ وسنحاول الاجابة على التساؤل من خلال معالجة قضية المركزية السياسية فى ايران ، والدور المطلق للشاه فى عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى المجتمع ، وذلك من خلال مناقشة سريعة للنخبة الايرانية ومكوناتها .

ولقد رأينا ، قبل أن نعرض لهذه الامور ، أن نتتبع فى بداية المبحث ، أبرز التطورات التى شهدها المجتمع الايرانى فى الفترة الممتدة منذ تربع محمد رضا بهلوى على عرش ايران عام ١٩٤١ ، وحتى سقوط حكومة مصدق ، والتى تمثلت فى الدور الرائد الذى لعبته الحركة الشيوعية الايرانية فى هذه الفترة ، ثم صعود مصدق وسقوطه فى مطلع الخمسينات .

ملامح الفترة منذ عام ١٩٤١ ، وحتى سقوط مصدق :

عندما أجبر الانجليز والسوفييت رضا شاه عام ١٩٤١ ، على

ترك عرش ايران ، والتنازل لابنه محمد رضا بهلوى ، لم يكن الشاه الجديد وقتها قد تجاوز الـ ٢١ عاما بعد .

وفى الفترة التى تلت تربع الشاه الجديد على عرش ايران ، لم يشهد المسرح السياسى الايرانى طـوال عقدى العشرينيات ولسنا فى الحقيقة بصـدد التعرض تفصيليا لمـا شهدته ايران من تطورات داخلية طوال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٤١ ، وحتى عام ١٩٥٣ ، ولكن يمكننا القول بايجاز ، أن أبرز ما شهدته ايران من تطورات فى تلك الفترة أمرين :

الأول : قوة الحركة الشيوعية فى الأربعينيات .

الثانى : حركة الدكتور مصدق فى مطلع الخمسينات .

١ ـ الحركة الشيوعية فى الأربعينيات :

بالرغم من أن بداية الحركة الشيوعية فى ايران تعود الى مطلع عشرينيات هذا القرن ، عندما تأسس الحزب الشيوعى الايرانى عام ١٩٢٠ ، فانه باستثناء مشاركة الشيوعيين فى حركات الأقليات آنئذ ، لم يشهد المسرح السياسى الايرانى طـوال عقـدى العشرينـات والثلاثينيات نشاطا ذا شأن للشيوعيين الايرانيين .

وفى مطلع الأربعينيات ، وبالتحديد فى ٣٠ يناير ١٩٤٢ ، أنشىء حزب تودة (الشعب) من مجموعة صغيرة من الشيوعيين الايرانيين(١) ولم يكد ينقضى عقد الأربعينيات حتى كانت قوة الحزب فى الحيـاة السياسية الايرانية قـوة كبيرة للغاية .

وعندما أنشىء حزب تودة ، وطوال الأربعينيات ، فانه مثل القوة السياسية الوحيدة فى ايران ، التى تسـتند الى أيديولوجية واضحة ، وتملك تنظيما محكما ، ولم تكن فى ايران قوة أخرى منظمة، ولهذا أصبح الطريق مفتوحا أمام الحزب ليتقدم تقدما كاسحا طوال فترة الأربعينيات .

وبالرغم من أن أعضاء الحزب بلغوا ما يقرب من الخمسـة والعشرين ألفا ، فقد استطاع الحزب أن ينشىء ويقود عددا من

النقابات التى انخرط فى عضويتها عدد ضخم من العمال . فقد استطاع الشيوعيون فى أوائل عام ١٩٤٢ أن يشكلوا مجلسا مركزيا لاتحاد النقابات فى ايران ، عرف فى عام ١٩٤٤ « المجلس المركزى المتحد لنقابات العمال الايرانية المتحدة » وقد وصل عدد أعضاء النقابات المنضمة للمجلس عام ١٩٤٥ الى ما يقرب من ٢٠٠ الف عامل ، وارتفع الرقم عام ١٩٤٦ ليصل الى ٤٠٠ الف ينتمون الى ١٨٦ نقابة ، وانضم المجلس فى العام ذاته الى الاتحاد العالمى لنقابات العمال(٢) .

وقد استطاع الشيوعيون الايرانيون طوال الأربعينيات أن يقودوا حركة اضرابات عمالية واسعة النطاق ، ففى أول مايو عام ١٩٤٥ ، خرج ثمانون ألفا من عمال النفط الى الشوارع فى اضراب كبير ، وفى أواخر نفس الشهر ، أضرب (٩٥٠) عاملا فى كرمنشاه لمدة ستة أيام ، وفى يونيو من نفس العام ، أعلنت الأحكام العرفية فى أصفهان ، واعتقل حوالى ٢٠٠ من أعضاء حزب تودة ، واحتلت القوات العسكرية نوادى الحزب ومقرات النقابات ، وخلال عام ١٩٤٦ ، شملت موجة الاضرابات عبدان وغيرها من المناطق النفطية، ففى شهر مايو أضرب عشرة آلاف عامل نفط ، تبعهم بعد أسبوع ١٥٠٠ من عمال محطات البنزين فى طهران ، وفى الشهر التالى ، بدأ الاضراب العام فى مؤسسات شركة النفط الأنجلو ــ أمريكية احتجاجا على تدخل الاحتكارات البريطانية فى الشئون الداخلية لايران(٣) .

وقد استطاع الشيوعيون طوال الأربعينيات أيضا أن يشاركوا بفعالية فى حركات الأقليات التى نشبت فى ذلك الوقت . ففى عام ١٩٤٥ تألف فى تبريز « الحزب الديمقراطى الأذربيجانى » وخلال فترة قصيرة تحول الى حزب جماهيرى ، وقررت منظمة حزب تودة فى أذربيجان الاندماج فيه والعمل من خلاله ، وفى نفس العام ، استطاع الحزب أن يمسك بمقاليد السلطة فى أذربيجان ، وتشكلت « جمهورية أذربيجان الديمقراطية » بقيادة جعفر بيشاورى و د. مالكولم ، وغلام حسين رضا زادة ، وسرتيب وغيرهم ، وبدأ الحزب فى تنفيذ برنامجه الاصلاحى الواسع ، فقد اتخذ اجراءات سريعة لاقامة وتوسيع الصناعة ، وشرع قانون عمالى جديد ، وطبق الاصلاح الزراعى .

وفى نفس الفترة ، وفى نهاية عام ١٩٤٥ ، تشكلت حكومة كردية مستقلة ، هى « جمهورية مهاباد » بقيادة قاضى محمد ورفاقه سعيد قاضي وطيب زادة ومعينى . وقد لعب الشيوعيون دورا كبيرا فى اقامة جمهورية مهاباد(٤) .

وبرغم الدور القائد الذى لعبه حزب تودة فى الحياة السياسية الايرانية على هذا النحو طوال الأربعينيات ، الا انه لم يستطع الاحتفاظ بهذا الدور ، وبالمبادرة التى كسبها خلال هذه الفترة ، وبعد هزيمة الجمهوريين فى أذربيجان ، وكردستان ، اضطر الحزب الى اتخاذ موقف دفاعى ، وفى عام ١٩٤٩ ، حظر نشاط الحزب ، وفى مطلع الخمسينيات ، تراجع دور الحزب لتقود جبهة مصدق مسار الأحداث فى البلاد .

٢ ــ حركة مصدق فى مطلع الخمسينيات :

الحقيقة أن التدخل الأجنبى السافر فى شئون ايران الداخلية طوال سنوات الحرب الثانية ، بحجة مواجهة الفاشية بالاضافة الى حركة التعبئة السياسية فى ايران والتى قادها حزب تودة والقوى الوطنية فى ذلك الوقت ، قد خلقا جوا عاما معاديا للمصالح الأجنبية فى ايران . ومنذ عام ١٩٤٦ ، تجمع الرفض الايرانى للمصالح الأجنبية ، حول قضية النفط ، والامتيازات التى تحصل عليها الشركة الانجلو ــ ايرانية ، وفى عام ١٩٤٧ ، أقر البرلمان الايرانى قانونا للنفط ، تضمنت الفقرة (د) منه ما يلى : « ان الحكومة ملزمة فى جميع الحالات التى تتضرر فيها حقوق الشعب الايرانى بثروات بلاده (داخل الأرض وفوقها) وخصوصا حقوقه فى المناطق الجنوبية، ملزمة بأن تدخل فى مفاوضات وأن تتخذ الاجراءات الضرورية لاستعادة الحقوق الوطنية ، وأن تطلع المجلس على ما تقوم به » .

وتوصلت الحكومة الايرانية من خلال مفاوضاتها مع الشركة البريطانية الى ما سمى بـ « الاتفاق التكميلى » والذى وقع فى يوليو عام ١٩٤٩ .

فى ذلك الوقت كانت الجبهة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق (المؤسسة منذ عام ١٩٤٢) قد اصبحت قوة سياسية كبيرة،

وتتمتع بنفوذ جماهيرى واسع . وفى انتخابات عام ١٩٥٠ ، فاز تنظيم الجبهة الوطنية فى انتخابات المجلس السادس عشر ، وقد تحقق للجبهة هذا الفوز بالتحديد لموقفها المناهض لامتيازات الشركة البريطانية . وفى ضوء ذلك أصدرت لجنة شئون النفط فى المجلس والتى تراسها مصدق تقريرا موصية فيه برفض الاتفاقية الملحقة لأنها لا تحقق الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الايرانى .

وسرعان ما تطورت الأحداث ، ففى مارس ١٩٥١ قدم مصدق للجنة النفط فى المجلس مشروع قرار بتأمين صناعة النفط الايرانية ، وهو القانون الذى صدق عليه المجلس فى الشهر ذاته ، وفى الشهر التالى مباشرة ، انتخب د. مصدق رئيسا للوزراء بأغلبية ساحقة .

وفى أثناء ذلك قاد حزب تودة ورجال الدين بقيادة آية الله كاشانى ، حركة تأييد واسعة لحركة تأميم النفط .

ومنذ تولى د. مصدق رئاسة الوزراء ، دخلت قضية تأميم النفط فى ساحة المفاوضات مع الحكومة البريطانية وساحة محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن ، وحاول مصدق أن يمد يد الصداقة مع الولايات المتحدة(٥) .

ولم يكد ينقضى عامان على تولى مصدق رئاسة الحكومة ، وبالتحديد فى ١٣ أغسطس ١٩٥٣ ، أصدر الشاه أمرا بتعيين الجنرال زاهدى رئيسا للوزراء ، وأعقب ذلك الانقلاب الذى دبرته وكالة المخابرات الأمريكية للاطاحة بمصدق ، وفى ٢٢ أغسطس عاد الشاه الى ايران(٦) .

والحقيقة أنه برغم الدور الذى لعبته المخابرات الأمريكية فى اسقاط مصدق ، الا أن ثمة عوامل داخلية ، عوامل متعلقة بمصدق ذاته وجبهته لا تقل أهمية عن هذا الدور .

لم تكن الجبهة الوطنية التى قاد مصدق من خلالها حركة تأميم النفط حزبا سياسيا موحد الاتجاهات ، وانما كانت فى واقع الأمر تجمعا لقوى وجماعات مصالح وأفراد ، بينهم خلافات حادة ، تجمعوا معا من أجل هدف التأميم، وعندما فشلت محاولات ايجاد حل للمشكلة،

تطورت الخلافات بينهم ، حتى وصل الأمر لمصدق فى نهاية الأمر ليجد نفسه معزولا عن عـــدد كبير من معاونيه ومؤيديه حتى فى المجلس ذاته .

والأهم من هذا فى واقع الأمر ، ذلك العامل المتعلق بحدود فكر مصدق والجبهة الوطنية ، فلم يكن مصدق قائدا ثوريا ، وانما كان قائدا اصلاحيا ، يرمى الى احداث تغييرات فى اطار الوضع الموجود. لقد عبر فكر مصدق وفكر الجبهة الوطنيـــة ، فى الحقيقـــة عن فكر ومصالح البرجوازية الوطنية الايرانية آنذاك . وبرغم احتدام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى ايران فى فترة حكم مصدق ، فقد كانت تحكمه قناعة مؤداها أن تأميم النفط بحد ذاته ، يمكن أن يمثل حـــلا لهذه الأزمة ، وهكذا تحول شعار تأميم النفط الى غاية فى حد ذاتها. وبقدر عداء مصدق للمصالح الأجنبية فى ايران ممثلة فى مجال النفط ، بقدر عدائه لاتجاه احداث اصلاحات جذرية فى البنـــاء الاقتصادى والاجتماعى . ولهذا عندما عرض عليه حزب تودة التعاون سويا فى هذا الاتجاه رفض مصدق بشدة . وفى مواجهة هذا ، رفع مصدق راية العداء للشيوعيين .

لقد كان مصدق تعبيرا صادقا عن مصالح وطموحات البرجوازية الايرانية فى ذلك الوقت . لقد استغل حـــركة الحشـــد الجماهيرى الواسعة وصـــعد ليتسلم مقاليد الحـــكم فى ايران ، الا انه سرعان ما استدار لهذه الجماهير عندما رفعت شعار الاصلاحات الجذرية ، وفى مواجهة ذلك ، طرح صداقة الولايات المتحدة ، بحجة مواجهة المد الشيوعى فى الداخل ، وكانت النتيجة أن استنفد مصدق حدوده « الاصلاحية » ودفع ثمن « نواياه الطيبة » .

وبرغم هـــذا ، فقـــد ظل مصدق رمزا للوطنية الايرانية ، وذكره التاريخ باعتباره القائد الذى استطاع أن يهز الايرانيين من أعماقهم .

عـــودة الشاه ، وتحدد توجهات النظام :

عندما عاد الشاه محمد رضا بهلوى الى ايران عقب الاطاحة بمصدق ، وفى السنوات القليلة التى أعقبت ذلك ، كانت قد تحددت

بشكل حاسم توجهات نظامه فى الخارج والداخل ، وتحدد اتجاه سياساته فى هذا الاطار .

فيما يتعلق بالتوجهات الخارجية . عاد الشاه الى ايران ، وهو مدين بعودته هذه للولايات المتحدة ، والدور الذى لعبته المخابرات الأمريكية . ولم تكد تمر بضعة سنوات ، حتى كان الشاه قد وضع لنفسه ثلاثة أهداف محددة فى اطار دوره الاقليمى والدولى .

الأول : حماية المصالح الغربية فى المنطقة ، وبالذات المصالح النفطية فى منطقة الخليج .

الثانى : مقاومة النفوذ السوفيتى ، ومنعه من الانتشار فى المنطقة أو حولها .

الثالث : مقاومة النظم التقدمية فى المنطقة ، والحركات الراديكالية بها .

وفى ضوء هذه الأهداف الثلاثة ، تحدد معسكر حلفاء نظام الشاه وأعدائه عالميا واقليميا . وامتد معسكر الحلفاء ليشمل الدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة بطبيعة الحال ، وليشمل أيضا فى الاطار الاقليمى ، اسرائيل أولا ثم النظم الرجعية . وامتد معسكر الأعداء ، ليشمل الاتحاد السوفيتى فى المقدمة ، ثم النظم التقدمية فى المنطقة ، وفى مقدمتها نظام عبد الناصر فى مصر آنذاك .

● **وفيما يتعلق بالتوجهات الداخلية** : عاد الشاه ، وفى نيته الا تتكرر تجربة مصدق بأى ثمن . ومن ثم فقد وضع فى مقدمة ما يسعى اليه ، ارساء دعائم نظام قمعى يستطيع أن يتصدى لأية حركة معارضة أو تمرد فى الداخل ، ويستطيع أن يشل فعالية أية قوة سياسية فى المجتمع . وفى السنوات الأولى لعودة الشاه ، تأكد ولعه بالنموذج الغربى للتنمية ، فأخذ على عاتقه منذ البداية مهمة احداث تنمية رأسمالية فى ايران وفقا للنمط الغربى ، وظل هاجس تحويل ايران الى دولة « غربية » فى الشرق يلازم الشاه طوال سنوات حكمه(٧) .

وفى الصفحات التالية ، سوف نحاول أن نرصد أبرز ملامح النظام الذى أرسى الشاه دعائمه ، من خلال مناقشة ، دور جهاز الدولة فى فترة حكمه ، ومناقشة قضية المركزية فى المجتمع الايرانى.

اولا ــ حول دور جهاز الدولة :

لقد رأينا من تتبعنا للخطوط العامة للتطورات الاجتماعية والسياسية فى ايران منذ تكونت حكومة مركزية قوية فى القرن السادس عشر ، كيف أن أحد الملامح البارزة لهذا التطور ، طوال فترات قوة السلطة المركزية ، تضخم جهاز الدولة وتعاظم دوره فى المجتمع . لقد لعب جهاز الدولة دورا بارزا طوال هذه الفترات فيما يتعلق بجانبين على وجه الخصوص ، فيما يتعلق بدوره كأداة للقمع من جانب ، وفيما يتعلق بدوره الاقتصادى بما القاه من ظلال كثيفة على التطورات الاجتماعية فى ايران .

وطوال عهد الشاه السابق ، تضخم دور جهاز الدولة لدرجة لم تعرف ايران مثيلا لها طوال فترات تاريخها كله .

والحقيقة أننا فى هذا الجزء ، بصدد مناقشة أبرز أبعاد دور جهاز الدولة فى فترة حكم الشاه السابق ، ولا شك أن أبرز ملامح هذا الدور ، تتمثل فى دوره كأداة للقمع من جانب ، ودوره الاقتصادى بما يرتبط به من تبعات من جانب ثان .

١ ــ جهاز الدولة كأداة للقمع :

منذ عاد الشاه الى ايران ، وتولى من جديد مقاليد الحكم فى البلاد ، عمد الى انشاء جهاز ضخم من الوحدات العسكرية والبوليسية ووحدات المخابرات ، ومنذ البداية كان واضحا أن الشاه يهدف من وراء ذلك الى تحقيق أكثر من هدف فى وقت واحد :

- تحقيق طموحه فى أن تصبح ايران قوة عسكرية ضاربة فى المنطقة ، بما يمكنه من تحقيق دوره الاقليمى فيها .

- أن يصبح بمقدور القوة البوليسية، وقوة المخابرات الضاربة للنظام أن تصل الى كل مكان وكل فرد فى ايران ، بحيث يصبح بمقدوره أن يحصر كافة تحركات المعارضة بكافة اشكالها ، وأن يتلافى مقدما آثار اى تحرك معارض يبدو فى الأفق .

- والقوة العسكرية والبوليسية على هذا النحو أريد لها فى

واقع الامر ان تكون بديلا لقوة اية مؤسسة سياسية ، رسمية او غير رسمية ، وقوة اى طبقة اجتماعية فى المجتمع .

لقد عرفت ايران فى ظل حكم محمد رضا بهلوى ، عددا من الوحدات والتشكيلات العسكرية والبوليسية ووحدات المخابرات لم تعرفه طوال تاريخها ، وربما لم تعرفه اكثر البلاد ديكتاتورية .

وعلى وجه التحديد ، وجدت فى ايران الوحدات التالية :

اولا : وحدات القوات المسلحة الايرانية بأفرعها الثلاثة ، البرية والجـوية والبحرية .

ثانيا : وحدات الشرطة ، وشملت هذه الوحدات :

١ ــ الشرطة العسكرية .

٢ ــ شرطة المدن والضواحى (شاهر بانى) .

٣ ــ الحرس الامبراطورى .

٤ ــ الجندرمة الايرانية الامبراطورية .

ثالثا : وحدات المخابرات ، وشملت :

١ ــ الســـافاك .

٢ ــ المخابرات العسكرية .

٣ ــ المفتشية الامبراطورية الايرانية .

٤ ــ الشعبة الخاصة (رافترى فيزهى) .

وسوف نناقش فيما يلى ، تفصيلا ، وضـــع الجيش الايرانى والسافاك ، باعتبارهما اكبر وحدات القمع فى ايران .

الجيش :

لم يهتم نظام الشاه بشىء فى ايران يعادل اهتمامه ببناء القوة العسكرية الايرانية ، ومنذ عودته الى ايران وحتى رحيله ، مثلت

نفقات ايران العسكرية اكبر نفقـــات بنود الميزانية الايرانية على الاطـــلاق .

لقد بلغ عدد العاملين فى القوات المسلحة الايرانية عام ١٩٧٦ حوالى ٣٠٠ الف رجل ، ويكفى أن نعرف أن هذا الرقم يمثل ٣٪ من اجمالى عدد الأفراد العاملين فى ايران ، ونسبة ٥٪ من العاملين فى القطاع الزراعى . هذا بالاضافة الى أن عدد العاملين فى قطاعات الخدمات التابعة للقوات المسلحة يبلغ مئات الآلاف(٨) .

والجدول التالى يبين تطور ميزانية ايران العسكرية فى الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٧ .

(جدول ١) ميزانية ايران العسكرية ١٩٧٠ — ١٩٧٧(٩)

(بملايين الدولارات)

السنة	الميزانية	نسبة الزيادة بالمقارنة مع السنة السابقة
١٩٧٠	٨٨٠	
٧١	١٠٦٥	١٧
٧٢	١٣٧٥	٢٩
٧٣	١٥٢٥	١١
٧٤	٣٦٨٠	١٤١
٧٥	٦٣٢٥	٧٢
٧٦	٨٩٢٥	٤١
٧٧	٩٤٠٠	٥

وبرغم ضخامة ميزانية ايران العسكرية كما يبدو من هذه البيانات ، فان الصورة تتضح أكثر ، اذا قارنا هذه النفقـــات على

التسليح بالنفقات الأخرى على مختلف بنود الميزانية الايرانيـــة ، والجدول التالى يبين نفقات الميزانية الايرانية فى عامى ٧٨/٧٧ ، و ٧٩/٧٨

جدول (٢) نفقات الميزانية الايرانية (مليون دولار) (١٠)

اوجه الانفاق *	الانفـــاق		٪ من المجموع	
	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨
الدفاع	٧٨٨٠	٩٩٣٥	٢٤ر٣	٢٣ر٩
الأمن الداخلى	٧٩٠	١٠٦٠	٢ر٤	٢ر٥
الادارة	٢٨٢٠	٢٧٥٣	٨ر٧	٦ر٦
الصناعة والكهرباء	٤٦٠٨	٦٣٩١	١٤ر٢	١٥ر٣
الزراعة والمياه	١٨٣٧	٢٥٥٧	٥ر٧	٦ر١
النقـــل	١٨١٣	٣٣٨٣	٥ر٦	٨ر١
الاتصالات	٥٥٧	٥٨٠	١ر٧	١ر٤
التجـــارة	١١٢٧	٩٠٩	٣ر٥	٢ر٢
التعليم	٣٢٤٨	٤٤٩٥	١٠ر٠	١٠ر٨
الصحة	١٠٨٨	١٤٢٧	٣ر٤	٣ر٤
الاسكان والمرافق	٣٣٠٣	٥٢٧٨	١٠ر٢	١٢ر٧
المجموع (مجموع نفقات الميزانية)	٣٢٤٦٠	٤١ر٦٤٤		

هذه الأرقام تبين فى واقع الأمر ، مـــدى ضخامة النفقات الايرانية على الدفاع والأمن الداخلى ، ويكفى أن نعرف من الجدول، كيف أن ميزانية الدفاع والأمن الداخلى ، قد شـــكلا معـــا فى عامى ٧٨/٧٧ ، ٧٩/٧٨ ، ما يزيد على ربع مجموع نفقات الميزانيـــة ،

(*)ليست هذه فى الحقيقة كل نفقات الميزانية الايرانية ، وانما أبرز بنودها فقط .

وانها فى هاتين السنتين ، كانت تساوى مجموع ما انفق على الزراعة والمياه والنقل والاتصالات والتجارة والتعليم والصحة مجتمعة .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد ، أن بنى صدر فى تحليله لوضع المؤسسة العسكرية فى ايران ، قد خلص الى انه اذا كانت النفقات العسكرية فى ايران لم تتعد فى عهد الدكتور مصدق نسبة ٥ر٢٪ من الناتج القومى الاجمالى فان هـذه النسبة قد بلغت عـام ١٩٦٧ ، ٣٥ر٩٪ ، ووصلت عام ١٩٧٠ الى ٣ر١٢٪ ، وعام ١٩٧١ ، الى ١ر١٤٪ . وقد ضربت ايران بهذه النسبة من النفقات العسكرية، الرقم القياسى بين دول العالم ، وعلى سبيل المثال ، فان نسبة النفقات العسكرية الى الناتج القومى الاجمالى بلغت فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ ، ٩٥ر٧٪ ، وفى الاتحاد السوفيتى ٦ر٧٪ ، وفى بريطانيا ٨٥ر٤٪ وفى فرنسا ٢ر٤٪ وفى اليابان ٣ر١٪ وفى الهند ٢ر٢٪ (١١) .

معنى هذه الأرقام فى الحقيقة أن نظام الشاه ، قد انفق على شراء المعدات العسكرية من الخارج ، مبالغ طائلة ، امتصت جزءا كبيرا للغاية من عائدات النفط ، وفى مجال شراء المعدات العسكرية، احتلت الولايات المتحدة دوما ، المركز الأول من بين موردى السلاح لايران ، والجدول التالى يبين حجم مبيعات أمريكا من السلاح لايران فى الفترة من ٧٠ — ١٩٧٧ .

(جدول ٣) مبيعات أمريكا من السلاح لايران (١٩٧٠ — ١٩٧٧)(١٢)

(بملايين الدولارات)

السنة	حجم المبيعات
١٩٧٠	١١٣ر٢
٧١	٣٩٦ر٨
٧٢	٥١٩ر١
٧٣	٢ر١٥٧ر٤
٧٤	٤ر٣٧٣ر٢
٧٥	٣ر٠٢١ر٠
٧٦	١ر٤٥٨ر٧
٧٧	٤ر٢١٣ر٠ (رقم تقديرى)

والمؤسسة العسكرية الايرانية ، بهذه الضخامة ، وبهذا الاهدار الذى مثلته للموارد القومية الايرانية ، لم يستفد منها الشعب الايرانى فى واقع الامر شيئا . لقد كرست بكاملها من اجل تحقيق حلم الشاه ببناء امبراطورية ايرانية طويلة الذراع ، ومن اجل تحقيق سياسة النظام فى المنطقة والتى رسمت ابعادها فى الغرب .

وبعيدا عن محاولات اقحام الجيش فى بعض المجالات الداخلية (مشروعات محو الأمية — القوافل الصحية .. الخ) لم يعرف الشعب الايرانى المؤسسة العسكرية سوى بوصفها اداة للقمع فى الداخل. لقد راى الشعب الايرانى الوجه الحقيقى لدور الجيش الايرانى فى الداخل من خلال دوره فى مواجهة الانتفاضات التى تفجرت فى مواجهة نظام الشاه ، وبصفة خاصة انتفاضة عام ١٩٦٣ ، وانتفاضة الثورة الأخيرة ، ومن خلال آلاف القتلى الذين دفعهم الشعب ، ثمنا للمواجهة مع قوات الجيش .

ومن جراء الدور الذى لعبه الجيش كأداة قمع للنظام ، اصبح كبار ضباطه نخبة مميزة فى المجتمع ، على نحو ما سنرى ، ولعبوا دورا كبيرا فى اطار سياسات الشاه طوال فترة حكمه .

الســـــافاك :

ربما لم ينل جهاز للمخابرات فى العالم شهرة ، مثل الشهرة التى اكتسبها جهاز المخابرات الايرانى فى عهد الشاه ، والمعروف باسم « السافاك » ، ومبعث هذه الشهرة ليس فى واقع الأمر دور السافاك فى الخارج ، وانما دوره فى داخل المجتمع الايرانى .

لقد أنشىء السافاك بقانون فى ٢٠ مارس ١٩٥٧ ، وقد جرى انشاؤها على يد المخابرات المركزية الأمريكية بالاشتراك مع جهاز المخابرات الاسرائيلى (الموساد) ، وفى أواخر الخمسينيات ، تلقى مئات الضباط الايرانيين تدريبات على أيدى رجال المخابرات الأمريكية والاسرائيلية(١٢) .

لقد أعد جهاز السافاك ، اعدادا دقيقا بحيث يشكل اداة القمع الأساسية لنظام الشاه فى الداخل ، لقد بلغت ميزانية الســـافاك الرســـمية٢٥٥ مليون دولار فى عـــام ١٩٧٣/٧٢ ، وارتفعت الى

٣١٠ ملايين دولار فى عام ٧٤/٧٣ ، وهذا الرقم الرسمى قد يقل فى واقع الأمر عن الحقيقة بكثير . وفى عام ١٩٧٦ ، صرح الشاه بأن عدد العاملين فى جهاز السافاك يبلغ ٣١٢٠ فردا ، الا ان مجلة النيوزويك الأمريكية كانت قد ذكرت فى عام ١٩٧٤ بأن هذا العدد يتراوح بين ٣٠ — ٦٠ الفا ، وذكرت المجلة أن ما يقرب من ثلاثة ملايين ايرانى قد عملوا بطريقة أو بأخرى كمخبرين لدى جهاز السافاك(١٤) .

وطوال فترة حكم الشاه ، وصلت عمليات السافاك ، وامتد نفوذ الجهاز الى كل مجالات الحياة فى ايران ، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

فقد مارس الجهاز رقابة صارمة على الصحافة الايرانية ، بدءا من التدخل مباشرة فى تحديد ما ينشر ، وانتهاء بدفع عشرات من عملاء الجهاز للعمل فى الصحف ذاتها .

ولعب الجهاز دورا رهيبا فى ملاحقة المعارضين للنظام من شتى الاتجاهات ، بدءا من التصفية الجسدية لأفراد المعارضة ، وانتهاء بالنفاذ الى التنظيمات المعارضة .

ووصل نفوذ السافاك الى كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى المصانع ، والمؤسسات الريفية ، والمدارس والجامعات ، وتجمعات المثقفين ... الخ ، وفى مؤتمر صحفى عقد عام ١٩٧١ ، صرح مسئول كبير فى السافاك بتصريح فريد تضمن « أن المنظمة بالاضافة الى العاملين بها كل الوقت ، تستخدم أفرادا يتعاونون معها ، وبعضهم يرفض أخذ نقود ، وعدد هؤلاء أكبر من العاملين الرسميين بكثير » وأضاف مسئول السافاك بأن أفراد المجموعة الثانية يعملون فى شتى قطاعات المجتمع ، بين العمال والفلاحين والطلبة والأساتذة ، والمدرسين ، والنقابات والأحزاب السياسية ، والتجمعات الأخرى ، ويمكن أن يكونوا أيضا موظفين مدنيين يتقاضون مرتبات من الحكومة . وعمل هؤلاء هو وضع تقارير عن الأفراد فى هذه القطاعات ورفعها للسافاك التى تقوم بدورها بتجميع هذه التقارير ، وتعمل على ازاحة العناصر المتسببة فى القلق(١٥) » .

الى هذا الحد وصلت الرقابة الصارمة والوحشية لجهاز السافاك على كل مجالات عمل وكل تحركات الايرانيين ، للدرجة التى أصبح معها مجرد ذكر اسم السافاك ، يمكن ان يثير الرعب والرهبة لدى أى ايرانى .

وفى ظل حكم السافاك فى ايران ، لم يشهد مجتمع من المجتمعات انتهاكا لحقوق الانسان بالقدر الذى شهده المجتمع الايرانى ، لقد قدر الاتحاد الدولى لحقوق الانسان عدد السجناء السياسيين فى ايران عام ١٩٧٧ ،بما يتراوح بين خمسة وعشرين ومائة الف شخص.

وربما لم يتلق مسجونون سياسيون فى دول العالم بأسرها ، صنوفا من التعذيب ، مثل تلك التى تلقاها المسجونون السياسيون فى ايران . ان أحد مناضلى منظمة (فدائيو الشعب) الايرانية ، يصف أشكال التعذيب التى كان يتلقاها المسجونون والتى راها بنفسه ، فيذكر « كان التعذيب يبدأ فى الاربع والعشرين ساعة الاولى من اعتقال السجين ، فى بادىء الأمر يستعمل ضربه سوط متصل بشريط كهربائى ، تليه ضربات توجه من بعض المتخصصين فى لعبة الكاراتيه والجودو ، فيسقط فى الغيبوبة التامة ، وفى كثير من الاحيان يخرج السجين من هذه الحفلة محطم العظم والرجلين والالتف ، وهنا يحضر عملاء السافاك لانتزاع الاستجوابات ، ويطلب الى السجين ان يوقع على ما يفيد أنه لم يخضع لأى تعذيب . وان حالته جيدة . هذه الاعترافات توضع حالا فى ملفه الذى يعد لايداعه بمكتب المدعى العام. لقد شاهدت عملاء السافاك يكرهون المهندس بازرغان على الجلوس الى كرسى يشبه الكرسى الكهربائى ليكوى بها خلال ساعات وليسقط بعدها فى غيبوبة تامة . لقد وصل الحريق الى عموده الفقرى ونشر رائحة كريهة جدا لدرجة ان أحدا لم يعد يقترب من مكان وجوده فى الزنزانة . لم يمت ولكن أجريت له ثلاث عمليات جراحية وصار يستعين بكتا بيده عندما يريد أن يمشى . وكان الجسم ببعض الادوية ، كالكاربيازول واقتلاع الاظافر كلتا شاهدين، الجسم ببعض الادوية ، كالكاربيازول واقتلاع الاظافر كلتا شاهدين، كان السجين يوضع فى مواجهة نور شديد ينبعث من كاشفات أنوار ساطعة ، ويتعرض لضربات على رأسه تسبب له الجنون أو العمى أو الطرش(١٦) » .

وهكذا عرف الشعب الايرانى جهاز الدولة بوصفه جهازا ضخما للقمع فى المقام الأول ، حيث تولى السافاك مهمة الرصد اليومية والمباشرة لحركة كل فرد وكل جماعة فى المجتمع والتصفية المباشرة والفورية لكل من يشتبه فى امره ، وحيث تولى الجيش مهمة التصدى بالرصاص لكل تحرك جماهيرى ، وحيث لعبت وحدات القمع الاخرى، دورا مكملا لدور الجهازين .

٢ ــ الدور الاقتصادى لجهاز الدولة :

لقد رأينا كيف أنه طوال فترات قوة السلطة المركزية فى ايران، لعب جهاز الدولة دورا حاسما ، سواء فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية وشكل عملية التنمية فى ايران بوجه عام ، أو فيما يتعلق بوضع مختلف الطبقات الاجتماعية وتطورها على وجه الخصوص.

وطوال فترة حكم الشاه الممتدة منذ مطلع الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات ، تكرس وضع جهاز الدولة باعتباره القوة الاقتصادية الكبرى فى المجتمع بلا منازع ، وباعتباره العامل الأكثر حسما فى تحديد ملامح التشكل الطبقى فى ايران .

ولقد مثل النفط الايرانى وعوائده الضخمة المصدر الأول للمركز الاقتصادى لجهاز الدولة . لقد شهدت ايران ، منذ الستينيات بصفة خاصة ثورة هائلة فى النفط وعوائده المالية . فلقد ارتفع ما يمثله النفط من اجمالى للناتج القومى فى ايران من ١٧٪ فى عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ، الى ٣٨٪ فى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ . ولقد مثلت عوائد النفط عام ١٩٧٧ حوالى ٧٧٪ من اجمالى عوائد الحكومة الايرانية و ٨٧٪ من اجمالى تحصيلات النقد الأجنبى . وارتفعت عوائد الحكومة من النفط من ٨١٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ الى ما يقرب من ٢ر٢٥ بليون دولار عام ٧٣/٧٢ والى حوالى ١٩ر١٦ بليون دولار عام ١٩٧٦/٧٥ (١٧) .

ولأن عوائد النفط تذهب جميعها الى الدولة ، ولأن هذه العوائد تشكل المصدر الرئيسى للفائض الاقتصادى فى ايران ، فلقد تمكنت الدولة من أن تلعب دورا مسيطرا على جميع أوجه التنمية الرأسمالية فى ايران ، ففى مجال التنمية الصناعية ، انشأت الدولة اكبر مصانع

فى البلاد ، وتجدر الاشارة هنا الى انه اذا كان عدد كبير من المنشآت الصناعية فى ايران امتلكه البرجوازيون الايرانيون ، فان الدولة هى التى خلقت هذه البرجوازية الصناعية ، خاصة وان هذه الشريحة ، قد تكونت من فئتين بصفة اساسية ، فئة من الملاك الزراعيين السابقين ، والذين عوضتهم الدولة عن ارضهم التى فقدوها فى ظل الاصلاح ، باعطائهم اسهما فى المؤسسات الصناعية الجديدة ، وفئة البيروقراطيين من كبار موظفى الدولة ، من خلال الأموال الطائلة التى جنوها من جراء فساد الجهاز الادارى .

وبعد الاصلاحات الزراعية ، التى بدات فى عام ١٩٦٣ ، اصبحت الدولة هى القوة الاقتصادية الأساسية فى الريف ، فقد نقلت سلطة البيروقراطية الى الريف مع الاصلاح عبر انشاء مجالس فى القرى والمحافظات والمقاطعات وغيرها ، فحلت سلطة الجهاز الادارى محل سلطة كبار الملاك ، وادخل الريف فى دائرة التوحيد القسرى للسوق على حساب تفسخ التنظيمات القبلية(١٨) .

والحقيقة أن أبرز ما تثيره مسألة الدور الاقتصادى لجهاز الدولة فى عهد الشاه ، دورها فيما يتعلق بالتشكل الطبقى فى ايران ، ودور جهازالدولة بهذا الصدد ، كان دورا حاسما فبرغم الازدهار الذى حدث للبرجوازية الايرانية طوال حكم الشاه ، فقد نمت هذه البرجوازية بشتى شرائحها كتابع لسلطة الدولة ، وهنا لعبت العلاقات الشخصية التى تربط البرجوازيين الايرانيين بالعرش دورا كبيرا ، فمن رضى عنه الشاه عين وزيرا أو ترأس حزبا ، ومن تقرب الى الأميرة أشرف سهلت عليه فرص الانضمام الى شبكة الوسطاء، وأصبح بمقدوره أن يحصل على التسهيلات التى يريدها . ولهذا السبب لجأ كثير من البرجوازيين ، فى سبيل الحصول على حق احتكار السوق فى سلعة ما على سبيل المثال الى منح الشاه والأعضاء الآخرين بالأسرة المالكة (أو الدوائر المقربة لهم) حصصا رخيصة واحيانا مجانية فى صناعاتهم(١٩) لقد جمع عدد كبير من البرجوازيين الايرانيين ثرواتهم عبرالخدمات التى اداها للبلاط الملكى أو عبر الصلات التى أقامها مع كبار أعضاء البيروقراطية الحاكمة .

وبالاضافة لهذا ، لعبت سياسات الشاه الاقتصادية والاجتماعية دورا مباشرا فى هذا التشكل الطبقى ، والمثل البارز فى

هذا الاطار ، الدور الذى لعبته سياسات الاصلاح الزراعى ودورها فى تغير الوضع الطبقى فى الريف الايرانى ، وبالذات فيما يتعلق بمكانة كبار ملاك الأرض ، واحد الأمثلة الهامة الأخرى فى هذا الاطار ايضا ، دور سياسات الدولة المتعلقة بمجالى التجارة والبنوك ، وما تركته هذه السياسات من آثار على مكانة برجوازيى البازار فى ايران .

ولا يمكننا الحديث عن دور جهاز الدولة الاقتصادى فى عهد الشاه ، دون الاشارة الى الثقل الاقتصادى الذى مثله العرش الايرانى بحد ذاته ، من خلال عشرات المؤسسات التجارية والصناعية التابعة للعائلة المالكة بشكل مباشر .

ان دور الدولة الاقتصادى على هذا النحو ، ترك آثارا بعيدة المدى على مجمل الأوضاع الاجتماعية فى ايران ، وهو الأمر الذى سوف نناقشه بشىء من التفصيل فى المبحث التالى .

ثانيا ــ المركزية فى المجتمع الايرانى ، وخصائص النخبة الايرانية :

كانت ظاهرة المركزية ، دوما ، أحد الخصائص البارزة للتطور الاجتماعى والسياسى فى ايران . وعندما نتحدث عن المركزية ، فاننا فى الحقيقة نتحدث عنها بمعنيين :

الأول : مركزية المجتمع الحضرى ، وبعبارة أخرى ، مركزية المدن الايرانية على حساب المناطق الريفية .

الثانى : المركزية السياسية ، بمعنى احتكار العائلة الحاكمة ، وعدد محدود من الأفراد الذين يمثلون النخبة السياسية فى المجتمع ، لعملية صنع السياسة واتخاذ القرار .

وفى عهد حكم الشاه السابق ، اتخــذت ظاهرة المركزية فى المجتمع الايرانى ، ابعادا جديدة ، لم يعرفها تاريخ التطور الايرانى بأكمله .

لقد شهدت فترة حكم الشاه ، نموا سرطانيا للمجتمع الحضرى ، واحتكرت المدن النتاج الأساسى لمشروعات التنميــة ، فى حين بقى المجتمع الريفى على حاله من التخلف ، ولم يطرأ عليه سوى تغييرات

محدودة . ومن ناحية اخرى ، اصبحت سياسات النظام ، حكرا على الشاه فى المقدمة ، ثم عائلته والمقربين اليه ، ثم عدد محدود من اكبر العائلات الايرانية ، ثم عدد آخر يمثل النخب الجديدة التى برز دورها فى المجتمع ، كقيادات المؤسسة العسكرية ، فى حين فقدت المؤسسات السياسية كالوزارة او البرلمان او الاحزاب ، اية قدرة على التاثير على مسار السياسات المتبعة .

واهمية دراسة ظاهرة المركزية الشديدة فى ايران فى فترة حكم الشاه ، تعود فى واقع الأمر ، الى ما تركته من آثار بعيدة المدى على مجمل التطورات الاجتماعية فى تلك الفترة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالفئات التى استفادت من محصلة عملية التنمية ، وفيما يتعلق بالتناقضات الاجتماعية سواء بين المدينة والريف ، او بين مختلف الفئات الاجتماعية فى كلا المجتمعين الريفى والحضرى .

وسوف نناقش فيما يلى أبعاد ظاهرة المركزية فى المجتمع الايرانى ، فنعرض أولا لمركزية المدن ، ثم المركزية السياسية ، وسنحاول أن نخلص بعد ذلك لتحديد للنخبة الايرانية الحاكمة وخصائصها .

١ ـ مركزية المدن :

لقد شهدت ايران فى فترة حكم الشاه ، حركة هجرة واسعة النطاق من الريف الى المدن الايرانية ، وبصفة خاصة الى طهران العاصمة . وهكذا ، بينما لم تزد نسبة سكان المدن فى ايران عام ١٩٥٦ عن ٣١٪ من اجمالى عدد السكان ، فان هذه النسبة ارتفعت لتصل فى عام ١٩٧٦ ، الى ٤٧٪ . والجزء الأكبر من هذه الزيادة حدث فى طهران ، وبينما بلغت نسبة الزيادة فى عدد سكان طهران ٥ر٥٪ فى الخمسينات والستينات ، فان الزيادة فى عدد سكان الريف الايرانى لم ترتفع عن ١٧٪ فى نفس الفترة . وبعد عام ١٩٧٣ ، ارتفعت نسبة الزيادة فى عدد سكان طهران لتصل الى ٨٪ (٢٠) .

ولقد ترتب على حركة النزوح الى المدن ، والتفاوت فى معدلات الزيادة بين الحضر والريف الى التفاوت الشديد فى التركز السكانى بين المدن الايرانية والمناطق الريفية ، فبينما كانت نسبة السكان فى

المدن الايرانية تبلغ حوالى ٢١٪ من السكان فى الثلاثينات ، فان هذه النسبة وصلت عام ١٩٥٦ الى ٣١٪ ، وسرعان ما ارتفعت لتصل فى عام ١٩٦٦ الى ٣٩٪ ، وفى عام ١٩٧٦ ، وصلت الى ٤٧٪ ، فبينما بلغ عدد سكان ايران فى عام ١٩٧٦ ما يقرب من ٣٧ر٦ مليون نسمة ، فان حوالى ١٥ر٧ مليون نسمة كانوا يعيشون فى المدن ، و ١٧ر٩ مليونا فى المناطق الريفية ، والجدول التالى يبين المدن الايرانية التى يعيش فيها أكثر من ربع مليون نسمة .

(جدول ٤) المدن الايرانية التى يعيش فيها أكثر من ربع مليون (١٩٧٦)(٢١)

المدينة	عدد السكان
طهران	٤ر٤٩٦ر١٥٩
أصفهان	٦٧١ر٨٢٥
مشهد	٦٧٠ر١٨٠
تبريز	٥٩٨ر٥٧٦
شيراز	٤١٤ر٤٠٨
الأهواز	٣٢٩ر٠٠٦
عبدان	٢٩٦ر٠٨١
حرمنشاه	٢٩٠ر٨٦١

معنى هذه الأرقام ، أن ثمانى مدن ايرانية فقط تعيش بها ما يقرب من ربع عدد سكان ايران بأكملها ، وأن منطقة طهران وحدها يعيش بها ما يقرب من خمس عدد سكان ايران .

واذا كان التركز السكانى فى المدن ، يعكس أحد جوانب عدم التوازن بين المركز الحضرى فى ايران ، والمحيط الريفى ، فان ثمة

جانبا آخر لعدم التوازن هذا لا يقل اهمية ، وهو تركز مشاريع التنمية ، وتركز الوحدات الصناعية بصفة خاصة فى المناطق الحضرية . لقد تركز ما يقرب من ٤٩٪ من الوحدات الصناعية فى منتصف السبعينيات فى منطقة طهران وحدها ، أما المراكز الرئيسية الأخرى فكانت أصفهان ٧ر٨٪ ، وتبريز وما حولها ٦ر٩٪ وخوزستان ٦ر٦٪ ، ومعنى هذا أن ما يقرب من ٧٠٪ من الصناعات الايرانية تركز فى اربع مناطق حضرية فقط(٢٢) .

وظاهرة مركزية المدن فى ايران على هذا النحو ، كانت لها انعكاسات بالغة الدلالة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية للايرانيين، والفوارق بينهم ، الأمر الذى تجسد فى الفوارق الهائلة فى توزيع الدخول ، والفجوة فى نفقات الاستهلاك بين كل من الريف والحضر (وهو الأمر الذى سوف نناقشه فى المبحث التالى) .

واحدى النتائج الأخرى ذات الأهمية الكبيرة ، والتى خلفتها ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ، تكون مجموعة كبيرة من كسبة الأجور النازحين من القرية للعمل فى المدينة ، وهذه الفئة التى بلغت ما يقرب من الـ ٢ مليون فرد ، لعبت دورا كبيرا فى أحداث الثورة الأخيرة .

صحيح أن المدينة الايرانية ، لم تنفصل يوما عن القرية(٢٣) ، سواء من ناحية أصول الشرائح الاجتماعية فى المدن وجذورها الممتدة فى الريف ، أو من ناحية عديد من علاقات التفاعل بين الاثنين .. الخ، ولكن هذا لا ينفى فى واقع الأمر حقيقة أن المدن الايرانية نمت على حساب الريف ، وأن المناطق الريفية والقبلية ظلت طوال فترة حكم الشاه فى مقدمة المناطق التى لم تستفد الا النذر القليل من محصلة عمليات الاصلاح ، وبقيت طوال هذه الفترة مجرد كم مهمل .

٢ ـ المركزية السياسية :

ربما تكون أبرز ملامح النظام الذى أقامه الشاه السابق ، تلك المركزية الصارمة فى عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى المجتمع، صحيح أنه طوال فترات قوة السلطة المركزية ، شهدت ايران هذا الاتجاه نحو مركزية السلطة السياسية فى أيدى عدد محدود من

الأفراد والجامعات ، ولكن لم تشهد ايران طوال تاريخها مركزة السلطة بالشكل الذى شهدته فى فترة حكم الشاه السابق .

ان المحاولات التى تمت لدراسة النخبة السياسية الايرانية الحاكمة ومكوناتها ، تكاد تجمع على أن ثمة مجموعات محددة تكون النخبة الايرانية الحاكمة فى فترة الشاه(٢٤) ، وهذه المجموعات هى :

- أعضاء العائلة الملكية الحاكمة .
- مجموعة من الأفراد الوثيقى الصلة بالعائلة الملكية ، سواء بحكم القرابة أو بحكم الصلات الشخصية .
- قادة التشكيلات العسكرية .
- أعضاء البرلمان ، المجلس ومجلس الشيوخ .
- رجال الأعمال الكبار .
- مجموعة من الأفراد الوثيقة الصلة بالعائلة الملكية ، سواء
- الوزراء ، ونواب الوزراء .

والحقيقة أنه عند الحديث عن النخبة الايرانية ، يجب التفرقة بين أمرين :

الأول : المجموعات التى تشكل النخبة الايرانية ، من حيث الثروات التى امتلكتها ، ومن حيث استفادتها الكبيرة من تطورات الأوضاع فى ايران ، وفى هذا الاطار يمكن أن نرصد بالفعل عديدا من المجموعات التى احتلت موقعا مميزا ، سـواء فى ذلك المجموعات التقليدية كرجال الأعمال ، أو كبار مالكى الأرض ، أو المجموعات التى نما دورها ، وتدعم مركزها ، فى ظل الأوضاع الجديدة فى فترة حكم الشاه ، ككبار بيروقراطيى الحكومة أو كبار القادة العسكريين .

الثانى : النخبة الايرانية الحاكمة ، بمعنى الأفراد الذين بيدهم عملية صنع واتخاذ القرار فى المجتمع . وبهذا المعنى ، سوف نجد أن الشاه بمفرده ، على رأس النظام ، يمسك بيديه كل خيوط عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى المجتمع . وسوف نجد أنه بالرغم

من الموقع المتميز الذى احتلته شتى مجموعات النخبة الايرانية ، فانها تمارس تأثيرها من خلال سلطة الشاه وفى اطارها ، دون أن تكون لها امكانية التأثير المستقل أو المنفرد على عملية صنع السياسة واتخاذ القرار ، والأكثر من هذا أن هذه المجموعات المتميزة ، حصلت على ثرواتها ومركزها المتميز فى أغلب الحالات نتيجة للصلات المباشرة التى اقامتها مع الشاه ومع العائلة الملكية ، ومن خلال التسهيلات التى منحها لها الشاه .

وثمة ملاحظة أخرى هامة ، وهى أن قوة ونفوذ جماعات النخبة الايرانية ، تعكس فى واقع الأمر فى اطار اشمل ، نفوذ وقوة عائلات ايران الأربعين المتميزة . فاذا كانت مجموعات من قبيل أعضاء البرلمان أو الوزراء أو رجال الأعمال أو كبار موظفى الحكومة ، قد احتلوا بالفعل مركزا متميزا ، فقد احتلوا هذا المركز بحكم انتمائهم بشكل أو بآخر لهذه العائلات ، ونفوذهم هو فى التحليل الأخير ، يمثل تجسيدا لنفوذ هذه العائلات .

وفى اطار ما سبق ، تبرز فى دراسة النخبة الايرانية الحاكمة ، قضيتان تمثلان مفتاح فهم الاجابة على التساؤل : من حكم ايران فى ظل فترة الشاه ، وتمثلان جوهر دراسة قضية المركزية السياسية فى ايران :

الأولى : قضية الموقع الذى احتله الشاه فى النظام .

الثانية : حدود موقع وتأثير العائلات الأربعين .

١ ــ موقع الشاه فى النظام :

مثل الشاه السابق محمد رضا بهلوى طوال فترة حكمه « المحور » الذى يدور حوله كل نظام الامتيازات والقوى فى ايران، واستطاع أن ينفرد انفرادا مطلقا بعملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرار فى المجتمع .

ولقد استطاع الشاه أن يدعم مركزه على هذا النحو ، عبر طرق وأساليب عديدة ، ويمكننا بشكل عام أن نرصد أربعة طرق افضت الى هذه السيطرة المحكمة للشاه :

اولا : سيطرة الشاه الكاملة على كافة وحدات القمع فى ايران. لقد استطاع الشاه عبر آليات عديدة أن يمثل المحرك الأوحد لحركة وحدات القمع هذه ، وأن يستخدمها بما يدعم مركزه ، ويحقق أغراضه ، والجيش مثل بارز فى هذا الاطار ، فما من جنرال ، كان باستطاعته أن يزور طهران أو يجتمع بجنرال آخر دون أن يسمح له الشاه بذلك . كما كان الشاه يدقق فى كل الترقيات فوق رتبة رائد ، وفى القوات الجوية كان الشاه يدقق فى هوية كل من يدخلون مدرسة التدريب . وفى الوقت الذى منح فيه الشاه هيئة الضباط موقعا متميزا من الناحية المادية ، فانه كان حريصا على الا ينسوا اعتمادهم عليه . وكان يلجأ فى أوقات متقاربة الى اجراء حركة تنقلات بين القادة الكبار ليضمن الا يظلوا فى أماكن تمثل قواعد قوة لهم ، أو تتيح لهم عقد تحالفات ثابتة ، هذا بالاضافة الى الوسائل العديدة لمراقبة حركة الضباط(٢٥) ، بمثل هذه الوسائل استطاع الشاه أن يؤمن سيطرته على جميع وحدات القمع فى ايران. لقد استطاع الشاه باختصار أن يربى هذه الوحدات على الولاء الكامل والطاعة المطلقة للشاه وللعرش .

ثانيا : استطاع الشاه أن يصادر الحياة السياسية فى المجتمع لصالح سلطته . فقد استطاع أن يقلم اظافر تنظيمات كافة الاتجاهات السياسية بلا استثناء ، وأن يشل فاعلية هذه التنظيمات. وتمكن الشاه بالاضافة الى هذا ، من حرمان كافة الطبقات الاجتماعية من امكانية التعبير السياسى عن مصالحها . وباختصار ، استطاع الشاه فى النهاية أن يحصر العملية السياسية فيه شخصيا من خلال حزبه الوحيد « الراستاخير » .

ثالثا : بالاضافة الى ما سبق ، شلت فى عهد الشاه ، فاعلية كافة المؤسسات السياسية (الوزارة ــ البرلمان ــ النقابات .. الخ) بحيث لم يكن بمقدور أى من هذه المؤسسات ارساء أسس أو احداث تغييرات فى اتجاهات السياسات التى يضعها الشاه ، وبحيث أصبح بقاء هذه المؤسسات واستمرارها مرهونا بتأييدها ومباركتها لهذه السياسات .

رابعا : عمد الشاه طوال فترة حكمه ، الى عدم الابقاء على شخص فى مركز قوة لمدة طويلة ، ولجأ بشكل مستمر الى ازاحة العناصر التى تشكل مركز قوة واستبدالها بعناصر أخرى ، والدليل

الواضح على هذا ، عدد الوزارات التى تشكلت فى ايران فى فترة الخمسة والعشرين عاما التى حكم الشاه خلالها ، ففى هذه الفترة تشكلت عشر وزارات .

لقد استطاع الشاه عبر هذه الأساليب ، وغيرها ، ان يدعم سلطته الفردية فى حكم ايران . بحيث لم يكن فقط ، يضع اسس السياسة العامة ، التى تشكل قيودا صارمة على القرارات التى يتخذها المسئولون الرسميون ، ولكنه كان يضع ايضا عديدا من القرارات المتعلقة بالنشاطات اليومية للحكومة(٢٦) .

واذا كان الشاه قد انفرد على هذا النحو بعملية صنع السياسة واتخاذ القرار فيما يتعلق بالداخل ، فقد انفرد بها من باب أولى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

٢ ـ العائلات الأربعون :

لقد مثلت العلاقات الأسرية والقبلية دوما ، اعتبارات حاسمة فى النظام السياسى الايرانى . ولقد وجدت فى ايران أربعون عائلة ، استطاعت دوما أن تحتفظ بقوة مركزها وتأثيرها . وفى فترة حكم الشاه احتفظت هذه العائلات بمراكزها المتميزة ، ومثلت مصدرا لعديد من المجموعات التى شكلت نخبة متميزة فى ايران .

ومن بين هذه العائلات الأربعين ، ثمة عشر عائلات ، مثلت فى عهد الشاه ، العائلات الأكثر أهمية والأكثر نفوذا ، وهى : بهلوى ـ عالام ـ ديبا ـ قاراجوزلى ـ أصفانديارى ـ أردلان ـ ساميين ـ فرمانفرميان ، مهدوى ـ بوشيرى . وتجدر الاشارة الى أن كلا من هذه العائلات العشر كانت تمت بصلة مباشرة للشاه والعائلة المالكة .

والحقيقة أن بمقدورنا أن نرصد عديدا من المؤشرات لقوة ونفوذ هذه العائلات الأربعين . وأحد هذه المؤشرات يتمثل فى التواجد الذى استطاعت هذه العائلات أن تحافظ عليه فى البرلمان الايرانى ، والجدول التالى يبين عدد مقاعد البرلمان التى استطاعت هذه العائلات أن تحصل عليها فى البرلمان الايرانى فى الفترة من ١٩٠٦ ـ ١٩٦٧ (٢٧) .

(جدول ٥) عضوية العائلات الأربعين فى البرلمان ١٩٠٦ ــ ١٩٦٧

العـــائلة	مقاعد المجلس	مقاعد مجلس الشيوخ
١ ــ عالام	٢	٣
٢ ــ عدل	٩	٤
٣ ــ افخامى	١١	١
٤ ــ اكبر	١٥	٤
٥ ــ علام	١	٠
٦ ــ أمينى	٤	٠
٧ ــ أردلان	١٠	٠
٨ ــ اشتيانى	٨	٢
٩ ــ بختيارى	٤١	٣
١٠ ــ بايات	١٥	١
١١ ــ بوشيرى	١٣	٦
١٢ ــ دافتارى	٢	٤
١٣ ــ ديبـــا	٩	٢
١٤ ــ دولت شاهى	١٨	٠
١٥ ــ ابراهيمى	١٠	٠
١٦ ــ امـــامى	٩	٢
١٧ ــ امامى ــ خوى	٨	٢
١٨ ــ اقبـــال	١١	١
١٩ ــ اصفانديارى	١٩	٣
٢٠ ــ فارمان فارميان	١٠	٠
٢١ ــ حاكيمى	٣	٢
٢٢ ــ هدايات	٩	٥

تابـــع

العـــائلة	مقاعد مجلس	مقاعد المجلس الشيوخ
٢٣ ــ جاهانباتى	٤	٦
٢٤ ــ خاجى ، نيرى	١٥	٢
٢٥ ــ خالتبارى	٤	١
٢٦ ــ مهدوى	٢١	١
٢٧ ــ متصور	١	.
٢٨ ــ بهلوى	ــ	ــ
٢٩ ــ باناهى	٩	.
٣٠ ــ بيرنيا	١٣	.
٣١ ــ قاراجوزلى	١٣	.
٣٢ ــ قاشقاى	١٤	١
٣٣ ــ قافام	٦	.
٣٤ ــ صدرى	١	.
٣٥ ــ صافارى	١١	.
٣٦ ــ ساميين	٢٧	٤
٣٧ ــ فاكيلى	٦	٥
٣٨ ــ فيسيك	٩	.
٣٩ ــ زانـــد	٣	.
٤٠ ــ زانجانة	٣	.
٤١ ــ ذو الفقارى	١٢	١
المجموع	٤١٠	٦٦

من هذا الجدول نتبين كيف أن أيا من هذه العائلات لم يفشل في الحصول على التمثيل البرلماني طوال هذه الفترة . لقد احتلت مجتمعة ما يزيد عن اربعمائة مقعد من مقاعد المجلس ، بمعدل ما يزيد عن أربعة مقاعد لكل منها . وفي دورات مجلس الشيوخ الخمس الأولى (١٩٤٩ — ١٩٧١) احتلت هذه العائلات ما يزيد عن خمس المقاعد .

والحقيقة أن التمثيل البرلماني ليس هو المؤشر الوحيد لنفوذ هذه العائلات ، فمنذ عودة الشاه تولى رئاسة الوزارة عشرة افراد هم (جنرال زاهدي — حسين الملا — د. اقبال — جعفر شريف امامي — د. علي أميني — اسد الله علام — حسن علي منصور — امير عباس هوفيدا — اموزيجار) . وهؤلاء جميعهم بلا استثناء اما ينتمون مباشرة الى احدى هذه العائلات ، وهذا هو الغالب ، او ينتمون اليها بصلة غير مباشرة ، قرابة أو نسبا .. الخ .

ومن هذه العائلات ، تمتد شبكة واسعة من كبار رجال الأعمال ، وملاك الأراضي وكبار الموظفين ... الخ ، وهؤلاء تجمعهم كلهم شبكة واسعة من الصلات المشتركة والمصالح المتبادلة .

والحقيقة انه بالرغم من اهمية هذه العائلات ، من زاوية كونها مصدرا اساسيا لمكونات النخبة الايرانية ، فتبقى الاشارة الى انه منذ الستينات بصفة خاصة ، ونتيجة لاتساع قاعدة التعليم واتساع قاعدة اصلاحات النظام ، فقد دخلت فئات جديدة من كبار المتعلمين وكبار البيروقراطيين الى دائرة النخبة الايرانية ، وعدد كبير من هذه الفئات لم يكن ينتمي الى هذه العائلة ، بل اتى في أغلب الأحوال من الفئات الوسطى في المجتمع(٢٨) .

وينبغي أن نؤكد مرة ثانية على حقيقة أن ثقل هذه الفئات الاقتصادي والاجتماعي ، لم يرافقه ثقل سياسي ، من زاوية تأثيرها المباشر على صنع السياسة واتخاذ القرار في المجتمع ، العملية التي ظلت دوما حكرا على الشاه .

٣ — حول خصائص النخبة الايرانية :

ما هي خصائص النخبة الحاكمة الايرانية ، وكيف تجسد هذه الخصائص حقائق الأوضاع السياسية في فترة حكم الشاه ؟

في اواخر عام ١٩٧٠ ، عقد مسئول رسمى بالسافاك مؤتمرا صحفيا ، أعلن فيه تفاصيل مؤامرة للاطاحة بنظام الحكم ، واعلن انه كان مخططا اغتيال ٢٧ شخصية هم(٢٩) :

١ ــ أمير عباس هوفيدا ، رئيس الوزراء .

٢ ــ أردشير زاهدى ، وزير الخارجية ، وصهر سابق للشاه .

٣ ــ نعمة الله نصيرى ، المدير العام للسافاك .

٤ ــ جنرال فريدان جام ، القائد العام للقوات المسلحة .

٥ ــ جنرال محمد خاتامى ، مدير سلاح الطيران ، وصهر الشاه .

٦ ــ أسد الله علام ، وزير القصر الملكى ، ورفيق الصبا للشاه .

٧ ــ جنرال ، فتى الله منباسيان ، أحد كبار قادة القوات المسلحة .

٨ ــ ميجور جنرال حسين فردوست ، مدير مكتب المخابرات الخاص بالشاه ، ورفيق صباه .

٩ ــ جنرال غلام على ــ المدير العام للجندرمة الملكية .

١٠ ــ ميجور جنرال فارسيو، من كبار قادة القوات المسلحة.

١١ ــ بريجادير جنرال موجادام ، نائب مدير السافاك .

١٢ ــ جنرال محسن ميصر ، رئيس قوات البوليس .

١٣ ــ د. اقبال ، المدير العام للشركة الوطنية للبترول .

١٤ ــ ميجور جنرال محسن هاشمى نجاد ، رئيس الحرس الملكى .

١٥ ــ ميجور جنرال باليزيا ، مدير المخابرات الحربية .

١٦ ــ ميجور جنرال رضا عظيمى ، وزير الحربية .

١٧ ــ ميجور جنرال فضل الله همايونى ــ من كبار قادة القوات المسلحة .

١٨ ــ عبد الله ريازى ، المتحدث باسم المجلس فى البرلمان.

١٩ ــ جافاد منصور ، وزير الاعلام .

٢٠ ــ بارفيز خونصارى ، من كبار موظفى وزارة الخارجية.

٢١ ــ هسهانج انصارى ، وزير الاقتصاد .

٢٢ ــ عزة الله يازد ، السكرتير العام لحزب ايران .

٢٣ ــ د. عيادى ، الطبيب الخاص للشاه .

٢٤ ــ د. جاهانشاه صالح ، سناتور ، والطبيب الخاص للعائلة الملكية .

٢٥ ــ رضا زاده ، سناتور .

٢٦ ــ بروفيسور يحيى عدلى ، السكرتير العام لحزب ماردوم .

٢٧ ــ د. حسين أمامى ، رجل الدين « الرسمى » امام جامع طهران .

وبغض النظر عما اذا كانت هذه القائمة من اختراع السافاك أم لا ، الا أنها على أية حال تعكس مجموعة من الحقائق حول خصائص النخبة الايرانية ، وحول ملامح النظام السياسى فى ظل حكم الشاه ، ويمكن أن نجمل هذه الحقائق فيما يلى :

أولا : انه من بين الأسماء الـ ٢٧ ، يوجد ١٣ شخصية عسكرية ، مما يعكس الدور الذى يلعبه الجيش فى الحياة الايرانية، وبالرغم من أن الجيش لم يكن له تأثير على سياسة النظام ، الا انه كان مؤسسة حاسمة من منطلق دوره فى حفظ النظام ، ومن منطلق استهلاكه لموارد ضخمة ، كما ذكرنا سابقا .

ثانيا : أن كل الأسماء بلا استثناء ، هم أعضاء النخبة الرسمية،

منكلهم يحتلون مناصب رسمية فى اطار بيروقراطيات الحكومة الايرانية ، وأحد مصادر قوتهم الأساسية يستمدونها من هذا الأساس .

ثالثا : أن القائمة تضم عددا محدودا من أعضاء الوزارة ، الأمر الذى يعكس حقيقة أنه بالرغم من الدور الأساسى للوزارة دستوريا ، فان الأحداث السياسية الهامة تحدث خارج اطار هذه المؤسسة .

رابعا : أن عددا كبيرا من هذه الأسماء ، ينتمون الى السافاك ووحدات المخابرات والقمع الأخرى ، الأمر الذى يعكس مدى نفوذ ودور هذه الجهات .

خامسا : أن الأغلبية الساحقة من القائمة أتوا من طهران ، فـ ٢١ من الـ ٢٧ الذين تضمنتهم القائمة مولودون فى طهران ، الأمر الذى يعكس الدور المركزى للعاصمة والذى يعكس حقيقة أن النخبة الحاكمة لم تكن تمثل الخلافات الاثنية والعنصرية واللغوية فى ايران ، الا بشكل محدود للغاية ، واقتصرت على قطاع محدود من المجتمع .

سادسا : حقيقة انتماء عدد كبير من أفراد القائمة الى العائلات الأربعين التقليدية فى ايران .

سابعا : تبرز القائمة بشكل واضح أيضا ، الصلات المباشرة التى تربط أفراد النخبة بالشاه ، فاثنان من القائمة أصدقاء قدماء للشاه ، واثنان يمتان اليه بصلات المصاهرة ، وثلاثة يقومون بخدمات طبية للأسرة الملكية ، وباقى القائمة موظفون مدنيون موثوق بهم .

وهكذا ناقشنا فى هذا المبحث ، كيف تضخم دور جهاز الدولة فى عهد الشاه السابق ، سواء من حيث كونه اداة للقمع أو من حيث تعاظم دوره الاقتصادى فى المجتمع .

وناقشنا أيضا كيف تطور النظام الايرانى فى عهد الشاه ، ليصبح نظاما صارم المركزية ، وناقشنا فى هذا الاطار مركزية المجتمع

الحضرى على حساب المناطق الريفية ، ورأينا كيف عكس تكوين النخبة الايرانية ، حقيقة المركزية السياسية الصارمة فى عهد الشاه حيث انفرد الشاه بعملية صنع السياسة واتخاذ القرار ، وحيث احتلت مجموعات النخبة الايرانية موقعا متميزا اقتصاديا واجتماعيا دون أن يكون لها تأثير ذو قيمة على وضع وتنفيذ السياسات المتبعة، وكيف عكست مجموعات النخبة هذه القوة التقليدية لعائلات ايران الأربعين والقوى الاجتماعية الجديدة التى تبلورت فى ظل حكم الشاه، ورأينا كيف عكست النخبة الايرانية حقيقة عدم التوازن بين مواقع الريف والأقليات والحضر من النظام .

والحقيقة أن هذه الجـــوانب فى مجموعها ، مثلت محـــددات مضمون واتجاه التطورات الاجتماعية فى عهد الشاه ، سواء من حيث عملية التشكل الطبقى فى ايران ووضع كل من الطبقات فى المجتمع ، أو من حيث الأوضاع المعيشية للشعب الايرانى فى تلك الفترة ، وهى الأمور التى سوف نفرد لها مجالا أكبر فى المبحث التالى :

المبحث الثانى

خريطة الأوضاع الطبقية فى ايران

سوف نحاول فى هذا المبحث أن نعرض بصورة عامة لأبرز ملامح الأوضاع الطبقية فى ايران فى فترة حكم الشاه .

ويهمنا منذ البداية ان نشير الى ان هدفنا هنا ليس تقييم تجربة التنمية الراسمالية فى ايران من كل جوانبها ، اذ ان مثل هذا الأمر يحتاج الى تحليل اقتصادى عميق ، هو خارج اطار هذه الدراسة ، وقد تكفلت به عديد من الدراسات الأخرى ، ولكن ما يهمنا هنا هو دراسة تجربة التنمية فى ايران من زاوية اثرها على التشكل الطبقى واثر ذلك على وضع مختلف الطبقات الاجتماعية فى المجتمع ، مع التركيز على الأوضاع المعيشية للطبقات الدنيا فى المجتمع الايرانى.

اولا ــ الطبقات الاجتماعية* :

لقد عرضنا فى ثنايا الأجزاء السابقة لملامح التشكل الطبقى فى ايران فى فترات ما قبل عهد الشاه السابق ، ورأينا كيف انه اذا كانت شرائح البرجوازية الايرانية قد مثلت ثقلا كبيرا اقتصاديا واجتماعيا، الا ان مركز الصدارة كان لطبقة كبار ملاك الأرض ، تلك الطبقة التى حافظت على مركزها دوما ، وتلقت دفعات جديدة فى ظل حكم والد الشاه السابق . ورأينا ايضا كيف انه برغم نمو شرائح البرجوازية، الا ان هذا النمو كان فى كنف جهاز الدولة وقبضته الحديدية ، وكيف

(*) اعتمدنا فى كتابة هذا الجزء بصفة اساسية على كتاب : فريد هوليداى : مقدمات الثورة فى ايران ، والمشار اليه فى الهوامش.

ان هذه البرجوازية لم تنجح ، رغم محاولاتها العديدة ، فى تحقيق نمو مستقل وحماية مصالحها خارج اطار سلطة جهاز الدولة ، ورأينا كذلك ، كيف تدهورت أحوال الطبقات الدنيا فى المجتمع دوما من سيء الى اسوأ .

ولقد شهدت خريطة التشكل الطبقى فى ايران فى فترة حكم الشاه السابق ، تغييرات عديدة ، سواء فيما يتعلق بوضع شرائح البرجوازية المختلفة ، أو فيما يتعلق بوضع الطبقات الدنيا فى المجتمع. وسوف نتبين ملامح هذا التغير من خلال عرضنا التالى لوضع البرجوازية الايرانية ، ووضع الطبقات الدنيا فى المجتمع .

١ ـ البرجوازية الايرانية :

فى اطار عملية التنمية الراسمالية فى ايران فى عهد الشاه ، والرامية الى توفير الشروط والأوضاع الملائمة لنمو القطاع الخاص ، نمت مختلف شرائح البرجوازية الايرانية نموا كبيرا غير مسبوق فى تاريخ ايران كله ، بحيث أصبحت البرجوازية الايرانية قوة هائلة لها هيمنة اقتصادية واجتماعية كبيرة فى المجتمع ، فى اطار هذا النمو، يمكننا بادىء ذى بدء أن نرصد ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : تبدل مواقع القوة والضعف بين مختلف شرائح البرجوازية ، بحيث نمت شرائح معينة ، لم تكن تمثل أهمية كبيرة فى الفترات السابقة ، وتراجعت مواقع شرائح أخرى ، كانت تتصدر خريطة التشكل الطبقى فى السابق .

الثانية : أنه برغم النمو السرطانى للبرجوازية الايرانية ، الا أن نموها ظل مرتبطا بسلطة جهاز الدولة ، الأمر الذى حال دون لعبها دورا سياسيا يتلاءم مع مركزها الاقتصادى والاجتماعى ، وحال دون بلورتها كطبقة مستقلة قادرة على حماية مصالحها الخاصة . وبرغم أننا لا نملك فى الحقيقة احصاءات دقيقة تماما عن وضع مختلف شرائح البرجوازية الايرانية ، الا أننا سوف نعرض بشكل عام لمركز كل من البرجوازية الصناعية وكبار ملاك الأرض ، وبرجوازية البازار.

البرجوازية الصناعية :

هذه الشريحة ، تمثل احدى الشرائح ، التى حقق نموها فى فترة حكم الشاه ، نموها فى الفترات السابقة بمراحل . ورغم عدم توافر البيانات الدقيقة عن حجم هذه الفئة الا اننا يمكن أن نرصد عددا من المؤشرات لذلك .

تشير بعض الاحصاءات الى أن عدد تصاريح اقامة المؤسسات الصناعية الخاصة ، قد تزايد من ٥٥ تصريحا عام ١٩٥٦ ، الى ٩٦ تصريحا فى عام ١٩٦٥ ، وانه فى عام ١٩٦٣ ، كان يوجد فى ايران ما يزيد عن ٣٠٠ شركة صناعية خاصة ، تستخدم الواحدة منها ما يزيد عن مائة عامل(٢٠) .

وتشير بعض الاحصاءات الأخرى الى انه فى عام ١٩٧٤ ، سيطرت ٤٥ عائلة ايرانية على ١٨٥٪ من المؤسسات الصناعية الايرانية التى بلغ دخلها السنوى ما يزيد عن ١٠ ملايين ريال ايرانى(٢١) .

ويمكن القول أن فئة البرجوازية الصناعية التى نمت فى فترة حكم الشاه السابق ، قد انحدرت من أصول ثلاثة :

١ — جزء منهم كانوا كبار ملاك أرض فى السابق ، وحصلوا على تعويضات لقاء الأراضى التى فقدوها كليا أو جزئيا فى الستينات ، فلقد خير أصحاب الأراضى الزراعية بعد تطبيق الاصلاح الزراعى بين الاحتفاظ بأسهم فى الصناعات الخاضعة لاشراف الحكومة ، أو بيع تلك الأسهم ، وقد احتفظت فئة منهم بهذه الأسهم .

جزء آخر ، تكون من موظفى الدولة ، الذين جنوا أموالا طائلة ، اما من خلال التوفير أو الفساد الذى أصبح يشكل سمة اساسية من سمات جهاز موظفى الدولة .

٣ — وتكون الجزء الثالث ، من تجار البازار السابقين والمعروف أن عددا من هؤلاء قد انطلقوا من خلفية معدمة من خلال البازار ، فى حين أن عددا آخر قد تمكن من صنع الثروة فى فترة الحرب العالمية الثانية ، ليتوجه بعدها نحو الصناعة ، وتمكن بعض هؤلاء من

الاستفادة من الاعفاءات الجمركية على الواردات خلال السنينات واستوردوا أثناءها السلع التى استثمر بعضها فى الاستثمار الصناعى .

والحقيقة أن نمو البرجوازية الصناعية فى ايران فى عهد الشاه، كان بسبب التسهيلات التى قدمتها الدولة لهذه الفئة ، هذه التسهيلات التى اتخذت أكثر من شكل . فلقد تولت الدولة فى البداية مهمة تقديم العون المادى للمؤسسات الصناعية من خلال عدد من المؤسسات الخاصة التى تم انشاؤها خصيصا لهذا الغرض ، ومن أبرزها مؤسسات أربع هى : بنك القروض الصناعية ، وبنك ايران للتنمية والاستثمار ، وبنك التنمية الصناعية والتعدينية ، وصندوق الضمان الصناعى . وقد أسهم بنك ميللى ، البنك الرئيسى فى ايران، فى منح قروض أخرى للمؤسسات الصناعية الخارجية . وبالاضافة لهذا العون المالى ، لعبت الاجراءات المالية دورا هاما . فقد رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على الواردات بهدف تشجيع الانتاج المحلى ، وقد وصلت هذه الرسوم فى بعض الحالات الى ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ ، كما لجأت الدولة الى اعفاء أصحاب الشركات الذين يستوردون سلعا رأسمالية من الضرائب من أجل تسهيل عملية بناء المصانع ، ولتشجيع الاتجاه لبناء المصانع خارج طهران ، منحت الحكومة تخفيضات اضافية اذا ما أقامت هذه الشركات مصانعها فى مناطق تبعد ١٢٠ كيلو مترا على الأقل . وبالاضافة الى ما سبق ، تعهدت الدولة بتحمل مسئولية بناء الهياكل الأساسية التى يتطلبها التوسع الصناعى ، مثل الطرقات والسدود وأنظمة الطاقة التى تحجم المصالح الخاصة عن بنائها .

معنى ما سبق باختصار أنه رغم نمو البرجوازية الصناعية على هذا النحو الا أنها نمت فى أحضان سلطة جهاز الدولة .

كبار ملاك الأرض :

لقد رأينا فى ثنايا العرض السابق ، كيف أن طبقة كبار ملاك الأرض ، مثلت طوال تاريخ ايران الاجتماعى ، أكثر الطبقات مكانة وقوة . ولقد تشكلت هذه الطبقة من مكونات تجمعت خلال القرن الماضى ، وضمت أعضاء البلاط الذين منحهم الشاه الأطيان ، والملاك

التقليديين ، وزعماء القبائل الذين استحوذوا على ملكية ارض كانت فى السابق جماعية الملكية ، والتجار الذين اشتروا الارض بالارباح التى جنوها من التجارة .

ولقد راينا ايضا كيف ان قطاعا كبيرا من هذه الطبقة قد اقام فى المدن ، وتمازج مع شرائح برجوازية المدن عن طريق التزاوج .

والحقيقة انه من الصعوبة بمكان ايراد احصاءات دقيقة حول عدد كبار الملاك ، وحول ملكية الارض الزراعية فى ايران بشكل عام، ومرجع هذا ليس فقط عدم توافر الاحصاءات بهذا الخصوص ، ولكن أيضا لأن الوحدة الاساسية المستخدمة لقياس الملكية ، وهى القرية، لا تدل على مساحة محددة .

ورغم هذا فثمة بيانات تقدم مؤشرات يعتد بها حول مركز طبقة كبار ملاك الأرض ، فبعض الاحصاءات تشير الى انه فيما قبل الاصلاح كانت الممتلكات الكبيرة تشكل نسبة ٥٦٪ من النسبة المئوية من اجمالى الأرض ، وتضم ١٣٥٦٩ قرية ، حيث تشكل ٣٤ر٤٣٪ من النسبة المئوية لاجمالى القرى . وتشير بعض الاحصاءات الأخرى الى ان واحدة من المجموعات القروية من حوالى ٢٠٠ — ٤٥٠ عائلة عرف عن بعضها انها كانت تملك عددا من القرى يصل الى ٣٠٠ قرية ووفقا لبعض التقديرات ايضا ، امتلكت ٣٧ عائلة ١٩ الف قرية ، اى ما يمثل حوالى ٨٣٪ من اجمالى عدد القرى ، هذا بالاضافة الى ان رضا خان وحده قد استحوذ فى العشرينات والثلاثينيات على ٢١٠٠ قرية ، واحتلت العائلة البهلوية بذلك المركز الأول بين ملاك الأرض الكبار(٣٢) .

كانت هذه بصفة عامة هى صورة وضع كبار ملاك الأرض فى ايران فيما قبل اجراءات الشاه الاصلاحية فى مطلع الستينات . ولقد ترتب على هذه الاصلاحات فيما يتعلق بهذه الطبقة عدة أمور فى مقدمتها ما يلى :

١ — أن هذه الاصلاحات لم تستطع أن تحد كثيرا من وضع كبار الملاك ، اذ أن عددا كبيرا منهم استطاع عبر وسائل عديدة ، الاحتفاظ بملكياته .

٢ ــ ان عددا من كبار ملاك الأرض ، قد التحق بصفوف برجوازية المدن التى كانت تربطهم بها روابط ما فى الاصل ، وعدد آخر منهم اندمج فى برجوازية الريف الجديدة ، حيث انه جرى تعويض من فقد منهم الأرض ، والتحق فيما بعد بصفوف برجوازية المدن معنى هذا فى الحقيقة أن اجراءات الشاه الاصلاحية لم تحدث تغييرا كبيرا فى هيكل التشكل الطبقى فى الريف الايرانى ، ولم تستطع أن تضفى مركز وقوة طبقة كبار الملاك ، والنتيجة الأساسية التى ترتبت على هذه الاجراءات الاصلاحية ، ان الدولة أصبحت القوة الاقتصادية والسياسية الرئيسية فى الريف .. ويذكر فريد هوليداى، أن ذلك تحقق من خلال نواح ثلاث :

اولا : أن الدولة عمدت الى اقامة الملكية الخاصة فى الأرض، فقد أقامت الملكية الخاصة فى المناطق القبلية ، وهذا أمر لم يحدث فى السابق وفق شكل متطور .

ثانيا : تدخلت الدولة وأعادت توزيع الأرض بسبب الخصوصية المتخلفة للريف عندما قاوم ملاك الأراضى فى أواخر عام ١٩٦٣ هذه الاصلاحات ، الأمر الذى أدى الى تدخل الجندرمة والجيش لتطبيق ارادة الحكومة .

ثالثا : تدخلت الدولة فى مرحلة ثالثة فى منتصف وأواخر عقد الستينات ، حيث أثبت توزيع الأرض على الفلاحين الأغنياء واقامة تعاونيات الأقراض عدم فعاليتهما ، وتم تدخل الدولة فى هذه المرحلة عند مستوى الانتاج من خلال التعاونيات أولا ، ومؤسسات المزارع وشركات الأعمال الزراعية ثانيا(٢٢) .

برجوازية « البازار » :

« البازار » فى المدن الايرانية الرئيسية عبارة عن شبكة من الدكاكين الصغيرة والمقاهى التى تسيطر على السلع المستوردة وعلى تجارة التجزئة والتمويل . ولقد شكل أصحاب البازار طوال تاريخ ايران المعاصر طبقة ذات أهمية كبيرة ، اذ مثلوا تاريخيا قلب التجارة والمال فى ايران .

وبرجوازية البـــازار ، من أكثر الشرائح البرجـــوازية التى اضيرت فى عهد الشاه ، فرغم انه ظل يسيطر على ما يقرب من ٣٠٪ من واردات ايران و ٧٠٪ من تجارة الجملة ، الا ان ثمة اجراءات عديدة ، اثارت تذمر اصحاب البازار فى مقدمتها ما يلى :

● فى البداية ، تهددت مواقع البازار بالخطر ، نتيجة لانشـــاء المؤسسات التجارية الحديثة (الأسواق الكبرى ، سوبرماركت) .

● اذا كان البازار ، المحتكر الأساسى لحـــركة الاقراض فى ايران ، فان المؤسسات المالية الحكومية ، قد قلصت من دور البازار فى حركة الاقراض الى حد كبير .

● وما أثار معارضة أصحاب البازار اكثر من أى شىء آخر ، هو محاولة الحكومة فرض السيطرة عليـــه ، ففى طهران ، حيث يوجد ٤٠٪ من تجارة البلاد ، حاولت الدولة فرض رسومها على البازار ، وفى عام ١٩٧٥ ، كشفت بلدية طهران عن خطط لبناء شارع عريض بعرض ٨ سيارات يمر فى قلب البازار .

● وفى محاولة الشاه كسب العطف الشعبى ، أطلقت الحكومة حملة ضد « الربح الفاحش » صدرت خلالها أحكام على ٨٠٠٠ من رجال البازار بالسجن ، وأبعد ٢٣ الف منهم الى مناطق نائية من البـــلاد(٣٤) .

لقد تعرضت مواقع برجوازية البازار للخطر على هذا النحو، واستعدى نظام الشاه بمثل هذه الاجراءات هذه الطبقة عليـــه . والحقيقة أن خطورة موقع برجوازية البازار ، نتج عن ارتباطهـــا الوثيق بالمؤسسة الدينية (على نحو ما سوف نرى فى الفصل التالى) وكون أصحاب البازار ، مثلوا الممول الأساسى لرجال الدين وحركتهم.

البرجوازية الايرانية ونظام الشاه :

لقد نمت شرائح البرجوازية الايرانية فى عهد الشاه ، بحيث أصبحت هى المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا ، والحقيقة ان احـــدى القضايا الهامة بصدد دور البرجوازية فى ايران ، قضية علاقتها بجهاز الدولة وبنظام الشاه .

لقد أشرنا فى جزء سابق الى دور جهاز الدولة الاقتصادى ، وعلاقته بعملية التشكل الطبقى فى ايران ، وما يهمنا التأكيد عليه هنا هو حقيقة أن البرجوازية الايرانية ترعرعت وازدهرت فى عهد الشاه ، كتابع عرضى لسلطته وللعائلات الأربعين المحيطة به . ويمكن فهم ذلك فى ضوء عاملين هامين :

الأول : حقيقة أن ازدهار شرائح البرجوازية كان بفعل سياسات النظام ، والعلاقات الشخصية المباشرة بين ممثلى البرجوازية وأفراد العائلة الحاكمة ، يصح هذا بالنسبة للبرجوازية الصناعية ، وبالنسبة لكبار ملاك الأرض ، كما يصح أيضا فيما يتعلق بسياسات النظام بمركز ووضع برجوازية « البازار » . وبعبارة أخرى ، تدين الشرائح البرجوازية الايرانية لنظام الشاه بالكثير ، من حيث انه وفر لها الظروف والأوضاع الملائمة للنمو والازدهار .

الثانى : ومن ناحية أخرى ، وفى ضوء الكيفية التى تتم بها عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى ايران ، وفى ضوء أزمة الحرية والديمقراطية فى المجتمع بشكل عام ، ظل ممثلو البرجوازية الايرانية بعيدين عن عملية صنع السياسة واتخاذ القرار ، وبعبارة أخرى لم يكن لهم من القوة والتأثير السياسى ما يعادل حجم وثقل وضعهم الاقتصادى والاجتماعى ، وهذان الأمران ، يقودان فى الحقيقة الى نتيجتين فى غاية الأهمية :

أولا : ما عبر عنه أحد السوسيولوجين بقوله : « ان موقف البرجوازية مصاب بالفصام ، وفى الوقت الذى تحبذ فيه النظام الاجتماعى ــ الاقتصادى ، والذى سمح لها ، رغم كل شىء بأن تزدهر ، فانها فى الوقت ذاته تشعر بالكثير من الامتعاض تجاه نظام سياسى يقوم على سلطة الفرد ، ويبقيها بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار(٣٥) » .

ثانيا : يمكن القول فى ضوء ما سبق ، أن البرجوازية الايرانية، كانت فى عهد الشاه لازالت فى مرحلة التشكل ، فبرغم الثروة التى جمعتها والمكانة والقوة التى اكتسبتها خلال عقود حكم الشاه ، الا أنها لم تكن قوة مستقلة قوية فى ايران ، وكانت لازالت معتمدة على سلطة جهاز الدولة ، الذى حمل عبء قرون من التقاليد « الآسيوية(٣٦) » .

وهكذا ، وعندما بدأت الأزمة فى التفاقم فى أواخر السبعينيات، كانت البرجوازية الايرانية ذاتها ، قد بدأت فى التململ . فى البداية اعرب البرجوازيون عن شكواهم من تبديد الدولة المتزايد للموارد ، وبدأ النظام بدوره يتحدث عن ضرورة فرض الضرائب على الصناعات الكبرى ، وقدمت البرجوازية من جانبها برنامجا للتقشف ازاء الأجور الآخذة فى الارتفاع ، وخطة جديدة لمزيد من القيود على التجارة الخارجية لتوفير مزيد من الحماية لصناعاتهم المنخفضة الجودة . ومن ناحية ثانية بدأت البرجوازية فى انتقاد السلطة الهائلة الاقتصادية والسياسية التى تستحوذ عليها الدولة ، وبدأت تطالب باشتراك أكثر مباشرة فى تقسيم الأموال العامة .

وربما تفسر لنا الامور السابقة فى مجموعها ، حقيقة انه عندما كان نظام الشاه أيلا للسقوط ، لم يتقدم فرسان البرجوازية ، ولم يتحمسوا كثيرا لانقاذه .

٢ ــ الطبقات الدنيا فى المجتمع :

ان أية دراسة لخريطة الأوضاع الطبقية فى ايران فى عهد الشاه السابق ، لابد أن ترصد مباشرة حقيقة الاستقطاب الاجتماعى الحار فى المجتمع ما بين وضع وأحوال معيشة شرائح البرجوازية، وبين وضع وأحوال معيشة باقى الطبقات الدنيا فى المجتمع . وفى هذا الاطار ، سوف نقدم فيما يلى عرضا موجزا لوضع أبرز الطبقات الدنيا فى المجتمع الايرانى ، الفلاحون والطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة .

الفلاحون :

يشكل الفلاحون فى ايران أغلبية السكان ، واذا كان نصيب المناطق الريفية من مجموع السكان قد انخفض من ٦٨ر٥٪ فى عام ١٩٥٩ الى ٥٣ر٢٪ فى عام ١٩٧٦ ، فان السكان الريفيين قد زادوا فى نفس الفترة من ١٣ مليونا الى ١٧ر٩ مليون(٣٧) .

وبرغم هذا ، فقد ظل الفلاحون دوما ، أكثر الطبقات الاجتماعية معاناة فى ايران ، ولم تحقق اصلاحات الشاه الزراعية فى الستينات فى الحقيقه أى تقدم ملحوظ فى أوضاع الفلاحين المتدنية .

ووفقا للبيانات التى أوردها فريد هوليداى ، بلغ عدد العائلات الفلاحية التى حصلت على أرض فى ظل قانون الاصلاح الاول (يناير ١٩٦٢) ٦٩٠٤٦٦ عائلة ، اى ان نسبة الفلاحين المستفيدين فى المرحلة الأولى كانت أقل من ٥٪ ، أما فى المرحلة الثانية من الاصلاح (التى بدأت فى يناير ١٩٦٣) فقد بلغ عدد العائلات التى حصلت على الأرض ٢١٠٠٠٠ عائلة ، أما فى ظل المرحلة الثالثة (فى ١٩٦٨) فلم يزد عدد العائلات المستفيدة من توزيع الأرض عن ٧٣٨١١٩ عائلة(٣٨) ، ومعنى هذا ان عدد العائلات التى حصلت على ملكية فى المراحل الثلاث من الاصلاح ، والذى يبلغ ١ر٦ مليون عائلة، يقل عن نصف اجمالى عدد العائلات الفلاحية فى ايران . ومعنى هذا أيضا أن الـ ٥ر٤٧٪ من سكان الريف الذين كانوا أكثر حرمانا فى ما قبل الاصلاح لم يستفيدوا منه(٣٩) .

وبرغم ما سبق ، فان الصورة السابقة تبقى مضللة الى حد كبير ، ذلك أنه صاحب اصلاحات الشاه ، ونتج عنها تحول أعداد كبيرة من الفلاحين الى عمال زراعيين . لقد باعت ٥٧ ألف عائلة فى ظل المرحلة الثانية من الاصلاح أراضيها للاقطاعيين ، ويبدو أن ٥٩٢ ألف عائلة أخرى ، قد فشلت خلال الفترة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة فى أن تحول عقود الايجار الى ملكية ، ويعتقد أن معظم هؤلاء قد اجبروا على الانضمام الى البروليتاريا بالاضافة الى أن عددا من العائلات التى حصلت على الأراضى فى ظل المراحل الثلاث ، قد جردت من ملكيتها بسبب تأخرها فى تسديد الأقساط .

فى هذا الاطار ، من السهل فهم حقيقة أن الفلاحين فى المجتمع الايرانى ظلوا أكثر الفئات معاناة ، الأمر الذى تجسده احصاءات توزيع الدخل ونفقات الاستهلاك ، ومختلف الأوضاع المعيشية ، على نحو ما سوف نرى .

الطبقة العاملة :

الطبقة العاملة الايرانية ، هى الأخرى من أكثر الطبقات معاناة فى ايران . وتتركز الطبقة العاملة الايرانية أساسا فى قطاعات النفط والتصنيع والبناء ، ولقد شهد عقد السبعينات زيادة كبيرة فى

اعداد الطبقة العاملة عن العقود السابقة . فبالنسبة لصناعة النفط، بينما كان عدد العاملين بها فى عام ١٩٥٦ يبلغ ٥٦ الفا ، قفز العدد ليصل فى عام ١٩٧٢ الى ٤٠ الفا ،وليصل فى عام ١٩٧٧ الى ٥٥ الفا، وبالنسبة لقطاع المناجم والتصنيع بينما كان يبلغ عدد العاملين به ٨١٦ الفا فى عام ١٩٥٦ ، ارتفع العدد ليصل الى مليون و ٨٢٠ الفا فى عام ١٩٧٢ ، وليصل الى ٢ مليون و ٥٠٠ الف فى عام ١٩٧٧ . وبالنسبة لقطاع البناء ، بينما كان عدد العاملين به يبلغ ٣٣٦ الفا عام ١٩٥٦ ، ارتفع العدد الى ٧١٠ آلاف فى عام ١٩٧٢ ، وفى عام ١٩٧٧ وصل العدد الى ٩٠٠ الف(٤٠) .

واذا كان قطاع التصنيع والحرف هو المستوعب الأساسى للطبقة العاملة الايرانية ، فان أبرز ما يميز توزيع العمالة داخل هذا القطاع، هو تركزها أساسا فى الورش التقليدية الصغيرة ، بينما لم تستطع المصانع الكبيرة الحديثة أن تستوعب سوى عدد محدود من القوى العاملة . فوفقا لاحصاءات عام ١٩٧٧ ، فقد وجد فى ايران ٨٦٩ الف وحدة صغيرة تستوعب ٥ر٨١٪ من مجموع العما فى القطاع الصناعى بمتوسط عاملين فقط لكل وحدة ، فى حين وجد فقط ١٣٨ وحدة كبيرة تستخدم الواحدة اكثر من ٥٠٠ عامل ، ولا تستوعب سوى ٧ر٦٪ فقط من اجمالى العاملين فى القطاع الصناعى(٤٥) .

ولقد لعبت الطبقة العاملة الايرانية فى أربعينات وخمسينات هذا القرن دورا سياسيا هاما، الأمر الذى دفع نظام الشاه الى اتباع كل الطرق لاستيعابها وامتصاص ثوريتها . وأبرز ما اتبع فى هذا الاطار اثارة ضجة كبيرة حول سياسات الحكومة العمالية (خطة مشاركة العمال بالأرباح — برنامج الأسهم العمالية ... الخ) . وبرغم هذا، فلم تستفد من هذه السياسات فى الحقيقة سوى فئة ضئيلة العدد من أفراد الطبقة العاملة ، بينما بقى الجانب الأعظم على حله ولم يطرأ على أحواله المعيشية تغيير كبير يذكر .

ومن ناحية أخرى ، حرص نظام الشاه على أن يقيم سلسلة من النقابات التابعة له ، والمحرومة من ممارسة أى نشاط سياسى ، بغرض اجهاض أى امكانية تنظيمية لتعبئة الطبقة العاملة .

وبطبيعة الحال ، كانت الطبقة العاملة ، كغيرها من الطبقات

الدنيا فى المجتمع تعانى من مختلف المشاكل المعيشية الحادة (الاسكان ــ ارتفاع الأسعار ــ تدنى الأحوال الصحية .... الخ) .

البرجوازية الصغيرة :

شريحة البرجوازية الصغيرة هذه ، شريحة واسعة فى المجتمع الايرانى، اذ أنها تضم قطاعات صغار ومتوسطى الموظفين، والعدد الضخم من المنتجين الصغار .

وفيما يتعلق بقطاعات الموظفين ، فمن المعروف أن أصحاب الدخول الثابتة فى أى مجتمع هم من أكثر فئاته معاناة ، نظرا لتأثرهم المباشر والشديد بموجب التضخم والغلاء .. الخ .

أما فيما يتعلق بالمنتجين المستقلين، فبرغم أن أحوالهم لم تكن مزدهرة بشكل عام فى ظل التصنيع والاصلاحات المختلفة ، الا أن أوضاعهم بدأت تتدهور بشدة بصفة خاصة منذ منتصف السبعينات، حيث بدأت الأزمة الاقتصادية تتفاقم بمعدلات كبيرة وبدأت تتوالى سياسات الحكومة فى مواجهتها . وفى هذا الاطار وعندما بدأت الحملة « الواسعة » ضد التضخم ، فانها كانت فى واقع الأمر أداة فى أيدى البرجوازية للاستحواز على السوق الداخلى بأكمله، فلقد اضطرت الاحتكارات الكبرى التى تنتج السلع الاستهلاكية وهى الاحتكارات التى تقف ورائها الدولة ، خلال هذه الحملة ، العديد من الوحدات التقليدية الى اغلاق أبوابها . وكانت الغرفة التجارية قد اتهمت كثيرا من تلك الوحدات برفع أسعار منتجاتها ، كما قاد تيسير اجراءات الاستيراد والسماح بدخول سلع رخيصة الى تدمير عدد كبير آخر(٤٩).

ولقد أخذ السخط يزداد يوما بعد يوم وسط تلك الشرائح ، وباتت تعتقد أن الدولة لو كانت أكثر ديمقراطية لسمحت بتمثيل مصالحهم على نحو أفضل .

ثانيا ــ الأوضاع المعيشية للشعب الايرانى :

لقد كان من الطبيعى أن تترك التفاوتات الطبقية فى ايران سواء فى الريف أو فى المدينة ، وسياسات نظام الشاه الاقتصادية والاجتماعية أثرها فيما يتعلق بأوضاع الشعب الايرانى المعيشية ، وبالذات

الطبقات الدنيا فيه . وتردى الأوضاع المعيشية لهذه الطبقةتعكسه احصاءات توزيع الدخل القومى فى ايران ، واحصاءات نفقات الاستهلاك الخاصة .

لقد تجمعت لدى نظام الشاه ثروات طائلة نتيجة لثروة ايران النفطية ، ولكن نتيجة للثقل الاجتماعى والاقتصادى للبرجوازية الايرانية ، ونتيجة لطبيعة توجهات سياسات نظام الشاه الطبيقية ، ذهبت أموال النفط الى فئة قليلة العدد فى المجتمع الايراني ، بينما لم تستفد الطبقات الدنيا فيه شيئا يذكر تقريبا من هذه الثروة النفطية .

واذا كان تردى الأحوال المعيشية للطبقات الدنيا فى ايران قد شمل هذه الطبقات فى المدينة والريف على حد سواء ، فانه فى ضوء ظاهرة مركزيةالمدن فى المجتمع الايرانى التى تحدثنا عنها فى المبحث السابق ، يمكن القول أن سوء أوضاع الفلاحين والفئات الفقيرة فى الريف بشكل عام ، غاق بمراحل سوء أوضاع الطبقات الدنيا فى المدينة . الأمر الذى تجسده خريطة توزيع الدخل وتوزيع نفقات الاستهلاك بين الريف الايرانى والمدن .

تشير الاحصاءات الى أنه فى عام ١٩٥٩ بلغت الهوة بين دخل سكان الريف ودخل سكان الحضر ٢ر١٣، وفى عام ١٩٧٢، ارتفعت هذه الهوة لتصل الى٣ر٢١ (على الرغم من اصلاحات الشاه الزراعية) (٤٣) . والجدول التالى يبين فئات الدخل فى الريف الايرانى عام ١٩٧٢ :

دخل الفرد فى الريف الايرانى لعام ١٩٧٢(٤٤)
(دولار أمريكى للفرد الواحد)

الدخل ــ الفئة	متوسط الدخل	النسبة المئوية من سكان الريف
أكثر من ٤٠٠	١٠٠	٢ر١
٢٠٠ ــ ٤٠٠	٣٠٢	١٩ر٢
١٠٠ ــ ٢٠٠	١٣١	٣٢ر٩
أقل من ١٠٠	٧٠	٤٦ر٧

معنى هذه الأرقام انه بعد مضى حوالى عشر سنوات من تطبيق اصلاحات الشاه الزراعية كان ما يقرب من ٨٠٪ من افراد الريف الايرانى يحصلون على ما يقرب من ٢٠٠ دولار فقط فى العام ، وحوالى نصف سكان الريف لا يزيد دخل الواحد منهم عن ٧٠ دولارا فى السنة(٤٥) .

وربما تكون احصاءات نفقات الاستهلاك أكثر دلالة ، لقد أظهرت دراسة أجريت عام ١٩٦٩ ، أن نسبة ١٠٪ من اجمالى عدد السكان فى ايران كانت تستهلك ٥ر٣٢٪ من اجمالى الاستهلاك ، وأن نسبة الـ ١٠٪ التى تليها ، كانت تستهلك ٥ر١٥٪ ، أى أن نسبة ٢٠٪ فقط من السكان كانت تستهلك حوالى نصف الاستهلاك العام ، بينما كان ٨٠٪ من السكان يستهلكون النصف الباقى . وفى عام ١٩٧٦ ، أصبحت نسبة ١٠٪ فقط من السكان تستهلك وحدها نصف اجمالى الاستهلاك(٤٦) .

معنى هذه الأرقام باختصار أن نسبة الى ١٠٪ هذه ، والتى قد لا يزيد عدد أفرادها عن ٥ر٣ مليون نسمة هم الذين استفادوا من الازدهار النفطى فى ايران .

واذا كانت هذه هى حقيقة التفاوت فى نفقات الاستهلاك على مستوى المجتمع الايرانى ككل ، فان الهوة شديدة أيضا بين نفقات الاستهلاك فى الريف ومثيلتها فى المدن . فبينما كانت هذه النفقات متساوية تقريبا فى عام ١٩٥٩ ، فقد قفز استهلاك طهران العاصمة وحدها الى حوالى نصف استهلاك المناطق الريفية مجتمعة فى عام ١٩٧٥(٤٧) .

ويكفى أن نعرف بهذا الصدد انه فى الوقت الذى قدر فيه معدل انفاق الفرد الواحد من مجموع ٦٠٪ من سكان الريف بأقل من ١٥٠ دولارا فى العام ، قضى حوالى نصف مليون ايرانى أجازاتهم عام ١٩٧٧ فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، حيث انفقوا ما يربو على مليونى دولار(٤٨) .

واذا أردنا أن نخلص الى نتيجة من احصاءات توزيع الدخل القومى وتوزيع نفقات الاستهلاك الخاصة فى ايران ، لأمكننا القول

ان اقلية ضئيلة فى المجتمع الايرانى (لا يزيد عددها عن ٣ر٥ مليون نسمة) استاثرت بالنسبة الكبرى من الدخل القومى واجمالى الاستهلاك ، بينما كانت اغلبية الشعب الايرانى (وخاصة فى الريف) تعيش عند حد الكفاف .

وكان من الطبيعى أن تتجسد هذه الحقيقة فى تردى الأحوال المعيشية لأغلبية الشعب الايرانى فى مختلف المجالات ، وسوف نقدم فيما يلى بعض الأمثلة فقط .

مثل فقدان الخدمات الصحية (وخاصة فى الريف) أحد أوجه تردى أوضاع الفئات الدنيا فى ايران . لقد أظهرت احصائية للبنك الدولى عام ٧٠/٦٩ ، الى أنه بينما وجد طبيب واحد لكل ٢٢٧٥ من سكان المدن ، فقد وجد طبيب واحد لكل ٩٩٤٠ من سكان الريف ، وأن نسبة تفوق المدن فى الأطباء البشريين بالنسبة لكل وحدة من وحدات السكان قد بلغت ٤ : ١(٤٩) وفى تقرير رسمى قدم للحكومة الايرانية عام ١٩٧٤ ، جاء ما يلى : « على الرغم من الانفاق الذى أنفقته الحكومة فى السنوات القليلة الماضية ، فهناك ٥ آلاف طبيب من أصل ١٠٠ الف (مجموع أطباء ايران) يعملون فى طهران . ويعمل أكثر من ٣ آلاف منهم فى المدن الأخرى ، فى حين أن عدد الأطباء العاملين فى الأرياف لا يزيد عن ١٥٠٠ طبيب . ويوجد فى ايران ٤٠ الف سرير تتوزع على المستشفيات الموجودة فقط فى طهران وفى المدن الكبيرة الأخرى . وتحصل الغالبية من سكان ايران على الخدمات الطبية من ١٠٠ ألف مستوصف تفتقد المعدات المناسبة . والنتيجة أنه يجرى تركيز الموظفين والمعدات فى طهران ، فى حين أن ١٨ مليون ايرانى يفتقدون الخدمات الصحية التى يقدمها الطب الحديث والمتقدم(٥٠) .

ويعطى معدل السعرات الحرارية الذى يحصل عليه الفرد الايرانى يوميا ، مؤشرا آخر لسوء أحوال الطبقات الدنيا فى ايران . لقد قدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الاحتياجات الأساسية لسكان ايران بـ ٢٤٠٠ سعر فى اليوم . وبالرغم من أن الحكومة الايرانية ، قدرت معدل استهلاك الفرد الايرانى من السعرات بحوالى ٢٠٠٠ سعر فى اليوم عام ١٩٧٩ ، الا أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الهوة بين أفراد الشعب الايرانى بهذا الخصوص .. ويكفى

ان نعرف ان البنك الدولى قد قدر السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد الايرانى يوميا بالنسبة للفلاحين بـ ١٨٤٢ سعر عام ١٩٧١ ، فى حين أن الفرد من ملاك الأراضى فى الريف كان يحصل على ٢٦٥٨ سعر فى اليوم(٥١) وفى ضوء هذا كان من الطبيعى أن يمثل سوء التغذية احدى المشاكل الأساسية التى يعانى منها فقراء الشعب الايرانى . لقد ذكرت احدى الصحف الايرانية فى مطلع السبعينات أن « مسحا أجرى على عدد من الأقاليم الايرانية ، أوضح أن حوالى ثلث الأطفال المرضى هم أطفال يعانون من سوء التغذية . ومن بين كل اثنين من هؤلاء الأطفال ، يموت واحد فى خلال خمسة عشر يوما من ولادته »(٥٢) .

والحقيقة أننا نستطيع أن نسوق عشرات الأمثلة الأخرى لسوء أحوال الطبقات الدنيا فى ايران ، ويكفى أن نعرف أن ايجارات المنازل والشقق فى طهران ارتفعت بمعدل ١٥ مرة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٥، وارتفعت بمعدل ٢٠٠٪ فى الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ وحدها ، وبمعدل ١٠٠٪ فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ، بحيث أصبحت ايجارات الأماكن السكنية تمتص حوالى ٦٠٪ من أجور بعض العمال(٥٣) هذا فى الوقت الذى كان التضخم المرتفع يبتلع الجزء الأكبر من دخول الفقراء . لقد بلغت نسبة التضخم ٣١٪ عام ١٩٧٦ وارتفعت عام ١٩٧٨ لتصل الى ٥٠ ٪ (٥٤) .

وفى ضوء هذا الاستقطاب الاجتماعى الحاد فى ايران ، وسوء أوضاع الطبقات الاجتماعية الدنيا على هذا النحو ، عرف المجتمع الايرانى ظواهر للفساد الاجتماعى لم يكن يعرفها قبل ذلك ، أو لم تكن موجودة بشكل متفاقم كما حدث فى فترة حكم الشاه السابق . وعلى سبيل المثال ، بينما لم تكن ايران تعرف الهيروبين قبل عام ١٩٥٣، صار ٢٠٪ من شبابها الذين هم تحت الثلاثين مدمنى هيروبين عام ١٩٧٠ . وفى طهران وحدها بلغ عام ١٩٧٣ عدد المومسات اللائى يعشن من هذه المهنة عشرة آلاف ، أما أشباه المومسات ، فقد تراوح عددهن بين ٣٠ ، ٥٠ ألف(٥٥) .

وبعـــد :

لقد تمخضت الأوضـــاع الاجتماعية والسياسية فى ايران فى

عهد الشاه ، على هذا النحو ، الى مجموعة من العوامل التى تبرر بحد ذاتها أى ثورة ، وفى مقدمة هذه العوامل على نحو ما ابرز التحليل السابق ما يلى :

● جهاز للدولة يلعب دورا قمعيا لم يترك مكانا او مجموعة فى ايران الا ونفذ اليها ، بما تركه ذلك من أثار بالغة الخطورة سواء فيما يتعلق بأزمة الحرية والديمقراطية فى المجتمع بشكل عام ، أو فيما يتعلق بوضع مختلف القوى والجماعات السياسية بشكل خاص .

● نظام حكم ديكتاتورى ، ينفرد فيه الشاه بمفرده بعملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى المجتمع ، بما يعنيه ذلك من تراجع أية فعالية أو أى دور مؤثر سواء للمؤسسات السياسية المختلفة كالوزارة أو البرلمان ، أو مختلف القوى والطبقات فى المجتمع ، بما فى ذلك البرجوازية ذاتها .

● استقطاب اجتماعى حاد ، تجسده خريطة الأوضاع الطبقية فى البلاد ، بما تكشفه من هوة شاسعة بين وضع أقلية تشكل شرائح البرجوازية الايرانية فى مجموعها وأغلبية تشكل مجموع الطبقات الدنيا فى المجتمع . هذا الاستقطاب الاجتماعى الذى انعكس فى خريطة توزيع الدخل القومى بما تكشفه من تفاوتات هائلة ، وخريطة توزيع نفقات الاستهلاك الخاصة بين مختلف شرائح السكان ومختلف المناطق بما تعكسه من تفاوتات هائلة أيضا . والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع كان لابد أن تتجسد فى النهاية فى حقيقة تردى الأحوال المعيشية للطبقات الدنيا والمشاكل الطاحنة التى تعانى منها .

وفى نفس الوقت ، شهد المجتمع ذلك الوضع الاقتصادى ـ الاجتماعى لمؤسسة العرش وأفرادها ، الى الحد الذى أصبحت فيه « مؤسسة بهلوى » أكبر قوة اقتصادية فى البلاد بعد الحكومة ذاتها ، على حد تعبير البعض .

● مظاهر فساد اجتماعى وأخلاقى لم تعرفها ايران

« الشيعية » طوال تاريخها من جراء عملية « التغريب » التى اراد الشاه فرضها قسرا على المجتمع فى محاولته لتحقيق طموحه ببنـــاء دولة وفقا للنموذج الغربى .

هذه العوامل وغيرها ، تمثل فى الحقيقـــة مبررات كافية لاية ثورة يقودها اى اتجاه سياسى ، ولكن ثورة يقودها رجـــال الدين الشيعة بالتحديد ، فهذه قضية اخرى ، موضعها فى الفصل التالى :

المبحث الثالث

غربة القـــوى السياسية

لا شك ان من أهم الأسئلة التى اثارتها الثورة الايرانية ، وربما اهمها على الاطلاق ، تلك المتعلقة بالزعامة الدينية للثورة .

لقد كانت الساحة السياسية فى ايران تعج عشية الثورة بعديد من القوى والأحزاب السياسية ، ولكنها كانت تتبلور فى قوى ثلاث :

١ ــ الجبهة الوطنية .

٢ ــ حزب تودة الشيوعى الايرانى .

٣ ــ تنظيمات العصابات المسلحة .

ولقد لعبت هذه القوى الثلاث أدوارا ، تتفاوت من حيث الحجم والتأثير ، ولكن أيا منها لم يستطع أن يتزعم حـــركة المعارضـــة الجماهيرية لنظام الشاه ، بينما استطاع رجال الدين الشـــيعة أن يقودوا هذه الحركة الجماهيرية ، التى انتهت بالاطاحة بنظام الشاه، وتسلم رجال الدين مقاليد السلطة فى البلاد .

والسؤال الكبير هو .. لماذا رجال الدين الشيعة بالتحديد ؟ ولا شك ان الاجابة عن التساؤل تقتضى تحليل عديد من الجوانب ، ولكن الأمر المؤكد ، أن أحد هذه العوامل الهامة ، متعلق بوضـــع التيارات السياسية الثلاثة السابقة ، وأوجه القصـــور فى فكرها وتنظيمها وحركتها .. الخ .

وفى هذا المبحث ، سوف نحاول أن نلقى الضـــوء على أزمة الديمقراطية فى ايران فى ظل حكم الشاه ، وعلى أوضاع القوى السياسية الرئيسية فى مواجهة الأزمة السياسية وأزمة التناقضات الاجتماعية .

لقد راينا عند عرضنا لقضية المركزية السياسية فى ايران فى المبحث السابق ، كيف استطاع الشاه عبر آليات عديدة ان يؤمن احتكاره الكامل لعملية صنع السياسة واتخـــاذ القرار فى المجتمع ، بحيث أصبحت مؤسسات الجيش والسافاك ، وكل أجهزة القمع الأخرى ، تلعب دورا أساسيا فى المجتمع فى اطار سلطة الشـــاه ، وبحيث أصبحت المؤسسات التنفيـــذية والتشريعية (الوزارة ــ البرلمان) لا تتمتع باستقلالية حقيقية خارج اطار سلطة الشاه ايضا .

ولقد أقام الشاه سلطته الديكتاتورية فى ظل مناخ سياسى خنقت فيه كافة الحريات الديمقراطية فى المجتمع .

ففيما يتعلق بالأحزاب السياسية ، سمح الشاه منذ عام ١٩٥٧ باقامة حزبين هما حزب « ايران نوفين » حزب الحكومة ، وحزب « ماردوم » ليمثل المعارضة . والحقيقة أن أيا من الحزبين لم يخرج عن سيطرة الشاه الكاملة ، وظلا مجرد منظمتين شكليتين لا وزن ولا فاعلية لهما . وبالرغم من هذا ، لم يتحمل الشاه هذا القـــدر الضئيل بعبور الديكتاتورية وتجميلها ، فأعلن عام ١٩٧٥ عن انشاء حزب جديد هو حزب « راستاخير » أو حزب « البعث القومى » ، وموورست كل الضغوط لاجبار الايرانيين على الانضـــمام للحزب ، وتدخل الشاه بشكل علنى وصريح فأعلن أنه « ينبغى علينا أن نرتب صفوفنا ، ولذلك فاننا نقسم هذه الصفوف الى فئتين ، أولئك الذين يؤمنون بالملكية وبالدستور وبالثورة الباهمانية السادسة (التاريخ الذى أعلنت فيه الثورة البيضاء عـــام ١٩٦٣) ، وأولئـــك الذين لا يؤمنون بهذه .. والشخص الذى لا ينضوى فى الحزب الجـــديد لا يؤمن بهذه المبادىء الرئيسية الثلاثة ، وأمام مثل هذا الشخص أحد خيارين . اما أنه ينتمى الى منظمة غير قانونية أو أنه مرتبط بحزب لا يؤمن بهذه المبادىء الرئيسية الثلاثة ، وأمام مثل هذا الشخص أحد السجون الايرانية .. وبمقدوره أن يذهب حيث يشـــاء لأنه ليس ايرانيا ، انه لا أمة له .. » وهكذا ، وبكلمة واحدة من الشاه،أصبح كل ايرانى لا ينضم الى حزب « راستا خير » خائنا . وفقد ايرانيته، ومكانه الوحيد هو السجن(٥٦) .

وبينما قدمت أحزاب الشاه الرســـمية هذه واجهـــة شكلية ، « لديمقراطية » مزعومة ، مورست أقصى درجات العنف ــ فى مواجهة

ـ الأحزاب الأخرى المعارضة ، والتى لم ينج اى منها من ملاحقات زبانية السافاك لأفراده ومنظماته .

وعلى صعيد آخـــر ، صودرت كافـــة الحريات الديمقراطية الأخرى ، حرية النشر ، حرية الاجتمـــاع .. الخ وانتشر مسئولو السافاك وعملاؤه فى كافة المؤسسات الصحفية والنقابية والتعليمية . الخ . وأصبحت السجون الايرانية ملتقى اى معارض أو يشك فى ولائه للنظام ينتمى لأى اتجاه ومن اى موقع .

ومن ناحية أخرى كانت سياسة نظام الشاه تقوم على حرمان الجماعات والأقليات الفارسية من أية حقوق سياسية أو ثقـــافية ، وحرمت هذه الأقليات من أن يكون لها أى دور يذكر فى عملية صنع السياسة فى المجتمع الايرانى . صحيح أن نظام الشاه حاول أن يضم قطاعات من القوميات الى جهاز الدولة ، فأصبح بعضهم ضباطا فى الجيش ، وبعضهم من كبار موظفى الدولة ، ولكن تم هذا فى ظـــل حرمان الجماعات التى أتى منها مثل هؤلاء من أية حقوق سياسية أو ثقافية(٥٧) .

وهكذا احتدمت أزمة الديمقراطية فى ايران ، وذلك فى الوقت الذى كانت الأزمة الاجتماعية آخـــذة فى الاحتدام أيضـــا ، نتيجـــة للاستقطاب الاجتماعى المتزايد ، والتردى الدائم للأحوال المعيشية للطبقات الايرانية الدنيا فى المجتمع الايرانى ، كما بينا فى الفصـــل الســـابق .

وفى اطار ما سبق يحق أن نتساءل ، أين تمثل موقع القوى السياسية المعارضة وحركة المعارضة الجماهيرية من هذه الأوضاع؟

صحيح أن فترة حكم الشاه ، شهدت مظاهر عديدة للمعارضة الجماهيرية ، سواء اتخذت شـــكل بعض الاضرابات العماليـــة ، احتجاجات المثقفين ، حركات الطلبة ... الخ الا أن تتبع مســـار حركة المعارضة منذ عودة الشاه عقب الاطاحة بمصدق وحتى الثورة الأخيرة ، يفضى بنا فى الحقيقة الى ابراز حقيقتين هامتين :

أولا : انه لم تنجح اى من القوى السياسية الثلاث فى ايران (الجبهة الوطنية ــ حزب تودة ــ تنظيمات العصابات) فى تنظيم وقيادة حركة معارضة جماهيرية واسعة تشكل تهديدا جديا لنظام الشاه .

ثانيا : انه برغم مالاقته هذه القوى من قمع وملاحقة اجهزة نظام الشاه ، وعلاقة هذا بفعاليتها الجماهيرية ، الا ان اخفاقاتها تعود فى جانب كبير منها فى اعتقادنا لعوامل ذاتية نابعة من فكرها، تنظيمها .. الخ .

وعندما تزعم رجال الدين الشيعة فى ايران حركة الثورة الأخيرة ، وتسلموا السلطة فى البلاد ، فقد مثل هذا فى الحقيقة هزيمة لهذه القوى الثلاث . وبغض النظر عن الاعتبارات الخاصة برجال الدين ووضعهم فى ايران فلا شك أن هزيمة هذه القوى كانت فى جانب كبير منها تجسيدا مباشرا لغربتها عن الواقع الايرانى طوال فترة حكم الشاه .. غربتها الفكرية والحركية والتنظيمية .. الخ . وهذا هو ما سنحاول أن نلقى عليه الضوء فى الصفحات التالية :

أولا ــ الجبهة الوطنية .. انتهاء الدور التاريخى :

لقد رأينا عند حديثنا عن حركة مصدق ، كيف تأسست الجبهة الوطنية خلال المجلس الرابع عشر (١٩٤٤ ــ ١٩٤٧) ، وقد تألفت أساسا من أربعة أحزاب ، حزب ايران وحزب الجامعة الايرانية وحزب الشغيلة وحزب مجاهدى اسلام .

واذا كانت الجبهة الوطنية قد مثلت محور الحركة الوطنية الايرانية طوال الفترة من ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ ، واستطاعت تحت قيادة مصدق أن تقود حركة تأميم النفط الايرانى ، فانه عقب الاطاحة بمصدق وعودة الشاه ، أصاب الجبهة ما أصاب القوى الأخرى من قمع الشاه وتصفيته ، وهكذا اختفت الجبهة تقريبا من على المسرح السياسى آنئذ ، الى أن عادت للظهور مرة ثانية فى عام ١٩٦٠

ففى ٢١ يوليو ١٩٦٠ ، أعلن حسن نزيه عودة الجبهة الوطنية للساحة تحت اسم « الجبهة الوطنية الثانية » . وقد كان الأعضاء المؤسسون للجبهة الجديدة هم : مهدى بازرجان وأية الله طلقانى

ويد الله سحابى ومنصور عطائى وحسن نزيه وعباس سميعى ورحيم عطائى . ولقد شارك فى الجبهة الجديدة اربعة أحزاب . هى حزب ايران وحزب الأمة الايرانية وحزب الشعب الايرانى وحركة التحرير الايرانية . وقد ذكر بيان اعلان الجبهة ان هدفها داخليا يتمثل فى « منح الحقوق السياسية لكل أفراد الشعب الايرانى واستقرار القانون لصالح الشعب وضمان حدود ومسئوليات مؤسسات الشعب المختلفة ، وجعل كل الأصول الأخلاقية والاجتماعية والسياسية على أساس الدين الاسلامى مع ملاحظة المقتضيات السياسية والثقافية للعصر » وخارجيا « ضمان حياد ايران بين الكتلتين الشرقية والغربية ، واقامة روابط أكثر عمقا مع الدول الاسلامية(٥٨) » .

وفى مؤتمر الجبهة الأول ، أعلنت ميثاقها الجديد الذى يطالب « باعادة النظام الدستورى وبعدم تدخل الشاه فى شئون الحكومة وبحل السافاك وضمان الحريات العامة والفردية » .

لقد ركزت الجبهة الوطنية الثانية على المطالبة باجراء انتخابات حرة واطلاق الحريات الديمقراطية ، ولكن مطالبها تلك ظلت فى اطار « الشرعية » أى انها طالبت بنظام ملكى دستورى يملك فيه الشاه ولا يحكم . ثم انها طالبت بالديمقراطية دون ربط ذلك الهدف بالاستقلال والنضال ضد الاستعمار والسلطة التابعة له ، ولذلك كان شعار الجبهة الرئيسى « لا للاستبداد ، نعم للاصلاحات(٥٩) » .

وفى عام ١٩٦١ ، انشقت حركة « تحرير ايران » عن الجبهة لأنها أرادت التأكيد أكثر على القيم الاسلامية ، وقدرا أقل من التعاون مع العناصر الاشتراكية .

وبعد عام ١٩٦٣ ، ظلت بقايا الجبهة تعمل فى سرية ولم تعد الى الظهور الا فى نوفمبر ١٩٦٧ ، عندما أعلنت عن اعادة تنظيم الجبهة التى تشكلت حينئذ من حزب ايران ، وحزب الأمة الايرانى، وجمعية الاشتراكيين الايرانيين .

والحقيقة ان الجبهة الوطنية فقدت بعد عودة الشاه ، المبادرة الجماهيرية والقدرة على قيادة وتحريك الجماهير ، ورجع هذا لأربعة عوامل مترابطة :

اولا : لم تكن الجبهة تمثل حزبا سياسيا محكم التنظيم، يستطيع بناؤه التنظيمى تحمل تبعات الكفاح .

ثانيا : تلك الانشقاقات التى أثقلت كاهل الجبهة ، وقد نتجت فى الواقع من أنها كانت ائتلافا بين اتجاهات عديدة ، منها اختلافات كثيرة ، وبعبارة أخرى افتقدت الجبهة التجانس والوحدة الفكرية بين التيارات المنضمة تحت لوائها .

ثالثا : لقد كانت الجبهة كما رأينا بمثابة تيار اصلاحى فى المجتمع الايرانى ، أقصى ما كانت تطرحه احداث اصلاحات معينة فى أطار النظام القائم ، دون أن تتعدى ذلك لطرح اصلاحات جذرية للأوضاع الايرانية ، وربما يكون وجه التصور الأساسى فى فكر الجبهة ، انها لم تكن تملك فى واقع الأمر برنامجا محددا للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى فى ايران ، وكل ما كانت تقدمه فى هذا المجال مجرد تصورات لاصلاحات عامة . وفى هذا الاطار ، يمكن القول ، أن اصلاحات الشاه فى عام ١٩٦٣ ، مثلت الى حد ما تخطيا لبرنامج الجبهة(٦٠) . ولقد ظلت الجبهة عاجزة عن صياغة مثل هذا البرنامج الاقتصادى الاجتماعى حتى الثورة .

رابعا : لقد مثلت الجبهة الوطنية فى الحقيقة تيارا وطنيا بين المثقفين فى ايران أساسا ، ولم تكن لها صلة واسعة بالجماهير . ومن ثم لم يكن للجبهة قواعد جماهيرية أو تواجد جماهيرى فى أماكن مثل المصانع ، الجامعات ، وأوساط الفلاحين ... الخ .

هذه العوامل مجتمعة قادت فى واقع الأمر الى تراجع دور الجبهة فى الحياة السياسية الايرانية ، وجاءت تطورات أحداث الثورة لتؤكد هذا التراجع بشكل مكثف .

لقد تفجرت حركة الثورة الأخيرة ضد نظام الشاه ، وفى مرحلة من مراحلها ، أصبح الشعار الوحيد الذى يرقى الى مستوى حركة المعارضة الجماهيرية ، هو شعار الاطاحة الكاملة بنظام الشاه ، وأصبح طرح ما دون هذا الشعار ، يمثل فعليا تأخرا عن حركة الجماهير الايرانية وتراجعا عن المهمة المطروحة أمام القوى السياسية .

وفى اطار هذا ، لم تتخلص الجبهة من اسر شعاراتها القديمة ، فأقصى ما طرحته ابان الانتفاضات الثورية ، هو طرح مجموعة من المطالب . متمثلة فيما يلى(٦١) .

١ ــ حل البوليس السرى « السافاك » .

٢ ــ الافراج عن المعتقلين السياسيين .

٣ ــ اجراء انتخابات برلمانية حرة .

٤ ــ حل حزب « راستا خيز » .

لقد قدمت الجبهة الوطنية هذه المطالب الأربعة واعتبرتها ضرورية من أجل قبول التفاوض مع نظام الشاه .

وبعبارة أخرى لم ترفض الجبهة من حيث المبدأ امكانية الاصلاح فى ظل النظام القائم ، أيا كان ما تقدمه من مطالب ، هذا فى الوقت الذى مثل فيه طرح هذا الشعار ، من قبيل « الخيانة » للحركة الشعبية .

وبعبارة واحدة ، يمكننا القول ، أنه عندما تفجرت حركة الثورة الشعبية بالشكل الذى اتخذته ، وبالشعارات التى رفعتها ، فان ذلك قد مثل فى واقع الأمر اعلانا بانتهاء الدور التاريخى للجبهة الوطنية فى الحياة السياسية الايرانية .

ثانيا ــ حزب تودة .. مأساة تاريخية لحزب كبير :

الحقيقة أن ما حدث لحزب تودة فى ظل نظام الشاه يمثل مأساة حقيقية للحركة الشيوعية فى ايران . لقد أشرنا عند الحديث عن الحركة الشيوعية فى الأربعينات ، كيف مثل حزب تودة آنئذ حزبا كبيرا بأى مقياس . لقد كان الحزب هو الحزب الوحيد المنظم والمتماسك فى الساحة السياسية الايرانية ، ولم يقف الأمر عند حد التنظيم المحكم وحسب ، وانما كان ثقل الحزب الجماهيرى ثقلا كبيرا للغاية . فقد كانت سيطرة الحزب على النقابات العمالية وقيادته لها سيطرة كاملة . وكان بمقدور الحزب أن يحرك عشرات

الآلاف فى الشارع الايرانى ، وأن ينظم اكبر الاضرابات فى تاريخ حركة الطبقة العاملة الايرانية .

ومنذ عـــودة الشاه الى ايران ، فقد الحزب وضعه هذا ، اذ تحول فى واقع الأمر الى مجرد حزب صغير ، يعيش معظم قادته وعدد كبير من أفراده فى المنفى ، وفقد الحزب قدرته على تحريك الجماهير الايرانية كما كان يحدث فى الســـابق ، وتردى الحزب فى عشرات العثرات وأوجه القصور .

وثمة فى الحقيقة مجموعة من العوامل المترابطة التى ادت الى ما آل اليه حزب تودة ، نستطيع أن نجملها فيما يلى :

أولا : من الانصاف بداية أن نقر بأثر ما تعرض له حزب تودة من قمع وتصفية فى ظل حكم الشاه ، فمنذ عـــودة الشاه ، وحظر نشاط الحزب ، أصبح ، وطوال فترة حكم الشـــاه موضع تصـــفية شديدة من جانب النظام ، وأصبح أفراده موضع مراقبة صارمة من جانب عمـــلاء السافاك ، ومالاقاه الحزب فى هذا المجـــال يفوق فى الحقيقة مالاقته كافة التنظيمات الأخرى فى ايران ، ربما بســـبب وعى نظام الشاه بتاريخ الحزب وثقله الكبير فى الماضى . ولا شك انه كان لهذا الجانب أكبر الأثر فى الحد من فعالية الحزب وحصر نشاطاته ، وخروج العدد الأكبر من قادته من ايران . ولقد لعب السافاك أكبر الأدوار فى شل فاعلية الحزب من هذه الزاوية ، ويكفى أن نعرف مثلا أن عملاء الســـافاك داخـــل الحزب استطاعوا أن يسيطروا على فرعى الحزب فى طهران وخوزستان ، وأمكن بهذه الطريقة اكتشاف هوية عشرات المناضلين فى فترة ما بعد ١٩٦٣(٦٢).

ثانيا : أحد العوامل الأخرى التى أثرت على بنـــاء الحـــزب التنظيمى ، وفعاليته بالتالى ، تلك الانشقاقات الكثيرة التى عرفهـــا تاريخ الحزب . وقد حدث الانشقاق الأول عام ١٩٤٨ ، عندما تركت الحزب مجموعة من أعضائه بقيادة خليل مالكى ، ومحور الخـــلاف الأساسى الذى أدى الى خروج مجموعة مالكى كانت تتعلق بعـــلاقة الحزب بالاتحاد السوفيتى ، وفى فترة حكم مصدق حدث انشـــقاق آخر من الحزب بين مجموعة تحلقت حول كيانورى وأخرى حـــول رادامنش . وعندما انتهج الحزب سياسة دعم الجبهة الوطنيـــة

والتعاون معها فى الفترة من ٦٠ ــ ١٩٦٣ ، اصبح الحزب موضع انتقاد عنيف من جانب عدد كبير من شبابه ، وتمثل انتقادهم الاساسى آنئذ فى اعتماد الحزب اكثر على الوسائل الدستورية . وفى عام١٩٦٥ حدث انشقاق كبير آخر فى صفوف الحزب ، اذ قام ثلاثة اعضاء فى اللجنة المركزية بشن هجوم عنيف على السياسة السوفيتية داعين الى « ثورة عنيفة » ، وانفصل هؤلاء عن الحزب وكونوا منظمة جديدة تحت اسم « سوزمانى انقلابى » ، كما تشكلت مجموعات اخرى فى نفس الاتجاه .

ثالثا : الحقيقة ان احد اوجه القصور الكبرى ، وربما اهمها على الاطلاق ، التى افضت الى تراجع دور الحزب على هذا النحو، تلك المتعلقة بفكر الحزب وايديولوجية لتغيير الواقع الايرانى . والقضية الأساسية التى يمكن ان تساق بهذا الصدد ، عدم قدرة الحزب على امتداد تاريخه على صياغة « نظرية خاصة للثورة الايرانية » فى اطار ايديولوجيته الماركسية ، لقد اظهرت تجارب التنظيمات الثورية التى قدر لها النجاح ، وقدر لها قيادة عملية التغيير فى مجتمعاتها ، ان محك نجاحها الأساسى تمثل فى فهمها العميق لواقع مجتمعاتها وخصوصيته ، ومدى تشابه هذا الواقع او تباينه عن واقع المجتمعات الأخرى ، وقدرتها من هذا المنطلق على اكتشاف الصياغات النظرية الملائمة ، وابتكار الأساليب المحددة للكفاح فى بلدانها ، وقدرتها على الامساك بالحلقة الرئيسية فى هذا وذاك . ولم يرصد تاريخ التجارب الثورية الناجحة فى الحقيقة نجاحا لتنظيم او حزب حاول أن ينطلق من مقولات او اسس ايديولوجية جامدة ، وحاول أن يصب برنامجه واساليب حركته فى مثل هذه القوالب.

والحقيقة أن تتبع تطور فكر الحزب وتطور برامجه ، لا تشير الى أنه استطاع الافلات من حلقة الجمود الفكرى والأيديولوجى ، ولا نستطيع فى الواقع أن نرصد قدرة الحزب على طرح خصوصية معينة للواقع الايرانى ولآفاق التغيير فيه . وفى بلد مثل ايران بمثل خصوصيتها سواء من زاوية التطور التاريخى والاجتماعى ، او من زاوية الملامح العامة لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تصبح مثل هذه القضية فى غاية الأهمية والخطورة ، ويصبح استدعاء نموذج ثورى او تجربة ثورية خارجية للتطبيق الجبرى ،

مسألة لا يمكن أن تؤدى بمن يطرحها الا الى مثل المأساة التى وصل اليها حزب تودة .

ولقد كان ملفتا للنظر فى هذا الاطار أمران :

الأول : ان حزب تودة لم يطور طوال تاريخه نظرية ايرانية خاصة عن الأقليات القومية ، وفى بلد مثل ايران ، لا يتعدى عدد الفرس فيه ٤٠٪ من سكانه ، ويعج بهذا الخليط من الأقليات ، تصبح المسألة موضع غرابة ، وخاصة من جانب حزب يحمل لواء الدعوة للتغيير الشامل للأوضاع الايرانية(٦٢) .

الثانى : أن تودة لم يكن له ثقل يذكر فى أوساط الفلاحين ، الذين يشكلون النسبة الغالبة من الايرانيين ، وظل الحزب منحصرا بالأساس فى أوساط المدن .

وباختصار يمكن القول أن جمود فكر حزب تودة ، وغربته الأيديولوجية عن الواقع الايرانى ، مثل أكبر العوامل التى أدت الى هزيمة الحزب ومأساته على هذا النحو .

رابعا : علاقة حزب تودة بالاتحاد السوفيتى ، مثلت فى واقع الأمر عاملا هاما لنكساته المتتالية . لقد اتخذ الحزب بشكل عام موقف التأييد الدائم للاتحاد السوفيتى ، وشمل هذا التأييدفى الحقيقة كلا المستويين ، مستوى التحليلات النظرية ومستوى المواقف العملية ، وسياسة الحزب على هذا النحو مثلت قيدا شديدا على حركته وعلى موقف الجماهير الايرانية منه .

فبالرغم من انتماء نظام الشاه المحدد والواضح الى المعسكر الغربى ، الا أنه حرص على تطوير علاقاته بالاتحاد السوفيتى ، وهذا الأخير من جانبه حرص أيضا على تطوير هذه العلاقات . ولقد زار الشاه موسكو فى عام ١٩٥٦ ، ثم زارها فى عام ١٩٦٥ ، وفى عام ١٩٦٧ اشترى أجهزة عسكرية قيمتها ١١٠ ملايين دولار ، ووقع اتفاقية اقتصادية قيمتها ٢٨٠ مليون دولار تتضمن بناء مصنع صلب فى مدينة أصفهان ونقل كمية من الغاز الايرانى الى الاتحاد السوفيتى بالأنابيب . وقد تلا الاتفاقية مجىء ١٥٠٠ خبير سوفيتى الى ايران للمساعدة على انجاز الجانب الفنى من الاتفاقية .

واستمرت العلاقات الثنائية بين البلدين فى تحسن دائم ، موقعت بعد ذلك اتفاقية للتبادل الثقافى والاقتصادى ، اثر زيارة الشاه الثالثة لموسكو فى عام ١٩٧٢(٦٤) .

وفى ضوء التزام الحزب بتأييد السوفيت ، وموقف الاتحاد السوفيتى من نظام الشاه على هذا النحو ، وضع الحزب فى مأزق بالغ الصعوبة فلم يؤد هذا الى اخراج موقف الحزب وحسب، بل كان عليه (اتساقا مع موقفه) أن يشيد بالعون السوفيتى لايران ، وان يرجع تقدم ايران الى هذا العون ، وهو موقف لا يمكن ان يحسب للحزب بأى معيار .

وقضية موقف تودة من الاتحاد السوفيتى ، وعلاقة ذلك بانتكاسات الحزب يمكن أن توضع باختصار على النحو التالى : تتحدد أبعاد السياسة الخارجية السوفيتية ، ومواقف السوفيت فى المجال الخارجى بشكل عام ، من منطلق كون الاتحاد السوفيتى قوة عظمى لها مصالحها القومية المتشعبة ، بالاضافة الى الاعتبارات الأيديولوجية ، التى تأتى فى المحل الثانى على اية حال .

وبعبارة أخرى ، لا يمكن توقع التزام سوفيتى صوفى تجاه الأحزاب أو الحركات الثورية ، ولا يمكن توقع صياغة السوفييت لعلاقاتهم بنظام معين بناء على مصلحة قوة أو حزب ثورى فيه . ومن هذه النقطة بالتحديد ، تبرز فى اعتقادنا اهمية استقلالية اى حزب أو حركة ثورية عن السوفيت ، نظريا وعمليا ، وتبرز خطورة الالتزام بتبنى التحليلات النظرية السوفيتية أو التأييد المطلق واللامشروط للسياسات السوفيتية ، وهذا هو المحظور الذى وقع فيه حزب تودة طوال تاريخه .

خامسا : بالاضافة الى الجوانب السابقة ، ثمة عامل آخر هام ، ذلك أن تاريخ الحزب لم يكن فى الحقيقة تاريخا نظيفا على طول الخط . والقضية الأساسية التى تثار بهذا الصدد ، قضية تعاون أفراد من الحزب فى فترات مختلفة مع نظام الشاه . فلقد قبل عدد منهم الانضمام لبعض وزارات الشاه ، والبعض الآخر قبل احتلال بعض المناصب الأخرى الهامة . وتجدر الاشارة بهذا الصدد، الى أن وزارة الخارجية الأمريكية ادعت عام ١٩٧٦ « ان ٩٠٪ من

اولئك الذين اعتقلوا بعد عام ١٩٥٣ من حزب تودة ، اصبحوا الآن انصارا لنظام الحكم ، وان عددا من الاعضاء السابقين ، يحتلون الآن مواقع نافذة فى الحكومة ، فى منظمة الخطـــة وفى السافك وكدعاة لأيديولوجية يسارية مشوشة يصرح بها النظـــام . وقد ضم احد المجالس الوزارية حديثة العهد عضوين سابقين من اعضاء حزب تودة(٦٥) » .

وهذه فى الحقيقة مسألة فى غاية الخطورة ، وبالذات من زاوية الحس الجماهيرى ، وأثره فى موقف الجماهير من الحزب .

هذه العوامل الخمسة مجتمعـــة ، أفضت فى الحقيقـــة الى انتكاسة الحزب وتراجع دوره فى الحياة السياسية الايرانية ، بحيث اصبح فى النهاية مجرد حزب صغير يمارس معظم قادته الكفاح من المنفى . وجاءت احداث الثورة الأخيرة لتبرز الحجم الحقيقى للحزب. صحيح أن الحزب لعب دورا لا يستهان به فى أحداث الثورة ، وبالذات من خـــلال قواعده العمالية ، الا أن تزعم القيادة الدينية لحركة الثورة فى النهاية ، وقبول الحزب صراحة بهذه الزعامة والانضواء تحت لوائها ، مثل تجسيدا واضحا لمأساة الحزب الكبير سابقا .

ثالثا ــ تنظيمات العصابات المسلحة .. البديل الفاشل :

شهد مطلع السبعينات بدايات نشاط مجموعة من تنظيمـــات العصابات المسلحة فى ايران تدعو الى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح فى مواجهة نظام الشاه . ولقد تبلورت هذه التنظيمات فى النهاية فى تنظمين ، الأول ، تنظيم « مجـــاهدى الشـــعب » ، والثانى تنظيم « فدائيى الشعب » .

ولقد انبثقت حركة « مجاهدى الشعب » عن حركة « تحرير ايران » وتأسست عام ١٩٦٦ ، وبدأت عملها المسلح فى عام ١٩٧١. وقد أعلنت الحركة فى البداية ان افكارها مستقاة من الأفكار الاسلامية، الا انها فى عام ١٩٧٥ ، أعلنت أن ايديولوجيتها أصبحت « ماركسية لينينية(٦٦) » . ورغم هذا الاعلان ، فقد حاولت الحركة فى التطورات اللاحقـــة أن توجـــد توليفا فكريا بين الأفكار الاســـلامية والأفكار الاشتراكية .

اما منظمة « فدائيى الشعب » فقد اسسها فى عام ١٩٦٣ مجموعة افراد انفصلوا عن حزب تودة ، وادعت باستمرار انتماءها للماركسية ، وبدات نشاطها المسلح فى عام ١٩٧١ ايضا .

وفيما يتعلق باستراتيجية تنظيم العصابات ، ثمة فى الحقيقة خمسة نصوص شكلت أساس هذه الاستراتيجية ، ومؤلفيها جميعا من منظمة « الفدائيين » ، هذه النصوص هى :

١ ــ حول ضرورة الكفاح المسلح « ودحض نظرية البقاء » بقلم امير برفيز بويان ، وقد كتب فى ربيع عام ١٩٧٠ .

٢ ــ الكفاح المسلح : استراتيجية وتكتيك ، تأليف مسعود احمد زادة ، وكتب فى صيف ١٩٧٠

٣ ــ ما الذى يجب أن يعرفه الثورى ؟ ، تأليف على اكبر صفاى فراهانى ، وكتب عام ١٩٧٠

٤ ــ الكفاح المسلح : طريق تعبئة الجماهير ، تأليف بيجان جازانى وكتب عام ١٩٧٣

٥ ــ علاقة الحركة الثورية بالشعب ، وعلاقة الطليعة بالجماهير ، بقلم بيجان جازانى وكتب عام ١٩٧٤

وبغض النظر عن الخلافات بين هذه الكتابات ، يمكن القول ان نظرية العصابات المسلحة تقوم على مجموعة من الأبعاد ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا : افلاس المنظمات القديمة ، فنظرية العصابات فى ايران ، تنطلق فى البداية من الاقتناع بافلاس كل من الجبهة الوطنية وحزب تودة على وجه التحديد .

ثانيا : الاقتناع بسلبية العمال والفلاحين ، وفقدان الثقة فى امكانية قيامهما بدور ريادى ثورى فى ايران . ويذكر جازانى بهذا الصدد أن « الغالبية العظمى من الطبقة العاملة تفتقر الى الحد الأدنى من الوعى السياسى والطبقى(٦٧) » ويذكر ايضا .. بالرغم من أن الفلاحين يشكلون القطاع الشعبى الأوسع فى مجتمعنا ، لكنهم فى الوقت الراهن يتمتعون بأقل استعداد ثورى(٦٨) » .

ومن هذا المنطلق ، تطرح تنظيمات العصابات الايرانية ، دور المثقفين باعتبارهم القوة الرئيسية التى يمكنها قيادة الحركة الثورية وتشكيل طليعة للجماهير ، ويذكر جازانى بهذا الصدد ايضا « فى الظروف الراهنة ، فان المثقفين الثوريين هم اكثر القوى العاملة بروزا ، ولابد من الاستعانة بهذه القوى كمتلة فى تحريك الجماهير . ويمكن القول ، أن القسم الأكبر لقوى الحركة الثورية فى الظروف الراهنة تتشكل من المثقفين الثوريين(٦٩) » .

ثالثا : الاعتقاد بلا فاعلية النضالات الاقتصادية والسياسية ، والشك فى امكانيات أن يؤدى الكفاح السياسى والنقابى الى نتائج ملموسة ، ما لم يكن مرتبطا بالكفاح العسكرى .

رابعا : من منطلق هذه الجوانب الثلاثة ، تنطلق نظرية تنظيمات العصابات من الاقتناع بضرورة قيام مجموعة طليعية بأعمال مسلحة ، واعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لاسقاط النظام وايقاظ الحركة الجماهيرية .

وعلى هدى من هذه المنطلقات الأربعة ، مارست منظمتا « الفدائيين » و « المجاهدين » نشاطهما بدءا من مطلع السبعينات ، واقتصر عملهما على عمليات محدودة ومفاجئة وسرية : انفجارات وهجمات على المصارف ومراكز الشرطة واغتيالات ، ولا يوجد سجل لعدد العمليات التى تم القيام بها ولا لعدد الصدامات التى كانت قوات النظام المبادرة فيها ، ولكن يبدو أن عدد الحوادث كان كبيرا فى عامى ٧١ ، ٧٢ وأنه زاد مرة أخرى فى ١٩٧٦ ، وتقول المصادر الحكومية أنه قتل بين فبراير ٧١ وأغسطس ٧٦ ، ٥٥ من رسميى النظام فى صدامات مع رجال العصابات وأن ٣٠٠ شخص على الأقل أعدموا لقيامهم بأعمال عصابات فى الفترة ذاتها ، فى حين يقدر عدد الذين قتلوا فى صدامات مع قوات النظام بأكثر من ٣٠٠(٧٠) .

لقد ظهرت تنظيمات العصابات فى ايران فى مرحلة تراجع للحركة الوطنية الايرانية بشكل عام ، وأراد مؤسسوها لها أن تكون بديلا لدور كل من الجبهة الوطنية وحزب تودة ، والحقيقة أنه برغم البطولات العديدة لرجال تنظيمى العصابات ، وبرغم التضحيات التى قدموها فى مواجهتهم مع نظام الشاه ، الا أنهم فى الحقيقة فشلوا فى تقديم بديل حقيقى لتراجع دور حزب تودة الجبهة ، ورجع هذا لأكثر من وجه قصور ، ربما يكون فى مقدمتها ما يلى :

اولا : يستطيع المرء بسهولة ان يرصد هزال تحليلاتهم النظرية المتعلقة بالثورة فى ايران ، وعلى سبيل المثال يوجه تنظيم الفدائيين منذ نشأته انتقادات حادة « لانتهازية » حزب تودة و « رجعية » تحليلاته النظرية . ويوجهون النقد بصفة خاصة لرؤية تودة الخاصة « بالجبهة الشعبية الموحدة » و « الجمهورية الديمقراطية » ، ولكنهم فى الحقيقة لم يقدموا بديلا يعتد به لهذين الشعارين ، أو قدموه فى شكل عبارات انشائية عامة ، كوصفهم لمرحلة الثورة فى ايران بأنها « مرحلة الثورة الديمقراطية الحديثة » ولا نعرف فى الحقيقة ، حديثا فى الأدبيات الثورية عن مثل هذه « الديمقراطية الحديثة » ، ومن هذه الزاوية ، وقع منظرو حركة العصابات فى ايران فى نفس المحظور الذى وقع فيه حزب تودة تقريبا ، يضاف الى هذا ، انهم لم يعنوا بدراسة خبرات اخفاقات الحركة الثورية فى ايران او دراسة خريطة الأوضاع الايرانية ... الخ دراسة جدية .

ثانيا : لقد كان لفكر تنظيمى العصابات ، القائم بصفة عامة على التحقير من اهمية العمل السياسى والنقابى ، ودورهما فى دفع حركة جماهيرية ، اكبر الأثر فى عزلة التنظيمين عن العمال والفلاحين . الخ ، باستثناء تواجدهم القوى فى أوساط الطلاب بصفة خاصة .

ثالثا : تضمنت نظرية وممارسة تنظيمى العصابات مبالغة كبيرة فى تقدير امكانيات العمل المسلح ، وسياستهما القائمة أساسا على البطولة الفردية لم تكن فى الحقيقة كفيلة بقيادة أو تفجير حركة معارضة شعبية واسعة النطاق .

رابعا : لقد طرح رجال العصابات شعارهم الأساسى المتمثل فى اسقاط نظام الشاه ، وحددوا طريق تحقيق هذا الشعار بالعمل المسلح ، ولكن يبدو انه لم تكن لديهم صورة واضحة عن طبيعة المجتمع الذى يريدون اقامته على انقاض نظام الشاه ، وبعبارة محددة لم يكن لديهم برنامج محدد للتغيير الاجتماعى والاقتصادى .

لقد لعب تنظيما العصابات دورا بطوليا حقا فى تاريخ المعارضة الايرانية ، واستطاعا أن يلعبا دورا ذا قيمة كبيرة ابان أحداث الثورة الأخيرة ، ولكن حدود فكرهم وحركتهم لم تكن تسمح لهم فى الحقيقة بأن يقدموا البديل الصحيح لاخفاقات القوى السياسية فى ايران .

هوامش الفصل الثانى :

(١) أسس حزب تودة فى ذلك الوقت كل من اسكندراى ، وعباس مرزا ، وسليمان محسن ، وايراج ، واصبح د. رضا دادمسشن ، و د. مرتضى يازدى ، و د. فريدون كيشاوارتز وعلى بوزورك علوى ، ود. محمد بحرامى أعضاء فى اللجنة المركزية .

(٢) من بين هؤلاء العمال ، كان تسعون الفا يعملون فى حقول النفط فى خوزستان ، وخمسون الفا فى المراكز الصناعية فى كل من طهران وتبريز ، وخمسة وأربعون الفا فى معامل النسيج ومناجم الفحم والسكك الحديدية فى جيلان ومازانديزان ، انظر فى ذلك :

— فريد هوليداى : **مقدمات الثورة فى ايران** — ترجمة مصطفى كركوتى — الطبعة الأولى (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩) ص ٢٧٤ — ٢٧٥

(٣) حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران — **مرجع سابق** — ص ٧٢ — ٧٤

(٤) بخصوص تفاصيل الحركة فى أذربيجان ، والحركة الكردية، ودور الشيوعيين فيهما يمكن مراجعة :

حربى محمد : تطور الحركةالوطنية فىايران — **مرجع سابق** — ص ٩١ — ٩٣

— Yahya Armagani : **op-cit.**, p-48.

(٥) بخصوص تطورات الأوضاع فى ايران فى ظل فترة حكم مصدق ، يمكن مراجعة :

— W.F. Abboushi : **op-cit.**, pp-84-49.
— Yahya Armagani : **op-cit.**, pp. 353-355.

— د. ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية — **مرجع سابق** — ص ٧٠ — ٧٢

ـ حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ٥٠ ـ ٦٨

(٦) راجع فى ذلك :

ـ حسن الزين : الثورة الايرانيـــة فى ابعـــادها الفكرية والاجتماعية ـ **مرجع سابق** ـ ص ٢٠

ـ وبخصوص دور المخابرات المركزية الأمريكية فى اسقاط دكتور مصدق وعـــودة الشاه ، يمكن مراجعة العرض التفصيلى لـــكتاب :

— Kermit Roosvelt : Counter Coup, the Struggle for the Control of iran.

والذى قدمه فؤاد دواره بمجلة « العربى » الكويتية ـ العدد ٢٥٦ ـ مارس ١٩٨٠ ، ص ١١٩ ـ ١٣٠

(٧) فيما يتعلق بتوجهات نظام الشاه فى الداخل والخارج ، يمكن مراجعة ما يلى :

— R.K. Rama 3 ani : iran and the arab-istraeli conflict- **The Middle East Journal** - Vol. 32, No. 4, autumn 1978.

— Judith Perea : Together Against the red peril - Iran and Saudi Arabia, Rivals for super power Rols-- **The Middle East** (London), No. 43, May 1978.

ـ فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع سابق** .

ـ حازم صاغية : صراع الاســـلام والبترول فى ايران ـ **مرجع سابق** .

ـ « طلاق نهائى بين الشعب والعرش » ـ فلسطين الثورة ـ النضال الاسلامى بايران فى الصحافة العربية ، بيروت .

ـ السيد زهرة : ايران وقضايا الأمن والاستقرار فى خليج الرياح المتغيرة ـ **الأهرام** ـ عدد ٩ نوفمبر ١٩٧٩

(٨) فريد هـوليداى : مقدمات الثورة الايرانيـة ـ مرجع سابق ـ ص ١٠

(٩) المرجع السابق ـ ص ١٣١

(١٠)

ـ Judith Perera- **op-cit.**, p-28.

(١١) أبـو الحسن بنى صـدر : ايران غربة السياسة والثروة ـ دراسة معمقة للمجتمع الايرانى ، عشية الثورة ـ ترجمة « دار الكلمة » ـ الطبعة الأولى (بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٧٩) ص ١٦ ـ ١٨

(١٢) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع سـابق** ـ ص ١٣٢ وبصدد النفقات الايرانية على التسليح يمكن أيضا مراجعة:

ـ سلمى حداد : التسليح الايرانى والأحلام الامبراطورية ـ **شئون فلسطينية** ـ العدد ٦٢ ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧٩ ـ ٨٥

ـ « طلاق نهائى بين الشعب والعرش » ـ **مرجع سابق** ـ ص ٢٠

ـ « تأملات فى المسألة الايرانية ـ كل من عليها شاه » ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ٩٨

● وتجدر الاشارة الى أن الجيش الايرانى فى عهد الشاه ، كان مؤلفا من ٣٤٠ ألف رجل ، وكان يعد خامس قوة فى العـالم ، اذكان الجيش البرى يتكون من ثلاثة ألوية مصفحة و ٤ ألوية مشاه، وكتيبة دفاع جوى مجهزة بصواريخ « هوك » الأمريكية وألفا مصفحة و ١٦٢٠ دبابة بريطانية وأمريكية ، وناقلات أمريكية وسـوفيتية ، أما الجيش البحرى فكان يضـم ثلاث مدمرات وأربعـة طرادات و ٤ زوارق سريعة و ٢٠ طوافة و ٥ كاسحات الغام وسفينتا انزال وغواصة ، وفيما يتعلق بالجيش الجوى ، فقد كان يضم ٣٤١ طائرة

مقاتلة و ٢٧٣ قاذفة مقاتلة ، بالاضافة الى اسطول نقل مؤلف من ١٥ بوينج ٧٤٧ وسرب هليوكوبتر ، انظر فى ذلك :

ـ « حرب القوميين » ملف ـ **النهـار العربى والدولى** ـ السنة الثامنة ـ العدد ١٥٥ ، ٢١ ـ ٢٧ ابريل ١٩٨٠ ، ص ٤١

Robert Graham : **Iran, the Illusion of power,** (London Groom Helm, 1978), pp. 168-186.

● ولمزيد من التفاصيل حـول دور المؤسسـة العسكرية فى ايران ، يمكن أيضا مراجعة :

(١٣) « حول العلاقات الخاصة بين ايران واسرائيل » ـ جريدة « المحرر » ـ عدد ١٩٧٣/٢/١٦

وتجدر الاشارة الى انه كان للسافاك دائما عمليات مشتركة مع المخابرات الاسرائيلية ، وقد تدعم هذا التعاون بين المنظمتين أيام حكم الرئيس عبد الناصر ، خصوصا خلال حرب اليمـن ، كما قامتا بعمليات مشتركة فى لبنان وسوريا والعراق والأردن .

(١٤) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع سـابق** ـ ص ١١١

(15) Marvin Zonis : the political Elite of Iran : second straum, in, «**Political Elites and Political Development in the Middle East,** (Cambridge : Shenkman Publishing company, 1975), pp. 207-208.

(١٦) حسن الزين : الثورة الايرانيـة فى أبعـادها الفكرية والاجتماعية ـ **مرجع سابق** ـ ص ٤٥ ـ ٤٦

(١٧) فريد هوليداى : مقـدمات الثورة فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ١٩٠

(١٨) انظر فى ذلك :
ـ حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ٩٩

(١٩) انظر فى ذلك :

ـ صابر نيبكين ، **ايران الثورة المترعرعة** ـ بـدون جهة أو تاريخ نشر ـ ص ٣٠ ـ ٣١

● بصدد الحديث عن دور جهاز الدولة الاقتصادى ، والثقل الاقتصـادى ـ الاجتماعى للعرش ، ينبغى أن نشـير الى دور « مؤسسة بهلوى » فى الحياة الايرانية ، والتى كانت تنتمى ممتلكاتها للعـائلة المالـكة ، والتى كانت تملك وتدير عشرات المشروعـات الاستثمارية فى الداخل والخارج وتشارك فى عشرات أخرى ، والتى وصفها البعض بأنها « أكبر قوة اقتصادية فى البـلاد بعد الحكومة ذاتها » ، وللوقوف على حجم ممتلكات مؤسسة بهلوى ودورها ، يمكن مراجعة :

— Robert Graham : **op-cit.,** pp. 214 - 217.

— Marvin Zonis : **the political elite of iran,** (prin ceton : pvinceton univevsity pvess, 1971), p. 49.

— Time, december 10, 1979, p. 24.

(٢٠) فريد هوليداى : مقدمات الثـورة فى ايران ـ مرجع سابق ـ ص ٢٥٥

— **The Europa year book,** 1979, aworld survey, vol. II, (London : Europa publications limited) , p. 40.

— **The statesm an'syear book** statistical and historical Annual of the states of the world for the year 1975-1976 (london : the macmilan press), p. 1032.

(٢٢) انظر فى ذلك : صابر نيبكين : ايران ـ الثورة المترعرعة ـ **مرجع سابق** ـ ص ١٨ ـ ١٩

(٢٣) انظر فى تفصيل ذلك : مهدى بازركان : الحد الفاصل بين الدين والسياسة — **مرجع سابق** — ص ٧١

ويرى بازرجان بهذا الصدد أن المدن الايرانية لم تنفصل يوما عن الريف بنفس العمق الذى حدث به الانفصال فى بلاد أخرى ، ويدلل على ذلك ، بأن عددا كبيرا من المدن الايرانية يحيط به حزام أخضر من المزارع والبساتين ، ومن مناطق سكنية تعيش على تلك المزارع ، وهذه المزارع والبساتين تعود ملكيتها لسكان المدينة انفسهم ، بعضها ملك لقرويين أصبحوا يسكنون أطراف المدينة ويمونونها بالفواكه والخضروات ، والبعض الآخر يملكه تجار وحرفيون ، وحتى موظفو الدولة .

(٢٤)انظر فى ذلك على سبيل المثال :

— James A-Bill : the patterns of elite politics in Iran, in, **political elites in the middle east»**, (washington : american enterprise institute for public policy research, 1975), p. 24.

(٢٥) أنظر فى ذلك :

فريد هوليداى : مقدمات الثورة — مرجع سابق — ص ٩٦

(٢٦) راجع فى ذلك :

Marvin zonis : the political elite of iran : asecond .. **op-cit.**, pp. 195-196.

(٢٧) — James A-Bill : the patterns ....., **op-cit.,** p-34.

(٢٨) I bid- pp- 36-40.

(٢٩) Marvin zonis : the poli tical elite of iran-asec ond ....., **op-cit., 19²-195.**

(٣٠) Ahmed Ashraf : **op-cit., p-332.**

(٣١) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ــ **مرجع سابق** ــ ص ٢٠٧

(٣٢) **المرجع السابق** ــ ص ١٤٧ ــ ١٤٨

(٣٣) **المرجع السابق** ــ ص ١٦٣

(٣٤) بخصوص وضع اصحاب البازار ، فى ظل حكم الشاه يمكن مراجعة :

A.H.H. Abidi : the iranian Rev ..... **op-cit.**, pp. 141-142.

ــ « أزمة ايران ــ الأبعاد الاقتصادية » ، **الاقتصاد العربى** ــ العدد (٣٠) ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٥٧

ــ فريد هوليداى : **مرجع سابق** ، ص ٣٠٠ ــ ٣٠١

(٣٥) فريد هوليداى : **مرجع سابق** ــ ص ٦٤

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول وضع البرجوازية الايرانية وعلاقاتها بنظام الشاه ، يمكن مراجعة :

Ahmad Ashraf : **op-cit.,**

ــ حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران ــ **مرجع سابق** ــ ص ٤٥

ــ صابر نيبكين : ايران الثورة المترعرعة ــ **مرجع سابق** ــ ص ٢٨ ــ ٣٠

(٣٧) صابر نيبكين : **مرجع سابق** ــ ص ٢١

(٣٨) فريد هوليداى : **مرجع سابق** ــ ص ١٥٣ ــ ١٥٥

(٣٩) انظر فى ذلك :

W.F. Aboushi : political syetems ....., **op-cit.,** pp. 89-90.

(٤٠) فريد هوليداى : **مرجع سابق** ــ ص ٢٤٢

(٤١) صابر نيبكين : ايران ــ **مرجع سابق** ــ ص ١٥

(٤٢) **المرجع السابق** ــ ص ٢٩

(٤٣) فريد هوليداى : مقدمات الثورة فى ايران ــ **مرجع سابق** ــ ص ٢٢٨

(٤٤) المرجع السابق ــ ص ١٧٩

(٤٥) تشير بعض الاحصاءات الأخرى ، الى انه فى عام ١٩٧٢ كان ما يزيد عن ثلاثة أرباع الأسر الريفية فى ايران يقل دخل الأسرة منها عن ٦٦ دولارا فى الشهر .

انظر فى ذلك :

Marvin zonis : the political eliteof iran-asecond , op-cit., p. 211.

(٤٦) صابر نيبكين : ايران : الثورة المترعرعة ــ **مرجع سابق** ــ ص ٢٦

(٤٧) **المرجع السابق** ــ ص ١٩

(٤٨) بخصوص التفاوتات بين الريف الايرانى والمدن يمكن مراجعة :

Robert Graham : Iran, the Illusion ....., **op.-cit.,** pp. 22-29.

(٤٩) البنك الدولى : **التنمية الريفية ، ورقة عمل قطاعية ،** فبراير ١٩٧٥ ــ ص ١٠٢

(٥٠) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ــ **مرجع سابق** ــ ص ١٦٥

(٥١) البنك الدولى : التنمية الريفية ــ **مرجع سابق** ــ ص ١٠٠

ـ د. ابراهيم الدسوقى شـــتا : الثور الايرانية ـ **مرجع** ـ Marvin zonis : the political elite of Iran : asecond ....., **op-cit.**, p. 211.

(٥٣) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع ســابق** ـ ص ٢٦١

(٥٤)
A.H.H. Abidi : the Iranian Rev ..., **op-cit.**, p. 139.

(٥٥) حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران ـ ثقافتان تتنازعان المجتمع ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ١٢٢

(٥٦) بخصوص تجربة الأحزاب الرسمية فى ايران ، يمكن مراجعـــة :

ـ حازم صاغية : صراع الاســـلام والبتـــرول فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ٤٨

ـ عرض لكتاب مهدى مظفرى « ايران » فى فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ١٣٠

A.H.H. Abidi : **op-cit.**, pp. 129-130.

(٥٧) تجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن الفارسية مثلت لغة التعليم والقانون والأعمال الحكومية الوحيدة . وقد بين مسح أجرى فى الستينات أن ١٧ ٪ فقط من كبار الرسميين فى ايران كانوا يتكلمون لغة محلية غير فارسية . أنظر فى ذلك :

Mavin zonis : the political elite of Iran, **op-cit.**, pp. 179-180.

(٥٨) بهذا الصدد ، يمكن مراجعة :

ـ د د. ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية ـ **مرجع ســابق** .

ـ عرض كتاب مهدى مظفرى « ايران » **مرجع سابق** .

(٥٩) انظر فى ذلك : فاضل رسول : ما الذى انتصر فى ايران ؟ ـ تقييم اولى لحصيلة عام من الصراع بين القوى السياسية ـ **مجلة الوحدة** ـ العـــدد الثانى ـ ١٥ آذار ـ ١٥ آيار ١٩٨٠ ، بيروت ، ص ٩٣

(٦٠) بخصوص موقف الجبهـــة من اصـــلاحات الشـــاه ، يمكن مراجعة :

Ehsan tabri : Reaction or Revolutionary change in Iran, in, «**political and social thought in the contemporavy Middle East**», (London : pall mall press ltp, 1968) pp. 383-385.

(٦١) « ورع الشاه المفاجىء لم ينطل على المعارضة الدينية » ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ١٠٢

(٦٢) فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ٣٢١

(٦٣) حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ٦٠

(٦٤) **المرجع السابق** ـ ص ٦٦

(٦٥) فريد هوليداى : **مرجع سابق** ـ ص ٣١٧

(٦٦) **المرجع السابق** ـ ص ٣٢٥

(٦٧) **المرجع السابق** ـ ص ٣٣١

(٦٨) بيجان جازانى : « علاقة الحركة الثورية بالشـــعب وعلاقة الطليعة بالجماهير » فى كتاب .

ـ فدائيو الشعب الايرانى : **حركة الشعب والانتهازيون فى ايران** ـ بدون تاريخ او جهة نشر ـ ص ٧٣

(٦٩) **المرجع السابق** .

(٧٠) فريد هوليداى : **مرجع سـابق** ـ ص ٣٢٧ ويمكن ايضا مراجعة :

ـ فاضل رسول : ما الذى انتصر فى ايران ـ **مرجع سابق** ـ ص ٩٤

ـ صابر نيبكين : ايران : الثورة المترعرعة ، **مرجع سابق** ، ص ٥٩ ـ ٦٠

الفصل الثالث
الثورة ... وظاهرة الزعامة الدينية

مثلت مجمل الجوانب التى ناقشناها فى الفصلين السابقين الأرضية العامة التى انطلقت منها أحداث الثورة . أو بعبارة أخرى تمثل هذه الجوانب مجمل أسباب الثورة ومقدماتها . وهكذا ، ومنذ ربيع عام ١٩٧٧ بدأت مظاهر الغضب الجماهيرى تتصاعد شيئا فشيئا لتنتهى بهذه الثورة العارمة التى أطاحت فى النهاية بنظام الشاه وأتت بالنظام الجديد .

ولقد قدمت الثورة الايرانية بمراحلها المتعددة الممتدة منذ عام ١٩٧٧ وحتى مطلع عام ١٩٧٩ تراثا هائلا فى الكفاح الثورى وأدواته وأساليبه .

ولا شك أن من أبرز ما تمخض عن التجربة الثورية فى ايران ، بروز الزعامة الدينية للثورة وتسلمها مقاليد الحكم فى البلاد على انقاض نظام الشاه ، وفشل القوى السياسية المعارضة الأخرى فى أن تقود حركة الجماهير وتجنى ثمار الثورة .

وفى هذا الاطار ، سوف نعنى فى هذا الفصل بمناقشة قضيتين هامتين :

الأولى : متعلقة بتطور أحداث الثورة الايرانية والمراحل المختلفة التى مرت بها .

الثانية : ظاهرة الزعامة الدينية للثورة ، والعوامل المختلفة التى أفضت اليها .

المبحث الأول
تطـــور أحداث الثورة

سوف نحاول فى هذا الجزء أن نتتبع تطـــور أحـــداث تفجر الحركة الجماهيرية الايرانية منذ عام ١٩٧٧ ، وحتى سقوط نظـــام الشاه بشكل نهائى فى فبراير عام ١٩٧٩ ، والحقيقـــة أن العرض لهذا التطور لا يكتسب أهميته من كونه مجرد تسجيل لأحداث ثورة كبرى ، وانما من عاملين آخرين فى المقام الأول .

الأولَ : أنه يلقى الضوء على الأدوات والأساليب الثورية التى استخدمتها الحركة الجمـــاهيرية فى ايران ، والتى أثبتت نجاحها وفعاليتها فى النهاية .

الثانى : أنه يلقى الضوء أيضا على الأساليب التى أتبعهـــا نظام الشاه لاستيعاب الحـــركة الجماهيرية وقمعها والتى أثبتت بالمقابل فشلها فى اجهاض الحركة .

ويمكن القول أن حركة الثورة قد مرت منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٧٩ بأربعة أطوار متميزة ، امتد الطور الأول للثورة من أوائل الربيع حتى ديسمبر عام ١٩٧٧ . وامتد الطور الثانى من يناير الى يونيو عام ١٩٧٨ ، أما الطور الثالث فقد امتد من يوليو ١٩٧٨ وحتى منتصف يناير عام ١٩٧٩ ، أما الطور الرابع فقـــد امتد لمدة شهر واحد ، أى من منتصف يناير حتى منتصف فبراير عام ١٩٧٩

وسوف نحاول فى الصفحات التاليـــة أن نستعرض بشىء من التركيز ما حدث ابان هذه الأطوار الأربعة للثورة(*) .

(*) اعتمدنا فى جزء كبير من العرض لتطـــور أحداث الثورة الايرانية بصفة أساسية على العرض الرائع الذى قدمه الماركسى الايرانى صابر نيبكين فى كتيبه المعنون « ايران ــ الثورة المترعرعة » .

الطـــور الأول للثورة :

امتد هذا الطور كما ذكرنا من أوائل الربيع الى ديسمبر عام ١٩٧٧ . وقد اتسم بزيادة مفاجئة فى عدد الخطابات المفتوحة التى وقعتها شخصيات مشهورة وزعمـــاء سابقون ومجموعات مهنيـــة وتشكيلات سياسية حديثة الميـــلاد .. الخ . وكانت جميع هذه الخطابات موجهة الى الحكومة للاحتجاج على العديد من مظـــاهر الظروف السائدة فى البـــلاد . وقد اشتملت هذه الخطابات على مطالبات بحقوق ديمقراطية معينة من النظـــام ، كما كانت هنـــاك خطابات تقدم النصـــائح وتقترح برامج سياسية حول كيفية تغيير أو اصلاح النظام(١) ، وبمجرد أن نشر عدد محدود من هذه الخطابات، لم تكد تمر أشهر محدودة حتى انخرطت أعداد كبيرة من الايرانيين فى كتابة الخطابات المفتوحة .

والحقيقة أن هذه الظاهرة لم تكن منبت الصـــلة بديماجوجية الرئيس الأمريكى كارتر حول « حقوق الانسان » والعزلة الدوليـــة التى كانت تضيق شيئا فشيئا حول نظام الشاه . ولم يحاول نظام الشاه فى البداية التنكيل بأصحاب هذه الخطابات كعادته ، وحاول لفترة أن يتجاهلها أملا فى أن تمضى دون أن تخلف أثرا ، ووقع نظام الشاه أيضا فى وهم فحواه أن السماح لتلك الخطابات بالاستمرار يمكن أن يثبت للعالم أن القيود على الحريات السياســـية فى ايران ليست بذلك القدر من السوء الذى صورتها به المعارضة .

وفى فترة ، حاول نظام الشاه أن يشن هجوما مضادا من خلال الادعاء بأنه هو ذاته يسير فى طريق منح الحريات الديمقراطية ، ومن خلال محاولة تفنيد الاتهامات الموجهة اليه ، غير أن هذا الأسلوب لم يؤد فى الحقيقة الا الى مزيد من الانتشار للظاهرة .

والتطور الأهم الذى طرأ فى خلال هذه الفترة ، تمثل فى تجاوز عديد من التجمعات لمجرد كتابة الخطابات الى تنظيم الأنشطة . وفى هذا الاطار ، ثمة تطوران فى غاية الأهمية :

الأول : عندما نظمت « رابطة الكتاب » عددا من القراءات الشعرية فى الأماكن العامة ، واستطاعت تلك القراءات أن تجتذب

اليها ما يتراوح بين عشرة وعشرين الف شخص كل مساء ، كما تحولت بحد ذاتها لتصبح أحداثا سياسية هامة ، تعرى نفاق النظام وتلاعباته بموضوع الحريات الديمقراطية . وبعد فترة من تنظيم هذه القراءات التى كانت تتم بصفة مستقلة عن النظام ، كانت الأشرطة التى تسجل تاريخ النظام حول الرقابة ، اضافة الى القصائد اليسارية يجرى توزيعها فى كافة انحاء البلاد . واغرى هذا ، عددا من التجمعات الأخرى بتنظيم نفسها والبدء فى انشطة مماثلة .

. **والثانى** : وتعد النضالات الطلابية ، أبرز أشكال المعارضة الجماهيرية فى تلك الفترة . وقد امتدت هذه النضالات لتشمل كل الجامعات الايرانية تقريبا . غير أن الانعطافة الكبرى جاءت خلال شهر أكتوبر عام ١٩٧٧ ، عندما امتد النضال حول المطلب الطلابى باقصاء الحراس من المناطق الجامعية وحق الطلاب فى التمتع بحرياتهم الى معظم الجامعات . وبدأ الطلاب فى ذلك الوقت ينظمون المظاهرات فى الشوارع ويتفرقون بمجرد وصول البوليس . وخلال تلك الفترة ، حدث تطور هام تمثل فى القتال الواسع النطاق الذى تفجر بين فقراء طهران والقوات الحكومية ؛ وكانوا قد رفضوا مغادرة المناطق الواقعة على أطراف المدينة بعد أن استولوا عليها وبنوا فيها أكواخهم ، وبعد عدة أسابيع من القتال الذى شمل الالتحام يدا بيد مع رجال البوليس واحتلال المبانى العامة والتظاهر تمكن الفقراء من اجبار الحكومة على التراجع .

وعند هذا الحد الذى وصلت له المواجهة بين هذه القطاعات وبين النظام ، قرر الأخير محاولة قمع كافة هذه الأشكال ، وهكذا ، لم يكد الشاه يرجع من رحلته الى أمريكا فى نوفمبر حتى بدأت أعمال الانتقام الوحشية ، فتم ضرب الطلاب داخل مدنهم الجامعية ، وألقى القبض على عدد من الكتاب وانقضت فرق البلطجية الذين نظمتهم السافاك على الاجتماعات يفضونها بالقوة ، واختطف عدد من الشخصيات البارزة وتعرضوا للضرب حتى الموت ، وفجرت القنابل فى منازل زعماء المعارضة ، ومكاتب المحامين المشهورين .

ولكن هذه الهجمة على المعارضة لم تفلح فى اسكات أصوات الاحتجاج ، فلأول مرة يمتد اضراب سياسى عام ليضم الجامعات

الايرانية كافة تحت لوائه ، كما انفجر طوفان من خطابات الاحتجاج وتشكلت لجان الدفاع ووصل الأمر الى عقد المؤتمرات الصحفية العلنية فى حضور المراقبين الدوليين ، ودخل المعتقلون السياسيون الاضراب عن الطعام واصدر المحامون بيانا ضد المدعى العام ، وبدأت الاجتماعات تنعقد فى الشوارع .

وفى الشهر الاخير من هذه الفترة ، اى فى ديسمبر ، حدث تطور هام تمثل فى عودة المعارضة الدينية لنظام الشاه الى النشاط من جديد .

الطور الثانى للثورة :

بدا هذا الطور بظهور ذلك الهجوم المرير الذى نشرته صحيفة « اطلاعات » الحكومية ضد الامام الخمينى فى يناير عام ١٩٧٨ (٢) .

وقد نقل هذا الهجوم الاستفزازى الاحتجاجات الجماهيرية الى « قم » اهم المدن الدينية فى ايران ، ودخلت المدينة فى اضراب عام لمدة ثلاثة أيام ، وانفجرت المظاهرات الضخمة التى رافقتها الاحتجاجات والخطب الحماسية من جانب « آيات الله » وانطوت جميعا على هجوم مرير على النظام .

واستدعى النظام الجيش فى آخر الأمر لسحق المظاهرات وفتح الجيش النيران على المتظاهرين مما أسفر عن مصرع مئات الأشخاص على أقل تقدير .

وفى اعقاب هذه المجزرة ، دعا الزعماء الدينيون الى اعلان يوم ١٨ فبراير ، وهو اليوم الأربعون بعد مجزرة « قم » كيوم للحداد القومى ، وتكررت بعد ذلك دورة الأربعين الشهيرة من الاحتجاجات الجماهيرية .

وتنفرد هذه الدورة بطابع اساسى يميزها عما كان يحدث فى الطور السابق ، هو مظاهرات الشوارع التى ضمت قطاعا عريضا من المجموعات الاجتماعية . وكانت الطبيعة السياسية لتلك الاحتجاجات شاملة وشديدة الوضوح عما كانت عليه . وتبدى ذلك

فى انها مسددة نحو الشاه وطغيانه ، وخلال تلك الاعمال التعبوية اخذ المتظاهرون يهاجمون المبانى الحكومية ومكاتب الحزب الذى حاز اكبر قسط من الكراهية (حزب راستاخيز) والبنوك ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية .

وكان الجيش والبوليس يقومان باخماد كل تلك الاحتجاجات . وفى كل مرة يسقط عشرات الايرانيين قتلى أو جرحى ، لكن الدورة لم تتوقف ، كانت الاحتجاجات الضخمة تستمر لمدة اربعين يوما فى اعقاب كل مذبحة يرتكبها النظام . لقد استخدمت الجماهير ذلك التقليد القديم باحياء ذكرى الاربعين للمتوفى افضل استخدام ، فكانت المظاهرات تتحرك فى نفس الوقت فى كافة أرجاء البلاد . فمتى حل اليوم الاربعون لكل مذبحة ، كان كل فرد يعلم يقينا أن الجميع سيخرجون فى المظاهرات .

وفى نفس الوقت ، تفجرت حركة الاحتجاجات الجماهيرية فى مناطق الأقليات فى أذربيجان وكردستان . كما واصلت قطاعات أخرى نضالها ، ووقع مزيد من الصدامات بين الطلاب والبوليس وتزايدت الاضرابات العمالية ، وبدأ العمال يرفعون مطالب سياسية حول حرية النقابات .

وبدا واضحا أن خطط النظام التى أثارت دورات الاحتجاج قد باءت بالفشل . وفى خلال هذه الفترة ، حاول النظام أن يجتذب تأييد عدد من رجال الدين الرجعيين ، الا أن خططه بهذا الصدد لم تحرز نجاحا ذا قيمة .

وبعد الدورة الأخيرة من الاحتجاجات فى ٩ مايو ، لم تجر مظاهرات أخرى على امتداد البلاد . وبدا أن الزعماء الدينيين انفسهم كانوا يعارضون بشكل فعال ، أى احتجاجات جماهيرية جديدة ، وأصبحت الجماهير ذاتها فى غاية الهدوء ، اذ كانت المجازر قد اقتطفت ما يصل الى أربعة آلاف شخص خلال شهور قليلة . حتى الذكرى البالغة الأهمية لمجازر يونيو ١٩٦٣ مرت مرور الكرام ، وناشد الزعماء الدينيون ومعظم السياسيين الجماهير أن يلزموا بيوتهم فى يوم احتجاج سلمى تخوفا من وقوع حمام دم .

وتبعت ذلك فترة من الهدوء النسبى ، جعلت الحكومة تظن انها نجحت فى اجهاض الحركة الا ان الطور الثالث كان قد بدا .

الطور الثالث للثورة :

مع بداية شهر يوليو ١٩٧٨ ، وقعت عدة حوادث محلية فى عدة مدن قادت الى صدامات عنيفة دامية مع الجيش ، ففى « مشهد » خرجت مظاهرات ضخمة ضمت نحو خمسين ألف شخص يوم ٢٤ يوليو يهتفون « الموت للشاه » ، ووصلت القوات والدبابات والطائرات العمودية لسحق المظاهرة مما ترتب عليه سقوط مائة قتيل .

وفى الأسبوع التالى ، نظمت أعمال التضـــامن فيما يزيد عن عشرين مدينة مما أدى الى وقوع المزيد من الصدامات مع الجيش. وفى طهران ، بدأت المظاهرات فى الانفجار ، وفى « قم » أقام الأهالى المتاريس فى الشوارع وحاربوا قوات الجيش لعدة ساعات قبل أن يضطروا الى التفرق .

ولم يكن الطابع التلقائى أهم ما يميز هذا الطور من أطوار الحركة الجماهيرية ، بل الصلابة التى اتسم بها ، والتى بلغت أعلى درجة لها حتى ذلك الوقت . كانت كل مظـــاهرة تنتهى بالمعـــارك العنيفة مع قوات الجيش والبوليس ، وكان المتظاهرون قد تعلموا الشىء الكثير من الصدامات السابقة ، فلم يعودوا على استعداد لأن يسقطوا قتلى دون مقاومة . تعلموا كيف يواجهون القنابل المسيلة للدموع ، وأن يبنوا المتاريس وكيف يشعلون النـــار فى اطـــارات السيارات وأن يسدوا الطرق أمام الدبابات .

ومن أهم ما تبلور ابان هذه الفترة أن مطالب الحركة الجماهيرية أصبحت شديدة الوضوح ، اذ كانت المظاهرات جميعا تهتف « الموت للشاه » . بعبارة أخرى وصلت الحركة الجماهيرية الى درجة أصبح معها شعار الاطاحة النهائية والكاملة بنظـــام الشـــاه هو الشعار الوحيد المقبول ، ولم تعد على استعداد لأن تقبل ما دون ذلك .

وابان احداث هذه الفترة قادت الحوادث المحلية فى أصفهان وشيراز فى أوائل اغسطس الى صدامات مع البوليس ، وتم استدعاء

الجيش ووقع مزيد من الصدامات . ولم يكن لدى الحكومة ما تلجأ اليه سوى القوة المسلحة مرة أخرى ، فاحتلت قوات الجيش مدينة « شيراز » يوم ١٠ اغسطس وأعلنت الأحكام العرفية فى اصفهان، الا أن مثل هذه الخطوات لم تأت بما يرجوه النظام .

وفى أعقاب ذلك دبر رجال « السافاك » أبشع مؤامرة ، ان يشعلوا النار فى احدى دور السينما المكتظة بالرواد ، ويلقوا بالمسئولية على « المتعصبين المسلمين » الذين يعارضون مثل هذه المظاهر من « التحديث » ثم يستغلوا السخط العام الناجم عن هذا العمل كمبرر للانقضاض على المعارضة . وهكذا ، فى ١٩ اغسطس، اشتعلت دار للسينما فى أحد الأحياء الفقيرة فى عبدان فى الوقت الذى كانت الأبواب مغلقة على ٧٠٠ من روادها ، فلقوا مصرعهم حرقا ، غير أن هذه الخطة البشعة سرعان ما أحدثت رد فعل عكسى ، وخرجت المظاهرات فى عبدان وعديد من المدن الأخرى تهاجم النظام لما أقدم عليه من جريمة وحشية وتطالب بحرق الشاه.

وفى أعقاب ذلك ، لجأ الشاه الى حيلة جديدة ، فأعلن فى ٢٧ أغسطس تغيير الحكومة ، فأسقط أموزيجار واختار مكانه شريف أمامى لرئاسة الحكومة ، وذلك لكى يظهر بمظهر الذى تراجع فى نهاية الأمر أمام المعارضة .

وأعطى رئيس الوزراء الجديد وعدا « بالتحرك السريع نحو جو سياسى مفتوح تماما » وشكل ما أسماه بحكومة « المصالحة القومية » كما أعلن أنه يريد التفاوض مع زعماء المعارضة السياسيين والدينيين ، ولمدة أيام قليلة حاولت الحكومة أن تعطى انطباعا بأنها خففت القيود على الرقابة فى الصحف ، ونشرت الصحف شبه الحكومية مقابلات مع زعماء المعارضة ، وصدر وعد باجراء انتخابات حرة فى الصيف القادم وباعطاء ضمانات بحرية النشاط للأحزاب السياسية الشرعية .

ورغم هذا ، انطلقت موجة جديدة من المظاهرات وانتشرت الى كل أنحاء البلاد ، وبعد مرور يومين فقط على تغيير الحكومة، خرجت فى طهران وحدها عشر مظاهرات . وفى مدينة « قم » خرجت مظاهرة ضخمة استمرت حتى فجر اليوم التالى ، وبعد يومين خرج ستون ألفا فى مسيرة فى مشهد انتهت بالاشتباك مع قوات الجيش.

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه كل هذه المظاهرات مندلعة ، بدا العمال حركة اضراب واسعة واعلنت معظم المصانع الكبرى شهر الاضراب .

وفى يوم ٤ سبتمبر تحولت الاحتفالات بمناسبة عيد الفطر الى مسيرات سلمية اشترك فيها ما يزيد على أربعة ملايين فى كافة ارجاء البلاد . وفى طهران اشترك نحو ٤٠٠ الف شخص فى مسيرة استمرت أكثر من ١٤ ساعة ، واستدعى الجيش ، لكن الجنود رفضوا أن يطلقوا الرصاص ، واعلن فى نفس اليوم ان مظاهرة سوف تخرج يوم ٧ سبتمبر لاحياء ذكرى الشهداء الذين سقطوا خلال الشهر الماضى ، وفى اليوم التالى فرضت الحكومة حظرا على المظاهرات . ورغم هذا ، ففى اليوم المحدد ، خرجت المظاهرات الضخمة ، واعلن عن تنظيم مظاهرة أخرى فى اليوم التالى للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين . وكان هذا اليوم هو « يوم الجمعة السوداء » .

فى الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ٨ سبتمبر ، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى ١٢ مدينة بما فيها طهران لمدة ستة أشهر . وكانت محاولة يائسة من جانب الحكومة لوقف المظاهرة قبل أن تبلغ حجما لا يمكن السيطرة عليه . غير أن الأهالى كانوا قد بدأوا يتجمعون منذ الخامسة صباحا دون أن يعلموا شيئا عن فرض الأحكام العرفية . وتتبع ذلك أشد المجازر وحشية ، فقد سقط فى طهران وحدها مالا يقل عن ٤ آلاف قتيل .

ورغم هذه المجزرة الوحشية ، عادت الجماهير الايرانية الى النضال مررة أخرى ، فلم تكد تمر سبعة أيام على المجزرة حتى كان ثمانون ألفا يتحدون الأحكام العرفية والحظر المفروض على الاجتماعات فى « باهيشت زهرة » الجبانة الرئيسية فى طهران حيث دفن بعض ضحايا « الجمعة السوداء » واندلعت موجة جديدة من المظاهرات المتفرقة فى عشرين مدينة . كما بدأ العمال حركة اضراب بلغت من الاتساع والأهمية قدرا لم يعرف من قبل .

وابان هذه الأحداث ، لجأ الشاه الى اجراء بعض التعديلات اليائسة ، فعين الجنرال غلام رضا ازهارى رئيسا للوزراء خلفا

لشريف امامى . وقد حاول الشاه اقناع كريم سنجابى زعيم الجبهة الوطنية بقبول رئاسة الحكومة لكنه رفض . وقد تمكن الشاه من اقناع احد المعارضين « شهبور بختيار » بتولى رئاسة الحكومة . وقد اشترط بختيار شرطين لقبول رئاسة الوزارة ، اولهما مغادرة الشاه البلاد لفترة معينة تهدأ فيها الاوضاع ، ومنحه صلاحيات استثنائية لاجراء بعض الاصلاحات التى يطالب بها المعارضون ، وقد قبل الشاه الشرطين لمنح بختيار الفرصة لكسر حدة الثورة وحفظ العرش للأسرة البهلوية .

ورغم هذا ، ففى الأسابيع التالية ازدادت مقاومة الشعب وشملت كل نواحى الحياة ، فشلت الأسواق واغلقت المخازن وتوقف العديد من وسائل النقل للنقص الظاهر فى الوقود وتوقفت النوادى الليلية والملاهى . وفى ٦ نوفمبر توقفت كل الصحف عن الصدور احتجاجا على الرقابة المفروضة عليها . وفى ٢٦ ديسمبر توقف عمال النفط فى عبدان عن ضخ النفط وشحنه .

وفى مواجهة هذه التطورات لم يكن هناك مفر من خروج الشاه من البلاد فى محاولة يائسة أخيرة من جانب النظام لاستيعاب الموقف . وبخروج الشاه بدأت الثورة تدخل فى الطور الأخير ، طور الاطاحة بالنظام وميلاد نظام جديد .

الطور الرابع للثورة :

غادر الشاه ايران مع زوجته فى ١٦ يناير عام ١٩٧٩ . وتشكل مجلس وصاية على العرش برئاسة جلال طهرانى حتى عودة الشاه . واقدم بختيار على عدة خطوات ، فحل جهاز السافاك ، اذ وافق مجلس الشيوخ الايرانى نهائيا فى ٦ فبراير على قانون الغاء جهاز السافاك ، وعلى قانون محاكمة الوزراء والموظفين المتهمين بالرشوة والفساد ، كما أطلق سراح عدد من المسجونين السياسيين . الا أن الخمينى ظل على اصراره فى رفض حكومة بختيار لأنها تشكلت بأمر من الشاه وهو نفسه ليس الحاكم الشرعى للبلاد . وأمر الخمينى بختيار بأن يستقيل فورا اذا أراد المحافظة على سمعته وكرامته .

وقد لخصت احدى المتظاهرات رأى الشعب الايرانى فى حكومة بختيار بقولها للمراسلين الأجانب : « نحن لا نقبل بحكومة بختيار لأنه أصبح كالماء الفاتر ونحن أصبحنا فى درجة الغليان » .

وهكذا لم يؤد خروج الشاه من البلاد ولا اصلاحات بختيار الى خمود الثورة ، بل على العكس استمرت المظاهرات ووقع المزيد من الصدام بين الجيش والشعب وسقط المزيد من الضحايا . واخذ التمرد بين عناصر الجيش يزداد ، ورفض كثير من الطيارين الطيران بطائراتهم المحملة بالقنابل لالقائها على جموع الثوار(٣) . وهكذا بدأ يظهر بوضوح تفسخ النظام ، وبدأ البنيان متهالك أيل للسقوط.

وفى يناير ١٩٧٩ أعلن الخمينى أنه سيعود الى أرض الوطن لتشكيل سلطة شرعية تنهى حكم حكم الأسرة البهلوية وتستلم السلطة وتقيم نظاما اسلاميا . وأعلن رئيس مجلس الوصاية انه ذاهب للقاء الخمينى فى باريس للتفاهم معه ، وبعد مقابلته له أعلن استقالته من مركزه وبقاءه فى باريس .

وفى الأول من فبراير ، عاد الخمينى الى طهران واستقبله أكثر من مليونى شخص فى مطار مهراباد .

وبمجرد وصول الخمينى ، أعلن أنه لايزال مصمما على اعتبار الحكومة القائمة غير شرعية ، وأنه سيعمل على تشكيل حكومة اسلامية جديدة ، وعلن أن مهدى بازرجان هو رئيس الحكومة الجديدة .

واستمر شهبور بختيار يمارس الحكم باعتباره رئيس الوزراء الشرعى واستمر الشعب بالتظاهر وكانت المظاهرات تتسع يوما بعد يوم . حتى كانت الأيام الثلاثة الحاسمة فى الثورة ، وهى أيام ١٠ — ١٣ فبراير والتى لعب فيها رجال حرب العصابات الدور الأساسى(٤) .

وبدأت أحداث هذه الأيام عندما هاجم الحرس الامبراطورى القاعدة العسكرية الرئيسية فى طهران لاخماد تمرد بين طلاب كلية سلاح الجو . وبمجرد أن بلغت أنباء الهجوم رجال حرب العصابات حتى عبأوا أعضاءهم ووزعوا البنادق على المتعاطفين معهم واندفعوا

بكل قوتهم لمساعدة طلاب سلاح الطيران . وعندما نجح رجال حرب العصابات فى صد الحرس الامبراطورى أمضوا الأيام الثلاثة التالية يفتحون ابواب السجون ومراكز الشرطة ومخازن الأسلحة والقواعد العسكرية الرئيسية فى طهران . وقد وقعت أحداث مماثلة فى الأقاليم وخاصة فى تبريز ومشهد . ويومها ذكرت صحيفة لوموند ان « رجال حرب العصابات وحدهم نجحوا فى أن ينحوا باحتقار الجيش الذى كان يوما جيشـــا منيعـــا » .

واستطاع الثوار ابان ذلك الاســـتيلاء على معظم الابنيـــة الرسمية من دوائر ووزارات فى طهران وصدر البيان التاريخى باسم رئيس اركان الجيش « عباس قرة باغى » معلنا وقوف الجيش على الحياد فى الصراع بين حكومتى بختيار وبازرجان . وبعـــد ذلك بساعات أعلن وزير الزراعة « منو جهر كاظمى » أن رئيس الوزراء شهبور بختيار استقال ثم اختفى عن الأنظار ولم يعـــرف مصيره (وظهر بعد ذلك فى باريس) .

وبعد وقوف الجيش على الحياد ، لم يعد هناك من قوة تقف فى وجـــه الثـــوار ، فاستولوا على مبنى الاذاعة والتليفزيون بعد انسحاب القوة العسكرية التى كانت تحرسه ، ودعيت الاذاعـــة « صوت الثورة الايرانية » وأصبح صادق قطب زاده مسئولا عن الاعلام فى النظام الجـــديد .

وباســـتيلاء الثوار على مبنى الاذاعـــة والثـــكنات والقواعد العسكرية والمبانى الحكومية ، أصبحت طهران فى قبضـــة الثورة ، وانتقل رئيس الوزراء بازرجان الى المقـــر الرسمى للحكومة . وتوالت تطورات ما بعد ذلك . وهكذا ، انتهى حكم الأسرة البهلوية لايران والى الأبد .

ويمكن القول أن أبرز ما يثير الانتباه فى أحداث الثورة وتطوراتها على هذا النحو أمران فى غاية الأهمية :

الأول : تلك القدرة الهائلة على الحفاظ على استمرارية حركة الثورة على امتداد ما يقرب من عامين . وتلك القدرة على تصعيد

حركة المعارضة شيئا فشيئا على نحـــو ما عرضـــنا ليفضى الأمر فى النهاية الى سقوط نظام الشاه بكل قوته وجبروته الظاهر .

الثانى : أن نظام الشاه اســـتخدم كل ما يمكن تصـــوره من اساليب لاجهاض الحركة الجماهيرية بدءا من محاولة التهـــاون مع مظاهر المعارضة ادعاء بالديمقراطية وانتهاء باستخدام أقصى درجات العنف المســـلح بنزول الجيش للشـــوارع واطـــلاقه النيران على المظاهرات . ورغم هذا ، لم يستطع النظام لا أن يستوعب الحركة ولا أن يجهضها .

ونلاحظ أيضا أنه رغم شمولية حركة الثورة ، الا انه يمكن القول أنها كانت ثورة مدينية فى التحليل الأخير ، بمعنى أن عمودها الفقرى وقوتها الضاربة ، انطلقت من المدن وبمشاركة طبقـــات وشرائح اجتماعية مدينية دون أن يسهم الفلاحون بوجه خـــاص بدور كبير فى أحداثها ، وسوف نعود لهذه النقطة فى مـــكان تال .

وعلى أية حال ، ففى اعتقادنا أن الاسهام الأساسى للثورة الايرانية سوف يتمثل فى ذلك التراث الهائل التى خلفته من أساليب وأدوات التعبئة الجماهيرية ، وأساليب الحفاظ على عملية الدفع الثورى وخلق الرموز المختلفة لذلك ، أى باختصار أدوات وأساليب صنع الثورة وسوف يبقى هذا الجانب بحاجة الى أوسع الدراسات وأعمقها ، الأمر الذى يشـــكل أهمية كبيرة بالتأكيد لـــكافة قوى المعارضة الثورية فى بلدان العالم الثالث .

المبحث الثانى

رجال الدين .. والزعامة الدينية للثورة

عندما تبلورت أحداث الثورة فى ايران ، أصبح واضحا ان الانتفاضة الجماهيرية الكبرى ، تتحرك تحت زعامة رجال الدين الشيعة ووفق شعاراتهم ، بحيث أصبح بمقدور الامام الخمينى أن يتحكم فى تطورات الأحداث ، وهو فى منفاه فى فرنسا ، وبحيث أصبح واضحا أن القوى السياسية الأخرى تلعب دورها فى أحداث الثورة فى ظل الاطار العام لهذه الزعامة الدينية . وبهذا الشكل ، وعندما أطيح بنظام الشاه ، آل النظام الجديد الى هذه القيادة الدينية .

ولأول وهلة قد يبدو هذا الأمر غريبا فى تتبع مسار التطورات السياسية فى ايران فى العصر الحديث . فتتبع هذه التطورات ، كما عرضنا فى الأجزاء السابقة ، يشير الى أنه رغم الدور الذى لعبه رجال الدين فى أحداث الانتفاضات الكبرى التى شهدتها ايران ، الا أن هذا الدور لم يكن مسيطرا ، ولم يكن فى الحقيقة يتصدى لزعامة الحركة الجماهيرية . فبرغم دور الزعامات الدينية فى الحركة الدستورية على سبيل المثال ، فقد كان هذا الدور توازيه أدوار قوى واتجاهات أخرى ، وعكست صيغة الدستور التى تم التوصل اليها هذا التوازن . وفى أربعينيات وخمسينيات هذا القرن ، كانت الحركة الجماهيرية بزعامة حزب تودة الشيوعى فى فترة ، ثم الجبهة الوطنية فى فترة تالية . ولم يظهر دور القيادات الدينية بثقل كبير فى الحقيقة الا مع أحداث حركة ١٩٦٣ ، ثم الثورة الأخيرة .

وهذه الحقيقة تطرح على بساط البحث مباشرة التساؤل الكبير الذى أثارته الثورة الايرانية ..

لماذا آلت زعامة أكبر حركة سياسية تشهدها ايران فى تاريخها المعاصر الى رجال الدين ؟ وكيف حدث هذا ؟(٥) .

لقد تجمعت فى الحقيقة مجموعة من العوامل افضت فى النهاية الى هذه الزعامة الدينية للثورة . وسوف نحاول أن نعرضها فى الصفحات التالية ، مع ملاحظة أن تقسيمها ، هو بهدف سهولة العرض فقط ، اذ أنها أثمرت مفعولها مجتمعة وفى وقت واحد .

أولا ـ عوامل متعلقة بوضع المؤسسة الدينية فى ظل حكم الشاه

المتتبع لوضع المؤسسة الدينية فى ايران منذ العشرينيات ، اى منذ تولى والد الشاه السابق حكم ايران وتأسست الأسرة (البهلوية) يمكنه أن يرصد بسهولة كيف تدهور هذا الوضع باطراد . وكيف نما جهاز الدولة بشكل عام على حساب نمو المؤسسة الدينية . ولقد تتبعنا وضع المؤسسة الدينية فى عهد والد الشاه ، ورأينا كيف كان هؤلاء بالاضافة للمساجد التى يعظون بها ، يقومون بنشاطات فى ميدانين آخرين من الميادين الاجتماعية ، ميدان القانون وميدان التربية ، وكيف خسروا هذين الميدانين كليهما للدولة .

وفى عهد الشاه السابق ، تعرضت المؤسسة الدينية لاجراءات تهدد موقعها ، ولم تتعرض لها طوال تاريخها . لقد أصبحت مواعظ رجال الدين تراقب من جانب عملاء الحكومة فى المساجد ، وفى المناطق القبلية ، حاولت الحكومة أن تجند شيوخ القبائل وتدخلهم فى آلة الدولة ، بهدف خلق زعامات بديلة للزعامات الدينية(٦) . لقد حاول الشاه باختصار أن يخضع المؤسسة الدينية لسيطرته ، ولجأ لتحقيق ذلك الى أكثر من سبيل فى مقدمتها(١٧) :

١ ـ محاولة خلق زعامة دينية أخرى موازية ، ومعتمدة ماليا على الدولة ، ومرتهنة سياسيا بقرارها .

٢ ــ التغلغل فى صفوف الزعامة القائمة لخلق وتشجيع عناصر موالية للشاه .

٣ ــ محاولة ضرب أسس القوة المادية للزعامة الشيعية .

٤ ــ بالاضافة الى دور أجهزة القمع فى تتبع رجال الدين ، كما حدث بالنسبة لكافة قوى المعارضة الأخرى .

وفى هذا الاطار ، جاءت اجراءات الشاه الاصلاحية عام ١٩٦٣ ، لتمثل فى الحقيقة أكبر نكسة تتعرض لها المؤسسة الدينية. فمن جراء هذه الاجراءات خسرت المؤسسة الدينية الجزء الأكبر من أراضى « الوقف » الشاسعة التى كانت تمثل ٢٪ من مجموع الأراضى الزراعية قبل الأصلاح(٨) . وبهذه « الثورة البيضاء » استعدى الشاه عليه رجال الدين ، بالقدر الذى لم يسبقه اليه اى حاكم فى تاريخ ايران .

ورغم الاجراءات المناهضة لدور المؤسسة الدينية فى عهد الشاه ، الا أن ثمة عاملا لعب أهم الأدوار وأخطرها فى دعم مركز هذه المؤسسة ، وهو المتعلق بالاستقلال المالى لها عن جهاز الدولة . فلقد اعتمدت المؤسسة الدينية بشكل كامل على الرسوم الدينية والتبرعات التى تجمع مباشرة من الأنصار . وتذهب هذه الأموال مباشرة الى الزعماء الدينيين فى مختلف المناطق ، الذين ينفقون ما يتجمع لديهم من أموال على ادارة المساجد الدينية وفى الأغراض الدينية وما الى ذلك . ولقد أسس الشيعة « التكايا » و « الزوايا » التى تسمى كل زاوية « بالحسينية » لجمع هذه الأموال (الخمس والزكاة .. الخ) وبث الدعوة . ويكفى ان نعرف على سبيل المثال ، أنه فى عام ١٩٧٦ ، وعندما ذهب وفد للحج الى الأماكن الشيعية المقدسة فى العراق لرؤية الخمينى ، اخذوا معهم هدايا ، تقدر بأكثر من عشرة ملايين دولار(٩) .

ولقد مثل هذا الوضع الفريد للمؤسسة الدينية فى ايران ، أخطر الأدوار فى دعم مركزها فى الحقيقة . فمعنى أن يشكل الزعماء الدينيون مثل هذا الهيكل المستقل ، المرتبط مباشرة بأتباعه ، والمعتمد كلية على دعمهم ، معنى هذا منح المؤسسة الدينية وضعا مميزا ازاء نظام الشاه ، وازاء الجماهير ، فهو من

ناحية خلق مصدرا متجددا للاحتكاك بديكتاتورية الشاه ، ناحية ثانية جعل لدى المؤسسة الدينية حساسية خاصة لاهتمامات الجماهير ، ثم انه اسقط من ناحية ثالثة ، احد القيود الكبيرة التى يمكن ان تكبل حركة اية قوة سياسية .

ان مؤشرات عديدة ، تدل فى الحقيقة على انه رغم اجراءات نظام الشاه ضد المؤسسة الدينية ، الا ان سلطة رجال الدين ، ظلت قوية تحت السطح ، ويذكر فريد هوليداى بهذا الصدد انه « زادت الممارسات الدينية فى ايران ، رغم محاولات العلمنة الرسمية . فلقد ارتفع عدد الحجاج الى المقامات المقدسة فى مشهد شرقى ايران من ٣٢٢ ألف — عام٦٧/٦٦ الى ٣٫٥ مليون عام ٧٧/٦٦ . أى ما يعادل ١٠ ٪ من مجموع السكان الاجمالى ، ويقدر عدد المساجد فى البلاد بـ ٨٠٠ مسجد ، كما أن هناك عددا كبيرا من المقامات ، وأماكن الاجتماع الدينية ، حيث يلتقى الناس اما للحداد أو لقراءة القرآن الكريم ، أو للاحتفال باستشهاد الامام الحسين فى شهر محرم . ويعتقد أن هناك هيئة رسمية دائمة تعيش على الزكاة . وفى طهران وحدها هناك ٥ آلاف شخص ، بالاضافة الى رجال الدين الذين يعملون للمسيرات والمناسبات الدينية . وكذلك ظل عدد الذين يدرسون لكى يصبحوا رجال دين مرتفعا جدا ، فقد وجد زوار مدينة « قم » أن هناك ما بين ١٠ — ١٣ ألف طالب فى المدرسة أو الكلية الدينية(١٠) » .

معنى الأمور السابقة فى الحقيقة ، أنه رغم التعسف الذى شهدته فترة حكم نظام الشاه ، الا انه وجد تنظيم ضخم حول الزعامة الدينية للثورة .

هذه اذن ، أكبر مجموعة من العوامل التى افضت الى المؤسسة الدينية ، وخارج اطار سيطرة نظام الشاه .

ثانيا — عوامل متعلقة ببعض أسس وتاريخ الفكر الشيعى :

ثمة فى الحقيقة مجموعة من العوامل متعلقة بالمفاهيم والأسس الفكرية للمذهب الشيعى ، وبالذات بفرقة الشيعة « الاثنى عشرية » التى ينتمى اليها معظم الشيعة فى العراق ، ولا نستطيع فى الحقيقة

ان نقدم تحليلا شاملا للفكر الشيعى أو تاريخه ، ولكن ما يعنينا هو ان نقدم ابرز اسس هذا الفكر ، وبصفة خاصة من زاوية كونها لعبت دورا فى دعم قيادة الزعماء الشيعة لحركة الجماهير الايرانية. وفى هذا الاطار ، يمكننا ان نشير بايجاز الى الاعتبارات التالية :

اولا — تاريخ الشيعة الاثنى عشرية هو فى الواقع تاريخ معارضة بالأساس . وبهذا الصدد يذكر مهدى مظفرى فى كتابه « ايران » ، « ان ثقافة علماء الشيعة الاثنى عشرية لا تقدم لهم كلما نظروا فيها الا أمثولات المعارضة ، فأئمتهم الاثنا عشر جميعا كانوا اما مقاتل شهيد ، واما معتكف مؤثر للتقية .. ثم الم يخرج المذهب نفسه من وطيس الحرب الأهلية بين المسلمين الأول ؟ ثم الم يكن أوائلهم يعتزون بأنهم يقاتلون بنى دينهم على التأويل ومثلما قاتلوا المشركين على التنزيل ؟ .. وحينما ينظر الشيعى الى تاريخه ، فانه لا يجد فيه فترة واحدة كان يوالى فيها السلطة ، الا فترة خلافة الامام الأول التى لم تدم اكثر من خمس سنوات(١١) » .

ثانيا : يرتبط بالجانب السابق فى الحقيقة ، تلك الفكرة التى يقدمها الفكر الشيعى والمتعلقة « بالمهدى المنتظر » اذ يعتقد الشيعة أن امامهم الثانى عشر قد اختفى ، وأنه سوف يعود فى زمن ما ليملأ الأرض عدلا ، ولسنا فى الحقيقة بصدد ابداء رأى فى مثل هذه الفترة، ولكن ما يهمنا منها ، هو كونها جعلت الشيعة دائما فى حالة ترقب دائم وطموح مستمر لنظام حكم مثالى ، ومعنى هذا ان أى نظام حكم فى زمن الغيبة ، وهو الزمن الممتد منذ اختفاء « المهدى » وحتى عودته مهما كانت حسناته ، فانه لا يمكن أن يرقى الى مستوى مثل هذا النموذج المثالى .

ثالثا : يقدم الفكر الشيعى أيضا مفهوم « الشهادة » باعتباره يمثل قيمة كبيرة بالنسبة للشيعى ، فطوال تاريخ الشيعة ، كانت الشهادة سلاحهم فى مقابل القوة والسيطرة التى كانت لأعدائهم ، وبعبارة أخرى مثلت الشهادة بالمفهوم الشيعى السبيل الأساسى للبقاء(١٢) .

رابعا : وربما يكون من اهم المفاهيم التى يقدمها الفكر الشيعى ، مفهوم « التقليد » وطاعة الامام ونائب الامام طاعة كاملة

فالفكر الشيعى يضع الأئمة الشيعة فى مكانة سامية للغاية ، ولكن الشيعة لهم اكبر معانى الاجلال والتقدير ، والامام الخمينى هو القائل مثلا : « ان من ضروريات مذهبنا ، أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبى مرسل(١٣) » ، ومثل هذه الطاعة الكاملة واجبة أيضا لدى الشيعة ، لنائب الامام فى « زمن الغيبة » . وهذا المبدأ الشيعى ، يفسر فى الحقيقة ، الى حد ما ، ظاهرة التأثير الطاغى والتجاوب الجماهيرى الكبير من جانب الجماهير الايرانية لتعاليم وتوجيهات الامام الخمينى ، فهذا التجاوب لم يكن من منطلق الالتزام بتعاليم زعيم سياسى ، ترى الجماهير فيها تحقيقا لمصلحتها فحسب، وانما فى المقام الأول من منطلق الالتزام بمبدأ أصيل فى الفكر الشيعى، وتأدية لواجب دينى .

خامسا : أحد الجوانب الأخرى التى تجد جذورها فى تاريخ الشيعة المبكر ، والتى مثلت أحد الأسباب الهامة لعداء رجال الدين فى ايران لنظام الشاه ، وتحركهم هذه ، تلك المتعلقة بالعداء التاريخى الذى يكنه الشيعة لليهود . فهم متهمون بالتآمر على قتل الامام على ، وبطولة الامام فى حمل باب احدى قلاع « خيبر » واستخدامها كدرع فى قتال اليهود ، معروفة ويحفظها أطفال الشيعة، وتتلى فى المآتم الشيعية(١٤) ومنذ عودة الشاه ، وتمشيا مع توجهات نظامه العامة ، اقام علاقات صداقة وطيدة مع اسرائيل ، وتشعبت مجالات التعاون بين البلدين فى عهده ، لتشمل الجوانب العسكرية، والتعاون فى مجال المخابرات ، والمجالات الاقتصادية .. الخ(١٥) والمتتبع لكتابات وتصريحات الامام الخمينى فى فترة ما قبل الثورة ، يجد مسألة الموقف من اليهود ، ومهاجمة نظام الشاه ، من هذه الزاوية ، تمثل محورا اساسيا فى فكره . ففى كتاب « الحكومة الاسلامية » على سبيل المثال يذكر .. لقد بلغ النفوذ الاسرائيلى فى بلدنا حدا لا يطاق ، حتى ان العسكريين الاسرائيليين يتخذون من اراضينا قواعد لهم ، واسواقا لبضائعهم مما سيؤدى الى اندحار اسواق المسلمين تدريجيا(١٦) ، وفى عام ١٩٧٣ ، اصدر الامام الخمينى نداء جاء فيه : « يا شعوب العالم ، الحريصة على قيم الانسانية ، اعلموا أن أمتنا .. ان شعبنا ، يعارض التحالف مع اسرائيل .. وان حلفاء اسرائيل ليسوا منا ، وليسوا من شعبنا ، وليسوا من

علمائنا .. وقرآننا يقضي بالا نركن للكافرين فى مقابل صفوف المسلمين .. هذا هو منطقنا(١٧) » .

وفى اثناء فترة الانتفاضات الثورية ، مثلت هذه القضية ، قضية تحالف الشاه مع اسرائيل ومهاجمته من هذه الزاوية ، أحد المحاور الأساسية فى دعاية الخمينى ورجال الدين بشكل عام .

هذه العوامل المتعلقة ببعض أسس الفكر الشيعى وتاريخه ، مثلت فى الحقيقة عوامل هامة لا يستهان بها فى دعم قيادة رجال الدين ، وبصفة خاصة من زاوية دلالاتها المعنوية .

ثالثا ـ عوامل متعلقة بأزمة قوى المعارضة الأخرى :

لقد اشرنا فى أجزاء سابقة ، وبشكل تفصيلى الى حد ما ، الى غربة قوى المعارضة الرئيسية فى ايران (الجبهة الوطنية ـ تودة ـ تنظيمات العصابات المسلحة) ، وما نود التأكيد عليه هنا ، هو كيف مثلت أزمة هذه القوى وغربتها على هذا النحو ، أحد العوامل الهامة التى أدت الى قيادة الزعامات الدينية للحركة الجماهيرية .

فى مواجهة تراجع دور حزب تودة وتهافته ، وتردد وميوعة الجبهة الوطنية ، كان لابد أن تتقدم قوة أخرى لتملأ فراغ « القيادة السياسية لحركة المعارضة الوطنية لنظام الشاه . ولقد حاولت تنظيمات الكفاح المسلح أن تقدم بعد ذلك مثل هذا البديل ، ولكن رأينا كيف فشلت فى تحقيق ذلك لأكثر من سبب موضوعى . ولقد أتاحت التطورات السياسية فى ايران ، وخاصة بعد « ثورة الشاه البيضاء » عام ١٩٦٣ ، للقيادات الدينية أن تقدم هذا البديل . والحقيقة ان موقف القوى المعارضة من اصلاحات الشاه فى ذلك الوقت ، ذات دلالة بالغة فى هذا المجال ، وبهذا الصدد ، يذكرنا الماركسى الايرانى أنه « فى مواجهة اصلاحات الشاه فى عام ١٩٦٣ ، كانت الأحزاب التقليدية الرئيسية وحزب تودة والجبهة الوطنية » قد فشلت فى معارضة تلك الاصلاحات . لقد أذعن حزب تودة بصفة كاملة وتردد حزب الجبهة الوطنية ، وداعبته فكرة الانضمام الى الحكومة ولم يستطع أى منهما أن ينظم أى معارضة لتلك الاصلاحات . فلقد رحب حزب تودة بها بوصفها « تقدمية » ، وادعى انها تشكل تراجعا من

جانب العالم الامبريالى أمام المعسكر الاشتراكى ، وتم نزع سلاح الجبهة الوطنية ، مادام الشاه ، قد بدأ فى تنفيذ السياسات التى كانت تشكل الأركان الأساسية لبرنامجها(١٨) » .

وفى مواجهة هذا الموقف ، كان قسم من القيادة الدينية ، يتزعمه الخمينى ، هو الذى استطاع أن يعبىء معارضة لهذه الاجراءات .

والحقيقة أن هذه القضية تثير مسألة من أكبر المسائل التى أفضت الى الزعامة الدينية للثورة ، تبلورت خلال فترة الانتفاضات الثورية . لقد بدأت الحركة الجماهيرية وتطورت ، وأصبح واضحا أن شعارها الأساسى هو « أن يسقط نظام الشاه » وأصبح واضحا أن أى شعار آخر يطرح ما دون ذلك ، يعد تخلفا عن حركة المد الجماهيرى ، وتخليا عن مطلبها الأساسى ، فى هذا الاطار ، أثبت تيار الامام الخمينى ، أنه أكثر راديكالية وأكثر حساسية لمطالب الحركة الجماهيرية من كل من حزب تودة والجبهة الوطنية . لقد رفعت الجبهة الوطنية أبان فترة الانتفاضات الشعبية ، شعار العودة الى « الملكية الدستورية » ، وحول هذا الشعار ، كانت قد تجمعت فى الحقيقة كل القوى الرجعية فى ايران . ووضعت الجبهة عدة شروط، تقبل فى حال تحققها التفاوض مع نظام الشاه.أما حزب تودة ، فقد ظل موقفه غامضا الى حد كبير . وفى مواجهة هذا ، رفع الامام الخمينى منذ البداية شعار « الاطاحة بنظام الشاه » وانهاء عصر حكم الأسرة البهلوية ، ولم يتراجع عنه فى لحظة واحدة من لحظات الثورة(١٩) ، وهكذا أصبح واضحا أن الامام الخمينى وتياره، هو القوة الوحيدة التى تتبنى للنهاية مطالب الحركة الجماهيرية وتوجهها فى اطارها .

وبعبارة واحدة ، يمكننا القول ، أن هزيمة قوى المعارضة الرئيسية الأخرى وتهاويها ، أفسحت الطريق واسعا أمام الزعامة الدينية للثورة .

رابعا ــ عوامل متعلقة بالقاعدة الاجتماعية لرجال الدين :

الحقيقة أن الحديث عن قاعدة اجتماعية أو طبقية لقوة سياسية أو حزب معين ، يثير مشاكل منهجية وعملية عديدة ، ليس

هنا مجال الخوض فيها ، ولكننا بشكل مبدئي ، يمكن أن نحدد معيارين لهذا التحديد .

الأول : الانتماء الطبقي المباشر لأفراد الحزب أو القوة السياسية ؛ وبعبارة أخرى ، الى أي الطبقات الاجتماعية في المجتمع ينتمي هؤلاء ؟

الثاني : الطبقات الاجتماعية في المجتمع التي تساند حركة هذا الحزب أو القوة السياسية ، هذه المساندة التي قد تعود الى علاقات ارتباط تاريخية أو مصلحية .. الخ .

ومن الواضح أنه حتى هذين المعيارين ، لا يمكن التوصل الى تحديدهما بسهولة ، اذ يحتاج ذلك الى دراسة معمقة ، سواء للأوضاع الطبقية في المجتمع بشكل عام ، أو لحالة حزب أو قوة معينة .

واذا كانت القضية بمثل هذه الصعوبة بشكل عام ، فانها فيما يتعلق بالقاعدة الاجتماعية للمؤسسة الدينية في ايران ، تصبح أكثر صعوبة ، لأكثر من اعتبار :

ـ انه لا يتوافر لدينا معلومات دقيقة حول الأصول الاجتماعية والانتماءات الطبقية لأفراد المؤسسة الدينية

ـ حقيقة أن رجال الدين في ايران ، لا يطرحون برنامجا اقتصاديا واجتماعيا واضحا ، يحدد هوية الطبقات الاجتماعية التي يتبنون مصالحها على وجه التحديد .

ـ حقيقة أن حركة المؤسسة الدينية في ايران ، استندت الى قاعدة اجتماعية واسعة، تضم شرائح وطبقات متعددة، بل ومتناقضة ورغم هذه الملاحظات ، يمكننا بشكل عام أن نورد الملاحظات التالية :

١ ـ حقيقة أن جانبا كبيرا من افراد المؤسسة الدينية في ايران ، هم ملاك ارض ، وان كنا لا نملك احصاءات دقيقة حول توزيع هذه الملكيات ، الا اننا نشير الى البيانات التي تورد ، أن المؤسسة الدينية في ايران ، امتلكت نسبة ٢٪ من مجموع الأراضي الزراعية في ايران .

٢ ــ حقيقة أننا رغم أن رجال الدين فى ايران ، لا يطرحون برنامجا واضحا بالنسبة لأوضاع الفلاحين وشرائح البرجوازية الصغيرة فى ايران ، الا أن عدم تسيس الفلاحين بالذات ، وعدم وجود تواجد سياسى للقوى الأخرى فى أوساطهم ، جعل منهم ، ومن البرجوازية الصغيرة ، التائهة فى خضم التناقضات الاجتماعية ، رصيدا « جماعيا ، احتياطيا » لحركة المؤسسة الدينية .

٣ ــ ربما تكون النقطة الأساسية بهذا الصدد ، هى علاقة المؤسسة الدينية « بالبازار » .

لقد أشرنا سابقا ، الى وضع « البازار » فى اطار التشكل الطبقى فى ايران فى فترة حكم الشاه ، وما نريد التأكيد عليه هنا ، هو أن « البازار » مثل فى التطورات الاجتماعية والسياسية المعاصرة فى ايران ، قوة اجتماعية وسياسية ذات أهمية كبيرة ، فاذا قرروا اغلاق دكاكينهم احتجاجا على أمر من الأمور ، كان ذلك بمثابة نوع من الاضراب العام ، وأصابوا الحياة الاقتصادية بالشلل(٢٠) والمسألة الهامة هنا ، هى تلك الصلة التاريخية الوثيقة بين « البازار وبين » رجال الدين ، والتأثير الكبير للبازار على حركة رجال الدين ، فمن المعروف تاريخيا فى ايران أن شكوى « البازار » من أوضاع معينة ، سرعان ما كانت تسرى الى رجال الدين ، الذين يصدرون بدورهم الفتاوى المناسبة لذلك ، ويمكن تفسير هذا الوضع فى ضوء حقيقتين هامتين :

الأولى : حقيقة أن « البازار » يشكل ما يقرب من ٨٠٪ من مصدر عائدات رجال الدين ، ويمول الآلاف من مشايخ الجوامع وقادة المواكب الذين يمكنهم تعبئة السكان(٢١) .

الثانى : ما يرصده البعض من « تدين » شديد لمالكى « البازارات » وحساسيتهم الشديدة لاجراءات الشاه التحديثية(٢٢).

وفى ضوء هذه الحقائق ، يمكن القول أنه فى ظل غضب « البازار » من الأوضاع الاجتماعية وسياسات نظام الشاه ، وفى ضوء هذه الحساسية التاريخية لمطالب « البازار » ووضعه ، مثل

هذا التحالف الاجتماعى بين « البازار » ورجال الدين ، واحدا من اكبر العوامل الفاعلة فى احداث الثورة الأخيرة .

ويهمنا ان نؤكد على ان هذه الشرائح الاجتماعية ، وهى كلها شرائح اضيرت بشدة من جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ظل حكم الشاه ، كان يمكن ان تشكل قاعـــدة اجتماعية لاية قوة سياسية أخرى ، لو كانت قوة فاعلة فى ايران ، ولـــكن خصوصية الفكر الشيعى فى ايران ، وأزمة القوى الأخرى .. الخ كلها عوامل، جعلت منها ، قاعدة اجتماعية لحركة رجال الدين بالأساس .

خامسا ــ عوامل متعلقة ببعض خصائص المجتمع الايرانى :

بالاضافة الى العوامل السابقة ، يضيف الأستاذ حازم صاغية فى كتابه « صراع الاسلام والبترول فى ايران » عاملين آخرين أديا الى زعامة رجال الدين بالثورة ، وهما متعلقين ببعض خصائص المجتمع الايرانى فى ظل حكم الشاه .

الأول : انه اذا كانت ايران مجتمع « التناقضات » ، وهذه التناقضات أعقد من أن تكون فقط بين طبقة وطبقة أو قومية وقومية، فانه يبدو أن التشابك بين هذه التناقضات ، تناقضات المنـــاطق والطوائف والطبقات والقوميات ، يساعد على ابراز الوعى الدينى بوصفه يقدم « حلا » ينطوى على قدرة كبيرة للقفـــز فوق هـــذه التناقضات فى بلد يعج بها(٢٢) ، وفى مجتمع يشكل مسلموه ٩٥٪ من سكانه ، وشيعيوه ما يقارب ٩٠٪ ، يقدم الدين ، بديلا توحيديا للتجزئة القومية.

الثانى : لقد أشرنا فى جزء سابق الى ظاهرة الهجرة المتزايدة التى شهدها المجتمع الايرانى ، وظاهرة « مركزية المدن » ، ويطرح حازم صاغية الدلالة الاجتماعية لهذه الظاهرة ، وأثر ذلك على سيادة « الحل الدينى » فيذكر : « .. يبدو المجتمع الايرانى كالمشاه الذين لا يصلون ، فربع هذا المجتمع مهاجر ، ونصف المهاجرين ينتهون عاطلين عن العمل ، تضاف اليهم قبـــائل صغيرة متنقلة يصـــعب احصاؤها ، وهذه الحـــركة السريعة والعميقـــة بموازاة الحركة السريعة والعميقة للرأسمالية فى ايران ، تقلل من الارتباط بالأرض،

وتضرب الولاءات المكانية والزمانية باتجاه حلول غير واعية ، يزيد الانسداد الاجتماعى منها . وفى هذا الاطار ، تبرز الكونية الدينية اقدر ما تكون على التخاطب مع شعب علاقته بالارض والانتاج موسمية ومؤقتة وعارضة(٢٤) » .

سادسا ــ عوامل متعلقة بشخصية الامام الخمينى :

من بين الموضوعات العديدة التى اثارت انتباه المتابعين لتطورات أحداث الثورة الايرانية ، ظاهرة الامام الخمينى ، الذى استطاع وهو فى منفاه أن يجمع الحركة الجماهيرية حول شخصه ، بحيث كان بمقدوره أن يحرك المظاهرات والاضرابات الضخمة من خلال بياناته وتصريحاته .

والحقيقة أن شخصية الامام الخمينى بحد ذاتها ، تقف احد العوامل المفسرة لظاهرة الزعامة الدينية للثورة ، ولعل القضية الاساسية بهذا الصدد ، أن الامام الخمينى مثل عامل توحيد للقيادات الدينية بحيث التف الجانب الاعظم من هذه القيادات حول زعامته ، ومثل من ناحية أخرى شخصية اجتمعت حولها ومن زوايا متفرقة الحركة الجماهيرية الايرانية .

ولقد لخص أحد الدارسين الايرانيين (أحمد سلاميتان) هذه القضية فى تركيز شديد على النحو التالى :

« .. ان الامام الخمينى بالنسبة الى ايران لا يمثل وجها واحدا ، بل يجمع وجوها ثلاثة عرفنا فى الماضى أمثلة على كل منها ، لكنها بقيت ضعيفة لأن كل وجه لم يكن يغطى الوجهين الآخرين .

● ان الامام فى الدرجة الأولى ، مرجع تقليد ، وكان وما يزال لدينا الكثيرون أمثاله ، لكن أيا من هؤلاء لم تكن له أهمية الخمينى على رغم كثرة عدد المقلدين .

● ان الامام ثانيا ، هو رجل دين مسيس ، وفى تاريخنا نماذج مماثلة تمتعت بنوع من الشعبية لكنها لم تكن مرجع تقليد .

● ان الامام ثالثا ، هو قائد معركة الاستقلال والتحرر .

ويمكن القول اذن انه وريث انواع ثلاثة من الشخصيات ، مصدق والامام الشيرازى وآية الله كاشانى .

وهذا التماثل بين الوجوه الثلاثة خلق فى مجتمعنا ثورة تعبوية ومحور استقطاب هائل ، فبات كل فرد مشدودا الى الخمينى من زاويته الخاصة ، ونظرا لأن مركز الجاذبية صار واحدا بالنسبة الى المثقف الذى يريد تحقيق الاستقلال والحرية بحسب مفاهيمه ، والمتدين المؤمن الذى يتبع مرجع تقليده ، ورجل الدين المناضل ، فان كل ذلك خلق عامل توحيد يشكل العمود الفقرى لوحدتنا(٢٥) » .

وبعد استعراض هذه العوامل ، يهمنا أن نؤكد أن أيا منها لا يقف بمفرده مفسرا لظاهرة الزعامة الدينية للثورة ، ولكن هذه العوامل فى مجموعها ، وفى آن واحد ، هى التى أفضت الى هذه الظاهرة ، التى لم يعرفها تاريخ الثورات ، ظاهرة الزعامة الدينية للثورة الشعبية فى ايران . هذه الزعامة التى برزت وتبلورت فى خضم الحركة الجماهيرية العارمة ، التى أسقطت عهد حكم أسرة بهلوى فى ايران ، لتسدل الستار بذلك على فترة طويلة من التاريخ الايرانى ، وليعد المسرح لاستقبال عهد جديد .

انهيار نظام الشاه .. وتساؤلات لابد منها :

لقد أثار سقوط نظام الشاه ضجة لم تصاحب سقوط أى نظام آخر فى عقد السبعينات ، ومع سقوط نظام الشاه ، وتسلم رجال الدين مقاليد السلطة فى ايران ، ثارت عشرات التساؤلات ، وسوف نعرض فيما يلى لثلاثة من هذه التساؤلات ، والتى تمثل فى اعتقادنا أهمها :

التساؤل الأول : أول ما أثاره سقوط نظام الشاه من تساؤلات متعلق بكيف انهار النظام ، وانهارت المؤسسة العسكرية بالذات بهذه البساطة ؟

وبادىء ذى بدء لا شك أن عنف الحركة الجماهيرية وشمولتيها تقدم جانبا كبيرا من الاجابة على التساؤل ، الا أن دراسة ميكانيزم الاستقرار السياسى فى عهد الشاه ودلالته ، يقدم الجانب الباقى من الاجابة .

لقد اعتمد الاستقرار السياسى فى عهد الشاه ، الى مجموعة محددة من العوامل التى عرضناها فى ثنايا البحث ، والتى يمكن اجمالها فيما يلى :

- جهاز قمع قوى وصارم، لا يترك مجالا فى ايران الا ونفذ اليه.
- هيمنة مطلقة لجهاز الدولة ، وبصفة خاصة من زاوية دور هذا الجهاز الاقتصادى ، والذى خلق قوة ومركز كافة الطبقات والقوى .
- تقليم أظافر قوى المعارضة باستمرار ، وشل فاعلية المؤسسات السياسية فى البلاد .
- الاعتماد على مساندة قوى كبرى (الولايات المتحدة) للنظام.

والحقيقة أن الجزء الأكبر من هذه العوامل ، فى حين مثلت عوامل استقرار للنظام ، الا أنها مثلت فى ذات الوقت عوامل ضعف قاتلة وذلك من ثلاث زوايا بصفة أساسية :

أولا : انها أفضت فى النهاية الى اكتساب النظام لعداء كافة الطبقات فى المجتمع ، بما فى ذلك شرائح البرجوازية الايرانية ذاتها، بحيث عندما آل النظام للسقوط ، لم يكن هناك قوة واحدة فى المجتمع يعنيها الدفاع عنه لايقائه .

ثانيا : أنه برغم الدور الذى لعبته أجهزة القمع ، وبصفة خاصة القوات المسلحة والسافاك ، الا أن تربية هذه الأجهزة على الولاء أولا وأخيرا لشخص الشاه ، جعل من السهل انهيارها ، عندما اهتز عرش الشاه ذاته وآل للسقوط .

ثالثا : أن هذه الوصفية ، حالت دون أية قدرة للنظام على المناورة وايجاد البدائل الملائمة. بهذه الاعتبارات الثلاثة ، بالاضافة الى تخلى الولايات المتحدة عن النظام فى النهاية ، بالاضافة أيضا وفى المقام الأول لعنف الحركة الجماهيرية وشموليتها ، يمكن فهم سقوط النظام بهذه الكيفية وبهذه السرعة .

التســـاؤل الثانى :

ثانى التساؤلات الكبرى التى اثارها سقوط النظام ، والذى اثار حيرة البعض ، متعلق بسرعة تخلى الولايات المتحدة عنه ، وعدم استعدادها للقيام بأى عمل جدى لحمايته .

ولا يبدو فى الحقيقة ان فى الأمر اية غرابة ، وذلك لاعتبارين بصفة أساسية :

أولا : انه يشك ابتداء ، فى ضوء كيفية اندلاع الثورة وعنفها ووضوح مطالبها ، بانه كان بمقدور الولايات المتحدة ان تفعل شيئا ذا قيمه لحماية النظام .

ثانيا : انه فى اغلب الظن ، لم يكن للولايات المتحدة اية رغبة فى الابقاء على النظام . ذلك أنها وقفت بجانبه ودعمته بكل سبل الدعم الممكنة ، حين كان بمقدوره أن يلعب دورا فعالا فى حمـــاية مصالحها فى المنطقة ، أما وقد بات واضحا أنه سوف يصـــبح من المستحيل الاستمرار فى لعب ذات الدور وبذات الـــكيفية ، فقـــد فقد مبرر الابقاء على النظام من زاوية المصالح الأمريكية .

يضاف الى هذا ، أنه رغم خسارة الولايات المتحدة برحيل الشاه ، الا أنها كانت واعية منذ البداية بأن القيـــادات الجـــديدة سوف تلعب بعض الأدوار التى يمكن أن تصب فى النهاية فى دائرة المصالح الأمريكية ، فقد كان يمكن التنبؤ ببساطة على سبيل المثال بطبيعة الدور الذى سوف تلعبه هذه القيادات ، فيما يتعلق بالدور السوفيتى فى المنطقة .

التساؤل الثالث :

ثالث التساؤلات التى أثارتها الثورة ، متعلق بدور الفلاحين فيها . فبرغم شمولية حركة الثورة ، ومشاركة فئات عديدة فيها ؛ الا أنها فى النهاية كانت ثورة « مدينية » بمعنى أن عمودها الفقرى وقوتها الضاربة ، تمثلت فى طبقات المدينة بالأساس ، فى حين أنه لم يسمع طوال فترة الانتفاضات الصاخبة عن دور للفلاحين أو مشاركة لهم فى الأحداث .

ولقد قدم البعض تفسيرات عديدة لغياب دور الفلاحين فى الثورة، ربما يكون فى مقدمتها ما يلى :

اولا : انه لم توجد فى الريف الايرانى طبقة قوية من الملاك تتمتع بروابط دولية ، وبوعى طبقى يمكنانها من مقاومة نظام الشاه .

ثانيا : تشتت القرى جغرافيا ، والتهديد المتواصل الذى شكلته غارات القبائل وغياب الفلاحين المتوسطين ، بالاضافة الى أن التعاون بين القرى كان متينا بسبب النقص فى المياه ، الامر الذى زاد تاريخيا من صعوبة قيام اية مجموعات انفصالية بأى تمرد .

ثالثا : وربما يكون من الاهم العوامل المفسرة لغياب دور الفلاحين فى الثورة على الاطلاق ، غياب الوعى السياسى فى الريف ، وغياب اى تواجد لاية قوة معارضة سياسية فى البلاد ، وغياب برنامج محدد تطرحه اية قوة لحل مشاكل الريف ابتداء .

ان الفلاحين فى اى مجتمع ، مثلهم مثل شرائح البرجوازية الصغيرة ، فى حالة تغيير او ثورة ، اما أن تقودهم البرجوازية ، وأما أن تقودهم البروليتاريا . وفى حالة ايران تاريخيا ، لا برجوازية مصدق استطاعت قيادتهم ، ولا بروليتاريا تودة استطاعت أن تقوم بالمهمة . وظل الفلاحون بهذا الشكل ، دائما خارج دائرة العمل السياسى .

هوامش الفصـــل الثالث :

(١) من أمثلة هذه الخطابات ، ما كتبه مجموعة من الكتاب والشعراء ، والذى تضمن نقداً عنيفا للهجمات التى يشنها النظـام على حرية الفنان والأنشطة التى يقوم بها المثقفون ، وطالبوا برفع الحظر على « رابطة الكتاب الايرانيين » وانهاء الرقابة . ومن امثلتها ايضا ، الخطاب الذى كتبه عدد من زعماء « الجبهة الوطنية » ووجهوه للشاه يطالبونه فيه باحترام الدسـتور الايرانى احتراما حقيقيا « اذا ما كان يريد انقاذ البلاد من الصعوبات التى تهـدد مسـتقبله » .

(٢) لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد يمكن مراجعة :

— **«Islamic Republic of Iran, Problems and Perspectives»**, friedich ebert stiftung-No. 87, December 1980, p. 13.

(٣) طلال مجذوب : **ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ١٩٠٦ — ١٩٧٩** بيروت : دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٨٠ ص ٤١٦ — ٤١٨ .

(٤) بصدد تفاصيل ما حدث اثناء هذه الايام الثلاثة الحاسمة فى الثورة ، يمكن مراجعة :

— طلال مجـذوب : **المرجع السـابق** مباشرة — ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

— يرفند ابرهميان : حركة حرب العصابات ١٩٧١ — ١٩٧٧ فى « **ايران — ١٩٠٠ — ١٩٨٠** » الطبعة الأولى (بيروت — مؤسسة الأبحاث العربية ، أبريل ١٩٨٠) .

(٥) علماء الدين فى المذهب الجعفرى الشـيعى السـائد فى ايران ، ليسوا فى الحقيقة سوى أولئك الذين أتموا دراسـاتهم الدينية على كافة المستويات ، وحصلوا على الاجازة » من احـد المجتهدين بتعليم الدين والافتاء فيه ، وتأليف « رسالة » بحيث بات

من حق جمهـــور المؤمنين تقليدهم فى المسائل الفرعية . انظـــر فى ذلك .

ـ عرض كتاب مهدى مظفرى « ايران » ـ **مرجع ســـابق** ـ ص ١٣٠ .

(٦) انظر فى ذلك .

فريد هوليداى : مقدمات الثورة .. **مرجع سابق** ـ ص ٧٢

(٧) انظر فى ذلك :

ـ صابر نيبكين : ايران ـ الثورة المترعرعة ـ مرجـــع سابق ـ ص ٦٣ ـ ٦٤ .

ـ حازم صاغية : صراع الاسلام والبترول فى ايران ـ الجذور الدينية للمشكلة ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق ـ ص ٥** .

ـ « أجهزة الكومبيوتر تختار الأمير رضا لانقاذ ايران من سياسة والده » ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع ســـابق ـ ص ١٠٥** .

(٨) بهذا الصدد ، يمكن مراجعة :

ـ « الشاه يربح حرب الشوارع » . فلسطين الثـــورة ، **مرجع سابق ـ ص ٣٤** .

ـ « تحليل لخلفيات الاضطرابات الأخـــيرة فى تبريز » ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق ـ ص ٨٨ ـ ٨٩** .

فريد هوليداى : **مرجع سابق ـ ص ٢٩٨** .

(٩) ، (١٠) **المرجع السابق مباشرة ـ ص ٢٩٩** .

(١١) عرض كتاب مهدى مظفرى « ايران » ـ فلســـــطين الثورة ـ **مرجع سابق ـ ص ١٣٠** .

ـ وأنظر ايضا .

ـ نبيل سليمان حيدر : الحدث الايرانى : ابن خلدون وآية الله الخمينى ، دولة ، ثورة ، سنية ـ جريدة « **النهار** » **البيروتية** .

ـ عدد ١٩٧٩/١/٢٨ ـ ص ٧

(١٢) ابراهيم الدسوقى شتا : الثورة الايرانية .. **مرجع سابق** ـ ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(١٣) **انظر فى ذلك** .

ـ الامام الخمينى : الحكومة الاسلامية ـ اعداد وتقديم : د. حسن حنفى ـ الطبعة الأولى (القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٩) .

ـ السيد زهرة : ثورة ايران : بين المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية ـ **الأهرام** ـ عدد ١٩٨٠/١/٢٥ ص ٦ .

(١٤) « تأملات فى المسألة الايرانية ـ كل من عليها شاه » .
ـ فلسطين الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ٦٦ .

(١٥) بخصوص أبعاد العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية فى عهد الشاه ، يمكن مراجعة .

ـ فريد هوليداى : مقدمات الثورة ـ **مرجع سابق** ـ ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ .

ـ « حول العلاقة الخاصة بين ايران واسرائيل » ـ جريدة « **المحرر** » ـ عدد ١٩٧٣/٢/١٦ .

ـ شحادة موسى : **علاقات اسرائيل مع دول العالم ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠** ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ سلسلة كتب فلسطينية (٣٣) ـ بيروت ـ آيار (مايو) ١٩٧١ .

(١٦) الامام الخمينى : الحكومة الاسلامية ـ **مرجع سابق** ـ ص ١١٤ .

(١٩) جريدة الشرق — السنة الأولى — العدد (٩) ، — ١٠/١٢/١٩٣٠ — ص ١ .

(٢٠) صبرى عيسى : ايران : الثورة المزمعة — **مرجع سابق** — ص ٥٢ .

(٢١) بيد أنا فى الحقيقة لن نؤكد أن هذا الموقف هو موقف الامام الخمينى والثيار يؤيده داخل جبهة رجال الدين ، ذلك أن ثمة تيار آخر نبتى نجد معبراً يقوم بشكل عام على المطالبة باصلاحات معينة فى اطار النظام القائم ، ونقصد به على وجه التحديد ، تيار آية الله شريعة مدارى — انظر فى ذلك : فلسطين الثورة — **مرجع سابق** — ص ٧٧ .

— ورغبة الشاه فى الهدنة ، كانت حلم ليلة صيف ، فلسطين الثورة — **مرجع سابق** — ص ١١٠

« توضيح من رجال الدين الايرانيين » — فلسطين الثورة — **مرجع سابق** — ص ١٠١ .

(٢٠) انظر فى ذلك :

حربى محمد : تطور الحركة الوطنية فى ايران .. **مرجع سابق** ص ١٠ — ١١ .

(٢١) انظر فى ذلك :

— A.H.H. Abidi : **op-cit.**, p-141.
— DonA. shanche : Iran's bayar Reveals power. International Herald Tribune, 16 January 1979.

— « أزمة ايران — الأبعاد الاقتصادية » — **الاقتصاد العربى** (لندن) — العدد (٣٠) ، ديسمبر ١٩٧٨ — ص ٥٧ .

(٢٢) فريد هوليداى : مقدمات الثورة . **مرجع سابق** — ص ٣٠٠ .

Abidi : **op-cit.**, p-142.

(٢٣) حازم صاغيه : صراع الاسلام والبترول فى ايران — مرجع سابق — ص ٣١ .

(٢٤) المرجع السابق — ص ٣٩ .

(٢٥) ميشال نوفل : ايران فى مواجهة أزمتها الداخلية (٢) — الخطر فى عودة الانقطـــاع بين رجال الدين والمثقفين — النهـــار البيروتية — عدد ١٩٨٠/٦/١٦ — ص ١١ .

الفصل الرابع
تطورات مابعد الثورة

لا شك أن نجاح الثورة الايرانية فى الاطاحة بنظام الشاه بكل ما كان يمثله هى خطوة تاريخية كبرى بأى مقياس . ورغم أن هدأت فترة التفجر الثورى وأرسى النظام الجديد دعائمه ، إذا بنا ، على بساط البحث مجموعة من التساؤلات تدور فى مجملها حول تساؤل كبير أساسى : ما الذى يمكن أن يقدمه الزعماء الدينيون أو بعبارة أخرى ، ما الذى سوف يفعله القادة الجدد حيال الأزمة المتقلة التى خلفها نظام الشاه ، والى أى حد سوف ينجح هؤلاء فى التعامل مع مشكلات الشعب الايرانى العديدة التى ثار من اجلها ؟

ولا شك أن محاولة تقديم اجابات حاسمة لهذه التساؤلات وغيرها ليست بالأمر الهين ، خصوصا اذا اخذنا فى الاعتبار أن الشعارات التى أعلن عنها الزعماء الدينيون ليست فى التحليل الأخير معيارا يقاس عليه عند محاولة الاجابة .

ورغم هذا ، ففى اعتقادنا ان بالامكان تقويم حكم رجال الدين فى ايران تقويما موضوعيا استنادا الى اعتبارات ثلاثة :

أولا : أن لدينا تراكما لخبرة عديد من التجارب الثورية فى بلدان العالم الثالث ، والتى تشبه ، فى بعض الجوانب على الأقل ، الخبرة الايرانية .

ثانيا : أنه اذا كانت أيديولوجية قادة اى نظام تعد احد العوامل الأساسية التى تحدد توجهات النظام وحدود الاجراءات الاصلاحية التى يمكن أن يتخذها ، فلا شك أن أيديولوجية الزعامات الدينية فى ايران وفكرها واضحة الى حد كبير .

ثالثا : أنه قد مضت ثلاث سنوات حتى الآن بعد الثورة ، ورغم أن هذه الفترة ليست كافية بحد ذاتها للحكم القاطع على تجربة النظام الجديد فى الحكم ، الا انها يمكن بالتأكيد ان تقدم لنا المؤشرات العامة الصحيحة لمجمل توجهات النظام وحدود الاصلاحات التى يمكن أن يقوم بها .

انطلاقا من هذا ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نقدم عرضا موجزا الى حد كبير لاهم تطورات ما بعد الثورة فى ايران ، وسوف

نعرض على وجه التحديد لهذه التطورات فيما يتعلق بثلاثة جوانب اساسا :

أولا : أهم ملامح النظام الجديد ، وبصفة خاصة طبيعة المؤسسات الجديدة التى أرسيت دعائمها .

ثانيا : مدى نجاح القيادة الدينية فى ايران أو فشلها فى التعامل مع أبرز مشاكل المجتمع الايرانى .

ثالثا : أوضاع القوى السياسية المختلفة فيما بعد الثورة ، وتطور الصراع السياسى .

المبحث الأول

ملامح النظام الجديد

لا شك أن أولى المشاكل الكبرى التى كان على قادة النظام الجديد حلها ، مشكلة تحديد المؤسسات الجديدة التى سوف تتولى قيادة عملية التغيير فى المرحلة المقبلة والتى سوف تشكل فى النهاية أبرز ملامح النظام الجديد .

وبادىء ذى بدء ، ينبغى الاقرار بأن القيادات الدينية وحتى تسلمها مقاليد السلطة فى ايران ، لم تكن تقدم تصورا محددا لطبيعة « الاطار المؤسسى » للنظام الجديد ولا لطريقة ارساء قواعده . الا أن هذه القيادات ، وعلى امتداد الفترة الماضية ، استطاعت أن تتخذ خطوات أربع أساسية فى هذا الاتجاه . فقد تم فى البداية اعلان الجمهورية الاسلامية ، ثم تلا ذلك اقرار الدستور الجديد ، والذى أعقبه انتخابات رئاسة الجمهورية ، ثم تشكيل البرلمان .

١ ــ اعلان « الجمهورية الاسلامية » :

فى أواخر مارس عام ١٩٧٩ ، تم طرح اعلان « الجمهورية الاسلامية » للاستفتاء العام . وبناء على نتيجة الاستفتاء الذى استمر لمدة يومين ، والتى أسفرت عن اعطاء ٩٧٪ من الذين شملهم الاستفتاء أصواتهم للجمهورية ، أعلن الامام الخمينى اعتبار أول ابريل يوم « الجمهورية الاسلامية » فى ايران .

ولقد أثار اعلان « الجمهورية الاسلامية » فى ايران تحفظات عديدة من جانب عديد من القوى والجماعات السياسية(١) .

فمنذ البداية ، تحفظ آية الله شريعة مدارى بشدة على طريقة

الاستفتاء على الجمهورية . وتمثل اعتراضه الاساسى فى انه لم يعط للايرانيين اى اختيار آخر سوى « الجمهورية الاسلامية » .

اما القوى والجماعات المعارضة الاخرى فى المجتمع ، فقد جاء اعلان الجمهورية بمثابة اول اجراء كبير مخيب لآمالهم . فلقد التقت هذه القوى مع القيادة الدينية فى لحظة الثورة على امل ان يتاح لها فى ظل النظام الجديد قدر اكبر من حرية الحركة . الا ان اعلان « الجمهورية الاسلامية » مثل مؤشرا كبيرا لتوقع عدم تحقق هذا الهدف فى المستقبل .

فقادة الجبهة الوطنية من جانبهم ، اعتقدوا أن تحالفهم مع رجال الدين سوف يكون مقدمة لارساء قواعد نظام يتم التوفيق فيه بين المبادىء الديمقراطية الليبرالية والمبادىء الاسلامية ، وبعبارة أخرى ، طرحت الجبهة الوطنية بعد الثورة ، شعار تأسيس « جمهورية اسلامية ديمقراطية » ، الا ان اعلان « الجمهورية الاسلامية » جاء ليمثل رفضا قاطعا لهذا الشعار . ومن هذا المنطلق ، جاء تحفظ الجبهة الوطنية على هذه الخطوة .

اما الجماعات اليسارية (باستثناء حزب تودة) فقد نبع تحفظها الأساسى ، من اعتقادها بأن هذه الخطوة تعد بمثابة مقدمة لفرض سيطرة مطلقة لرجال الدين ، الأمر الذى ترفضه هذه الجماعات مقدما . بالاضافة الى تناقض صيغة « الجمهورية الاسلامية » مع منطلقات هذه الجماعات الأيديولوجية بطبيعة الحال .

٢ ـ اقرار الدستور :

يمكن اعتبار اقرار دستور الجمهورية الاسلامية أهم خطوة اتخذها النظام الجديد على اعتبار انه يضع أسس الملامح العامة للنظام . وقد تم انتخاب « مجلس للخبراء » فى مطلع اغسطس عام ١٩٧٩ ، وتولى اعداد صيغة الدستور التى طرحت للاستفتاء العام فى مطلع ديسمبر من نفس العام .

ومنذ البداية ، اعترضت فئات وقوى عديدة فى المجتمع على طريقة اعداد الدستور . وتمثل وجه الخلاف الأساسى فى أن عديدا

من هذه القوى ، وفى مقدمتها شريعة مدارى ومؤيديه ، وتنظيمى « مجاهدى الشعب » و « مجاهدى الشعب » وعددا من الأحزاب الأخرى ، كانت ترى ضرورة أن يقوم باعداد الدستور « جمعية مؤسسة » منتخبة مباشرة لجميع الاتجاهات ، ورفض أن يقوم « مجلس الخبراء » بذلك على اعتبار انه سوف يكون ممثلا لرجال الدين فقط ، بما يعنيه ذلك من تبعات عديدة ، سوف تعكسها صيغة الدستور(٣) .

وبعد أن أصبح « مجلس الخبراء » صيغة الدستور ، ثارت اعتراضات أكبر على عديد من مواده ، وعلى هذا الأساس ، قاطعت هذه القوى ، بالاضافة الى قوى أخرى فى مناطق الأقليات فى كردستان وبلوشستان وتركمان ، عملية الاستفتاء على الدستور(٣) .

والحقيقة أن المنهج الأساسى للدستور الايرانى الذى تم اقراره ، هو بتلك السلطات الواسعة التى وضعها فى يد رجال الدين فى مواجهة القوى والتيارات الأخرى ، الأمر الذى يمكن تبينه من أمور ثلاثة تضمنها الدستور :

أولا : اقرار الدستور لمفهوم « ولاية الفقيه » والصلاحيات الواسعة التى منحها « للقائد » أو « مجلس القيادة » الذى يمكن أن يقوم مقامه . فلقد حددت المواد من ١٠٧ حتى ١١٢ ، وضع وصلاحيات « القائد الأعلى » أو « مجلس القيادة »(*) . هذه الصلاحيات تتضمن أمورا عديدة من بينها : تعيين أعضاء مجلس الوصاية ، تعيين أعلى منصب قضائى فى الدولة ، تعيين وعزل قادة القوات المسلحة ، عزل رئيس الجمهورية ..الخ(٤) .

(*) نص مواد الدستور التى تضمن صلاحيات « القائد » أو « مجلس القيادة » والتى يتضمنها الفصل الثامن هى على النحو التالى :

المادة ١٠٧ : « اذا عرفت وقبلت الأكثرية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة أحد الفقهاء جامعى الشرائط المذكورة فى المادة الخامسة من هذا الدستور كما هو حادث بالنسبة للمرجع الدينى الكبير ، قائد الثورة الاسلامية ، آية الله العظمى الامام الخمينى ، تكون لهذا القائد ولاية الأمر ، وكافة المسئوليات الناشئة عنها ، وفى غير هذه الحالة ، فان (الخبراء) المنتخبين من قبل الشعب =

ثانيا : ما نصت عليه المواد من ٩١ — ٩٩ من الدستور ، من تكوين « مجلس للوصاية » من ست شخصيات دينية وستة محامين مسلمين متخصصين فى مختلف افرع القانون . تكون مهمته البت فى مد تمشى القواعد والقوانين مع المبادىء الاسلامية(٥) .

ثالثا : بالرغم من ان المادة (٢٤) من الدستور ، نصت على حرية الصحافة والنشر ، الا انها جعلت ذلك مرتبطا بالتزام الصحف والمطبوعات بالتعاليم الاسلامية . وبالرغم من ان المادة (٢٦) من الدستور ، قد نصت على كفالة حرية تكوين الاحزاب والجماعات والجمعيات السياسية ، الا انها اشترطت ايضا ضرورة التزامها « بمبادىء الحرية والسيادة والوحدة الوطنية والتعاليم الاسلامية(٦) » .

ومن الواضح أن هذه المواد فى مجموعها ، تعطى للقيادات الدينية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سلطات واختصاصات لا حد لها . فالمواد التى تنص على صلاحيات « القائد » أو « مجلس

= يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فاذا وجدوا أن مرجعا واحدا يملك ميزة خاصة للقيادة فانهم يعرفونه باعتباره قائدا للشعب ، والا فانهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع جامعى الشرائط باعتبارهم أعضاء فى « مجلس القيادة » ويعرفونهم للشعب .

المادة ١٠٨ : يعد القانون المتعلق بعدد وشروط الخبراء وكيفية انتخابهم ، والنظام الداخلى لاجتماعات مجلس الخبراء بالنسبة للدورة الأولى بواسطة الأعضاء الفقهاء فى (مجلس المحافظة على الدستور) وبأكثرية آرائهم ويصادق عليه قائد الثورة الاسلامية . وبعد ذلك فان أى تغيير أو اعادة نظر فى هذا القانون يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء .

المادة ١٠٩ : شروط وصفات القائد أو أعضاء (مجلس القيادة) هى :—

١ — الصلاحية العلمية والتقوى اللازمة للافتاء والمرجعية.

٢ — الرؤية السياسية والاجتماعية والشجاعة الكافية والقدرة والادارة الكافية للقيادة .

القيادة ، تعطى لرجال الدين السيطرة المباشرة على الأجهزة والمؤسسات الرئيسية فى البلاد ، بالاضافة الى انه تحت شعار « مجلة تعليم الاسلام » يمكن لرجال الدين — دستوريا — اتخاذ كافة الاجراءات ضد الصحف والأحزاب والجماعات المعارضة(٧) .

المادة ١١٠ : وظائف وصلاحيات القيادة هى :—

١ — تعيين فقهاء (مجلس المحافظة على الدستور) .

٢ — نصب أعلى مسئول قضائى فى الدولة .

٣ — القيادة العامة للقوات المسلحة بالطريقة التالية :—

(أ) نصب وعزل رئيس أركان الجيش .

(ب) نصب وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.

(ج) تشكيل مجلس الدفاع الوطنى الأعلى مؤلفا من سبعة اعضاء من التالية أسماؤهم : رئيس الجمهورية — رئيس الوزراء — وزير الدفاع — رئيس أركان الجيش — القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية — عضوين مستشارين يعينهما القائد .

(د) تعيين قادة القوات الثلاث باقتراح مجلس الدفاع الوطنى الأعلى .

(هـ) اعلان الحرب والسلم والتعبئة العسكرية باقتراح مجلس الدفاع الوطنى .

(و) التوقيع على نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتخابات الشعب .

— صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة فى هذا الدستور فيهم ، يجب أن تحظى بتأييد (مجلس المحافظة على الدستور) قبل الانتخابات وفى الدورة الأولى بتأييد القيادة .

٥ — عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح الوطن بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية ، أو بعد رأى (مجلس الشورى الوطنى) بعدم صلاحيته السياسية .

٦ — العفو أو التخفيف من أحكام المحكومين فى اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح المحكمة العليا .

المادة ١١١ : اذا عجز القائد أو أى واحد من أعضاء (مجلس القيادة) عن أداء الوظائف القانونية للقيادة أو فقد واحدا من الشرائط المذكورة فى المادة (١٠٩) ، يعزل عن منصبه .

٣ ـ انتخابات الرئاسة :

بعد اقرار الدستور ، جرت انتخابات رئاسة الجمهورية ، والمعركة حول الرئاسة ، كانت بالأساس بين مرشحى حزب الجمهورية الاسلامى ، الذى كان يتزعمه اية الله بهشتى ، والذى يمثل تيار رجال الدين وبين أبو الحسن بنى صدر .

وفى البداية أراد بهشتى أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، ولكنه اضطر الى الانسحاب تحت ضغط الامام الخمينى . وقدم حزب الجمهورية بعد ذلك ، جلال الدين فارس مرشحا له ، ولكنه استبعد بسبب أصله الأفغانى ، فقدم الحزب حسن حبيبى مرشحا لرجال الدين .

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن سقوط مرشح رجال الدين سقوطا ذريعا اذ لم يحصل سوى على ١٠ ٪ فقط من أصوات الناخبين فى مقابل ٧٥٪ حصل عليها بنى صدر(٨) .

والحقيقة أن الانتصار الساحق لبنى صدر ، يعد نقطة هامة فى سياق التطورات التى شهدتها ايران بعد ذلك ، فهو من ناحية يعتبر البداية الحقيقية لذلك الصراع الكبير الذى ثار بين تياره وبين تيار رجال الدين ، وهو من ناحية ثانية ، يعتبر بداية خلق محور استقطاب التفى عنده تيار بنى صدر مع عديد من القوى المعارضة فى المجتمع فى مواجهة تيار رجال الدين .

٤ ـ تشكيل البرلمان (مجلس الشورى) :

بعد اقرار الدستور وانتخابات الرئاسة ، جاءت خطوة تشكيل البرلمان الايرانى (مجلس الشورى) ، ونظرا لأهمية البرلمان

تشخيص هذا الأمر هو من مسئولية مجلس الخبراء المذكور فى المادة (١٠٨) ، فى أول اجتماع لمجلس الخبراء يتم تحديد مقررات تشكيل هذا المجلس لمتابعة واجراء هذه المادة .

المادة ١١٢ : القائد أو أعضاء (مجلس القيادة) متساوون أمام القانون .

كانت الانتخابات ميدان صراع حاد بين مختلف التيارات السياسية، وبصفة خاصة بين تيارى بنى صدر وحزب « الجمهورية الاسلامى » اذ طمح كل منهما فى الحصـــول على اغلبية فى البرلمـــان تمكنه من دعم مركزه .

وقد اسفرت الانتخابات التى جـــرت فى شهرى مارس ومايو عام ١٩٨٠ عن حصول حزب الجمهورية على اغلبية كبيرة من مقاعد المجلس الـــ ٢٧٠ ، بينما حصل مؤيدو بنى صدر على عدد محدود من المقاعد ، وتفرق الباقون بين مختلف الاتجاهات .

مشكلة مراكز القوى بعد الثورة :

لا نستطيع أن ننهى الحديث عن ملامح النظام الايرانى بعـــد الثورة دون أن نشير الى واحدة من أكبر المشاكل التى ميزت فترة ما بعد الثورة ، ومثلت بدورها أحد الملامح البارزة للنظام الجديد ، وهى تلك المتعلقة بالتعدد فى مراكز القوى واتخاذ القرار .

لقد تسلم رجال الدين مقاليد السلطة فى ايران دون أن يستندوا فى الحقيقة الى تنظيم حزبى متماسك ، ودون تصور محدد مسبق للمؤسسات المختلفة التى ستتولى مسئولية ادارة شئون البلاد فى المرحلة الجديدة كما ذكرنا ، وفى هذا الاطار ، ومع تطور الأحداث بعد الثورة ظهرت مشكلة تعدد مراكز القوى والتأثير هذه ، وهى متعلقة فى التحليل الأخير بالاجابة عن تســـاؤل : من يحكم ؟ ومن يتخذ القرار ؟ .

وبرغم الخطوات التى اتخذت فى اتجاه ارساء قواعد مؤســـسات معينة على نحو ما سبق ، وبرغم أن الدستور الجديد ، قد حـــدد اختصاصات مختلف المؤسسات ، الا أن هـــذه المشـــكلة لازالت مطروحة بالحاح ، اذ يستطيع المتابع للأحداث فى ايران أن يميز بين عديد من مراكز القوى واتخاذ القرار ، ويصعب عليه أن يحدد مركزا محددا يتولى عملية صنع السياسة واتخاذ القرار فى المجتمع.

فبالاضافة الى الامام الخمينى ، الذى يمثل أهميـــة خاصة ، ويحتل مكانة مميزة فى النظام الجديد ، بحكم زعامته للثورة وبحكم

مكانته الدينية ، وبحكم اعتبارات أخرى عديدة ، يستطيع المرء ان يميز بين ستة مراكز مختلفة للقوة فى فترة ما بعد الثورة :

● هناك فى البداية المجلس الثورى ، الذى تشكل فى اعقاب الثورة من عدد من القادة الدينيين ا والذى اعتبر ، نظريا على الأقل، بمثابة « القيادة العليا » فى البلاد .

● وهناك أيضا « الحرس الثورى » وهو التنظيم المسلح الذى تشكل بعد الثورة ، والذى أريد له أن يكون بمثابة « الذراع المسلحة » للقيادات الدينية ، كما أريد له أيضا أن يكون بديلا للقوات المسلحة .

● وبعد الثورة ، تشكلت « المحاكم الثورية » التى تزعمها آية الله خلقالى ، والتى تولت مهمة تنفيذ أحكام الاعدام ، ومحاكمة « أعداء الثورة » بشكل عام .

● ومع تطور الأحداث بعد الثورة ، ظهر أيضا الطلبةالمسلحون الذين تولوا احتلال السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز الرهائن وشكلوا هم أيضا مركز قوة جديد .

● وهناك أيضا حزب « الجمهورية الاسلامى » الذى تشكل بعد الثورة ، والذى ضمت قيـــاداته عددا من كبار رجـــال الدين المقربين للخمينى .

● وبعد انتخابات الرئاسة ، ظهر الرئيس بنى صدر هو الآخر بمثابة مركز قوة جديد .

وفى خضم الأحداث ، وبخصوص قضايا محددة ، لا يستطيع المرء لأول وهلة ، أن يحدد على وجه اليقين من من هذ ه المراكز يتخذ القرار ، وعلى سبيل المثال ، بينما كان الحرس الثورى يتولى مهمة الهجوم على مقار الصحف المعارضة ، وقمع انتفاضات الأقليات .. الخ ، كان الطلبـــة المسلحون ، يتخذون القـــرارات بأنفســـهم ، واستطاعوا فى النهاية أن يمثلوا عاملا أساسيا فى اسقاط حكومة مهدى بازرجان بعد أن اتهموه بفقدان « الحسم الثورى » وبأنه ترك الباب مفتوحا للنفوذ الأمريكى والاسرائيلى فى ايران . وفى نفس الوقت كانت المحاكم الثورية ، تتولى مهمة تطبيق أحكام السجن والاعدام بقرارات منفردة .

المبحث الثـــانى

القيادة الدينية ومشاكل المجتمع الايرانى

خلف نظام الشاه السابق ، تركة مثقلة بالهموم والمشـــاكل ، ربما يكون اهمها تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـــة فى البلاد . وهذه المشاكل جميعها ، كان على القيادات الجـــديدة أن تتعامل معها ، بالاضافة الى المشاكل الأخـــرى التى ظهـــرت فيما بعد الثورة .

وأهمية دراسة هذه المشاكل وموقف قيادات النظام الجديد منها ، تنبع من حقيقة أنه اذا كانت الشعارات حـــول العـــدل الاجتماعى والحرية وحل مشاكل الأقليات ، الخ . مثلت الوجه المعلن للنظام الجديد ، فان نجاح أو فشل قياداته فى مجال التطبيق العملى فى التعامل مع هذه المشاكل ، هو فى النهاية بمثابة الوجه الحقيقى للنظـــام .

ويصعب فى الحقيقة عرض جميع المشاكل التى تفاقمت فيما بعد الثورة ، والتى كان على النظام الجديد مواجهتها ، ولهذا ، فسوف نكتفى بعرض ما تطورت اليه ثلاث مشاكل محددة ، هى فى اعتقادنا أهم مشاكل المجتمع الايرانى فى النهاية :

١ ــ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ــ المشاكل المتعلقة بمطالب الأقليات فى المجتمع .

٣ ــ مشكلة الديمقراطية .

١ ــ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

عندما تفجرت أحداث الثورة ، مثلت العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية ، عاملا أساسيا فى حركة الشعب الايرانى ، وذلك

بالأساس من منطلق مشاكل التفاوت الاجتماعية الهائلة فى المجتمع ، والتدنى الشديد للأحوال المعيشية للطبقات الدنيا والوسطى فى ايران .

وفى اعقاب الثورة ، اعلنت القيادات الجديدة مرارا ، انها سوف تسعى الى انهاء تبعية ايران للخارج ، والى تقليل الفوارق بين الطبقات المختلفة ورفع مستويات معيشة الطبقات الدنيا فى المجتمع .. الخ . وفى ضوء ما حدث طوال فترة ما بعد الثورة ، يمكن القول ان هذه الاهداف التى طرحت لا زالت فى الحقيقة عند مستوى الشعارات دون أن تتعدى ذلك الى حيز التنفيذ الفعلى .

ذلك أن القيادات الجديدة لم تفشل فقط فى صياغة برنامج محدد للتغيير الاقتصادى والاجتماعى فى ايران ، وانما ايضا تفاقمت على امتداد الفترة الماضية ، حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير . ولم تنجح الاجراءات المحدودة التى اتخذت فى تأميم البنوك وبعض الصناعات الكبرى ورفع أجور بعض قطاعات من الموظفين .. الخ(٩) فى حل معضلات الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتفاقم .

ويمكن رصد اكثر من مؤشر لسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد الثورة . ففيما يتعلق بالصناعة ، أجمعت مختلف المصادر ، بما فيها المصادر الايرانية ذاتها ، على انه نتيجة رحيل كل الخبراء الأجانب تقريبا ، ونتيجة لفوضى عمل « اللجان الثورية » فى المصانع ، ونتيجة عوامل أخرى عديدة انخفضت الطاقة الانتاجية لمعظم المصانع الى ما يقرب من نصف ما كانت عليه قبل الثورة ، بينما توقف الانتاج فى بعض المصانع تماما تقريبا (١٠) هذا بالاضافة الى المشاكل العديدة التى تعانى منها المصانع ، والتى ربما يكون فى مقدمتها نقص المواد الخام والمشاكل المالية ، وتدخل اللجان الثورية فى شئون الادارية(١١) أما بالنسبة للزراعة ، فقد هبطت استثمارات الحكومة بها بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام السابق للثورة(١٢) . واعلان القيادات الجديدة عن الاهتمام بقطاع الزراعة بصفة خاصة لم ير النور بعد فى المجال العملى .

ونتيجة لانخفاض صادرات البترول وعائداته ، تعانى موارد

الحكومة من عجز شديد . ويكفى أن نعرف ان عائدات الدولة من البترول عام ١٩٨٠ والتى بلغت حوالى ٢١ بليون دولار لم تكن كافية حتى لدفع أجور الموظفين المدنيين(١٣) . وبسبب عدم قدرة الحكومة على بيع مزيد من البترول ، فقد اضطرت للجوء الى القروض واستنفاد الجانب الأكبر من ودائعها .

وجنبا الى جنب مع هذه المشاكل الاقتصادية تفاقمت ايضا حدة عديد من المشاكل الاجتماعية ، وربما يكون فى مقدمتها مشكلة البطالة . وبالرغم من أن عدد المتعطلين غير معروف على وجه التحديد ، الا أن تقديراتهم تتراوح بين ٢ — ٤ ملايين متعطل من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا(١٤) . وبينما تدفع الدولة اعانات لحوالى ٨٠٠ الف منهم يعيشون الباقون بلا مصدر للدخل .

وفى الفترة الماضية ، ارتفع معدل التضخم ارتفاعا كبيرا ، وبينما يقدر معدل التضخم رسميا بما يتراوح بين ٢٥ — ٣٠٪ ، الا أنه يعتقد أنه وصل الى ما يزيد على ٥٠٪(١٥) .

وبينما انخفضت ايجارات المساكن بدرجة كبيرة فى أعقاب سقوط الشاه مباشرة ، الا أنها عادت الى الارتفاع مرة أخرى ، لتصل الى ما كانت عليه عام ١٩٧٨/٧٧ ، كما أن أسعار بعض المواد الغذائية ، مثل الخضروات والدقيق واللحم والفواكه ، ارتفعت أيضا بمعدلات غير مسبوقة(١٦) .

ومن الواضح أن مثل هذه الأوضاع ، تعانى منها عديد من الشرائح الاجتماعية فى المجتمع ، وبصفة خاصة الطبقات الوسطى، التى تعانى بسبب ارتفاع نفقات المعيشة ، وبسبب انماط استهلاكها ، وأيضا أصحاب الدخول الثابتة (كموظفى الحكومة الذين يبلغون ما يقرب من ١ر٤ مليون) الذين انخفضت قوتهم الشرائية بشدة ، ليس فقط بسبب التضخم ، وانما أيضا بسبب الأجور العالية التى يتقاضاها غيرهم ، وبسبب الغاء العمل الاضافى وغيره من المزايا .

والحقيقة أن وجه أهمية هذه المشاكل ، أنها يمكن أن تلعب دورا هاما فى تحديد مستقبل التطورات السياسية فى ايران ، وذلك

من منطلق انه اذا كانت الجماهير الايرانية قد انضوت تحت لواء القيادات الدينية فى الثورة ، فان ذلك كان من منطلق رفع هذه القيادات شعارات تستجيب لمطالب هذه الجماهير فى التغيير الاجتماعى ، بالاضافة الى اعتبارات اخرى كثيرة بطبيعة الحال ، ومعنى هذا ، انه اذا ظلت هذه القيادات عاجزة عن حل هذه المشاكل ، فان تساؤلات عديدة يمكن أن تثار فى المستقبل حول المدى الذى يمكن أن تذهب اليه هذه الفئات فى تأييدها لرجال الدين .

مشاكل الأقليات :

احد الملامح الهامة للتكون الاجتماعى فى ايران ، ان السكان يتفرقون بين مزيج من مختلف الأقليات العرقية والمذهبية واللغوية. ويبين الجدول التالى ، التكون الاثنى فى ايران(١٧) .

	العدد (مليون)	الديانة
الفرس	١٦ر٥	٩٠٪ شيعة ـ ٥٪ سنة ـ ٤٪ بهائيين
الأتراك	١٢	٩٥٪ شيعة ـ ٥٪ سنة .
الأكراد	٣ر٥	٦٥٪ سنة ـ ٣٥٪ شيعة .
العرب	٢	٧٠٪ شيعة ـ ٣٠٪ سنة .
بلوشستان	٥ر	٨٠٪ سنة ـ ٢٠٪ شيعة .

ولا يقتصر الأمر على تفرق هذه الأقليات بين مذهبى الشيعة والسنة ، وانما توجد أيضا عديد من الديانات الأخرى كالمسيحية واليهودية والزرادشتية(١٨) كما يتفرق السكان أيضا حول التحدث بلغات متفرقة . فاذا كان حوالى ٢ر٥٠٪ من السكان يتحدثون الفارسية ، فان ٦ر٢٠٪ يتحدثون الأذربيجانية و ١ر٦٪ يتحدثون الغيلانية و ٦ر٥٪ يتحدثون الكردية و ٢٪ يتحدثون العربية .. الخ(١٩) .

وكما رأينا فى الأجزاء السابقة من البحث ، فقد شهدت ايران تاريخيا ، ثورات متعدده للأقليات ، رفعت لواء المطالبة بالحكم الذاتى ، هذه الثورات التى بلغت فى بعض الفترات حد تكوين « جمهوريات » مستقلة فى عديد من المناطق كما حدث فى فترتى مطلع العشرينيات والأربعينيات ، الا أن حركة الأقليات هذه كانت تنتهى باستمرار كما رأينا باستخدام القمع الشديد الذى تمارسه السلطة المركزية فى طهران .

ولقد شاركت هذه الأقليات فى أحداث الثورة على أمل أن تتاح لها فى ظل النظام الجديد ، امكانية تحقيق مطالبها التاريخية العديدة.

وفيما بعد الثورة ، وحيث لم تلح فى الأفق بادرة تشير الى استعداد القيادات الجديدة لتلبية مطالب الأقليات، مثلت انتفاضاتها، المسلحة فى بعض الأحيان ، أحد الملامح الهامة فى فترة ما بعد الثورة. ذلك انه اذا كانت هذه الأقليات ، قد عانت لسنوات طويلة من قهر السلطة المركزية وتجاهلها لمطالبها ، فقد عبرت عن عدم استعدادها لتقبل قهر جديد تمارسه سلطة مركزية جديدة ، أيا كانت توجهاتها .

وهكذا ، شهد عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، انتفاضات فى عديد من مناطق الأقليات ، وبصفة خاصة فى المناطق الكردية والتركمانية. وقد رفعت هذه الحركات لواء المطالبة بدرجات متفاوتة من « الحكم الذاتى » . ودعم مركز هذه الحركات ، دعم آية الله شريعة مدارى وتأييده لمطالبها(٢٠) .

ولقد تراوحت سياسة السلطات الجديدة ازاء انتفاضات الأقليات ، ما بين العنف والتفاوض ، أما العنف ، فقد مورس على أيدى وحدات « الحرس الثورى » ووحدات من الجيش ذهبت الى مناطق الانتفاضات لتضع حدا لها . وأما التفاوض ، فلم يتم احراز أى تقدم فيه . ولعل السبب الأساسى فى ذلك ، عدم وجود مركز قوة محدد فى طهران يستطيع أن يتفاوض مع قادة الحركة الكردية بالذات باسم الحكومة المركزية ، فالحكومة والمجلس الثورى والامام الخمينى والحرس الثورى والمحاكم الثورية ، كل منهم كان يتصرف بمفرده ، وربما ضد بعضهم بعضا(٢١) .

وعلى أية حال ، لم تقدم السلطات الايرانية اى تنازل او اى مؤشر لاستعدادها لقبول مطالب حركات الأقليات ، خاصة بعد ان صدر الدستور الجديد بصيغته الحالية التى تجاهلت تماما تقريبا هذه المطالب ، اذ نصت المادة (١٢) من الدستور على ان « الدين الرسمى لايران هو الاسلام ، والمذهب الرسمى هو المذهب الشيعى الاثنى عشر » وحيث نصت المادة (١٥) على أن اللغة الرسمية هى الفارسية(٢٢) .

وبالرغم من اعلان الخمينى فى مطلع عام ١٩٨٠ ، عن عدم اعتراضه على تعديل الدستور ، بحيث ينص على اعتبار ان الاسلام السنى ديانة رسمية فى المناطق التى يشكل فيها السنة أغلبية(٢٣). بالرغم من هذا ، فيبدو أنه ليست هناك نية من جانب السلطات الايرانية للاستجابة لأكثر مطالب حركات الأقليات أهمية . ولقد اتضح ذلك من رد فعل هذه السلطات ازاء المطالب التى قدمها « الحزب الكردى الديمقراطى » .

ففى أعقاب انتخاب بنى صدر ، قدم له الحزب برنامجا من ست نقاط يطالب بما يلى(٢٤) .

١ — حق الأكراد فى ايران فى الحكم الذاتى على أن ينص الدستور على ذلك .

٢ — أن تضم كردستان كل مناطق الأكراد .

٣ — أن يتولى الأكراد حل مشاكلهم بأنفسهم باستثناء العلاقات الخارجية والجيش والدفاع القومى والتخطيط بعيد المدى.

٤ — أن تتولى «لجنة منتخبة» من الأكراد مهمة ادارة المنطقة.

٥ — أن يتولى الأكراد بأنفسهم ، مسئولية حماية أمنهم الداخلى .

٦ — الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية بجوار الفارسية.

ولقد تمثل رد فعل بنى صدر على هذه المطالب فى النهاية ، فى رفض أكثرها أهمية ، فبالرغم من تصريحه فى أحد أحاديثه الصحفية

بانه « اذا تأكدنا ان اية اقلية ، كبيرة او صغيرة ، ليست مرتبطة او تابعة ، يمكننا القبول بمبادىء الشورى واعطـــاء كل منطقة حق انتخاب مجلسها وادارة أعمالها(٢٥) » ، وبالرغم من هذا ، فقـد عاد فى حديث آخر ، وهدد قادة حركات الأقليات بقوله : « .. لو كانوا يهددون باللجوء الى القوة فلنلجأ الى القوة .. اننى أعلن باسم الأمة الاسلامية ، أننا لا نقبل انفصال سنتيمتر واحـد من الأرض الايرانية (٢٦) » .

على أية حال ، يمكن القول أن عدم الاستجابة لمطالب حركات الأقليات فى ايران ، يمكن أن يشكل هو الآخر ، عاملا هاما فى تحديد مسار مستقبل التطورات السياسية ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن لهذه الحركات تراثا طويلا من مقاومة السلطة المركزية ، ولهـا علاقات قوية مع عديد من القوى والأحزاب المعارضة فى البلاد .

٣ ــ مشكلة الديمقراطية :

لقد رأينا كيف أن قضية الديمقراطية بشتى جوانبها ، مثلت احدى المشاكل الكبرى للشعب الايرانى فى ظل عهد الشاه السابق. ومن ثم ، فقد كان من الطبيعى أن يكون سلوك النظام الجديد ازاء هذه القضية فى فترة ما بعد الثورة ، أحد المحددات الأساسية التى يمكن فى ضوئها الحكم على مدى صلاحه .

وباختصار شديد ، يمكن أن نوجز وضع قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى عملية صنع السياسة واتخـــاذ القرار فى ايران بعد الثورة فى النقاط التالية :

١ ــ لقد رأينـــا كيف جاءت صيغة الدستور الايرانى التى تم اقرارها ، تعطى سلطات واسعة لا حد لها لرجال الدين فى مواجهة القوى والتيارات الأخرى . ورأينا أيضا كيف تضع بعض مواد الدستور قيودا معينة على الأحزاب والقوى السياسية والصحافة .

٢ ــ اذا كان هذا ما تضمنه الدستور ، فثمـــة اتجاه حثيث على مستوى التطبيق العملى نحو فرض سيطرة مطلقـــة لحزب

« الجمهورية الاسلامى » الذى تشكل بعد الثورة ليكون معبرا من رجال الدين .

٣ — واذا كانت فصائل المعارضة السياسية لنظام الشاه قد انضوت تحت لواء الزعامة الدينية ، فقد كان ذلك على امل ان يتاح لها قدر اكبر من الحرية فى ظل النظام الجديد ، الا ان ممارسات رجال الدين وحزب الجمهورية ، فيما بعد الثورة ، جاءت مخيبة للآمال .

وبدون الدخول فى تفاصيل بهذا الخصوص ، يكفى ان نشير الى الممارسات القمعية التى اتخذها الحزب ضد التنظيمات المعارضة وصحفها ، وهى الاجراءات التى شملت الهجوم على مقار الاحزاب ومقار الصحف وملاحقة الأعضاء .. الخ . بل ان بعض التيارات الاسلامية لم تنج أيضا من هذا النهج ، والمثل البارز على ذلك ، الضغط الذى مورس على حزب « الشعب الجمهورى الاسلامى » من جانب بعض رجال الدين ، والذى ادى الى انهيار الحزب .

باختصار ، يمكن القول أن حزب الجمهورية يسعى سعيا حثيثا منذ ما بعد الثورة نحو فرض سيطرة مطلقة وكاملة على كافة المؤسسات والأجهزة فى البلاد . وفى طريق سعيه نحو فرض مثل هذه السيطرة يسعى الحزب سعيا حثيثا أيضا نحو التصفية التدريجية للاتجاهات والقوى المعارضة .

وما نود التأكيد عليه هنا ، فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ، أن ما حدث بعد الثورة بخصوصها لا يعدو كونه اتساقا موضوعيا مع بعض من المقولات الأساسية فى الفكر الشيعى ، وفى مقدمتها مفهوم « ولاية الفقيه » . ولقد قيل كلام كثير عن « المفهوم الخاص والتقدمى » لمثل هذه المقولات ، ولكن وضح من ممارسات ما بعد الثورة الحدود الفعلية لمثل هذه « الخصوصية » .

وعلى أية حال ، سوف نترك الحديث التفصيلى عن مشكلة الديمقراطية بعد الثورة للجزء التالى عن وضع القوى السياسية وتطور الصراع السياسى .

المبحث الثالث

أوضاع القوى السياسية وتطور الصراع السياسى

فى أثنـــاء فترة الانتفاضات الثورية فى ايران ، التقت مختلف القوى السياسية من مختلف الاتجاهات على هدف الاطاحة بنظـــام الشاه ، وجمدت وقتها الخلافات العميقة بين هذه القوى .

ولهذا ، كان من الطبيعى أن تتفجر هذه الخلافات بعد انتصار الثورة ، وبداية العهد الجديد ، سواء فى ذلك الخلافات بين القوى السياسية المتباينة الاتجاهات أو بين مختلف التيارات فى داخل جبهة رجال الدين أنفسهم .

وفى هذا الاطار ، مثلت صراعات القوى السياســـية ، أحد الملامح البارزة لفترة ما بعد الثورة . ولو أردنا أن نرســـم خريطة عامة للقوى السياسية أطراف الصراع السياسى فى ايران فى فترة ما بعد الثورة ، لأمكننا حصرها فى قوى وتيارات أربعـــة : حزب الجمهورية الاسلامى أولا ، وتيار بنى صدر ثانيا ، والجبهة الوطنية وأحزاب اليمين الليبرالى بشكل عام ثالثا ، ثم تنظيمات وأحزاب اليسار رابعا .

ومن الصعوبة بمكان أن نقدم عرضا شـــاملا لكافة التطورات السياسية فى ايران ما بعد الثورة من هذه الزاوية ، ومن ثم فسوف نحاول فى هذه الصفحات أن نقدم عرضا مجملا لأوضاع هذه القوى وللخطوط العامة للصراع السياسى فيما بعد الثورة فى آن واحد .

١ ــ حزب الجمهورية الاسلامى :

تشكل حزب « الجمهورية الاسلامى » فى أعقاب الثورة مباشرة،

وقد شكله عدد من كبار رجال الدين المقربين من الامام الخميني يتزعمهم آية الله بهشتي .

وقد أريد للحزب أن يكون بمثابة تجمع تنظيمي يعبر عن تيار رجال الدين في الحياة السياسية الايرانية ، ويعتقد قادة الحزب أن النظام الجديد قام على اكتاف رجال الدين، فهم الذين حرضوا الشعب وحركوه في سبيل الاطاحة بنظام الشاه السابق . وبعبارة اخرى ، أعتقد قادة الحزب منذ البداية أن النظام الجديد ينبغي أن يكون نظامهم هم ، لا نظام أي اتجاه او تيار آخر(٢٧) .

وعلى امتداد فترة ما بعد الثورة ، استطاع الحزب أن يؤكد لنفسه سيطرة شبه مطلقة ، وأن يضمن عددا من مصادر القوة ، يمكن اجمالها فيما يلي :

١ ــ يستند الحزب في البداية الى قوة رجال الدين في ايران ، الذين يتراوح عددهم ما بين ٨٠ ، ٩٠ الفا موزعين في انحاء البلاد(٢٨) .

٢ ــ يعتمد الحزب أيضا على استخدام المساجد كمراكز لقوته ونشر نفوذه والهجوم على معارضيه ، ومن خلال المساجد أيضا ، يسعى الحزب الى السيطرة على المنظمات الصغرى في المجتمع ، ذلك أنه في الوقت الحاضر لا يسمح باقامة أية منظمة في ايران الا اذا أيد ذلك خطاب من أحد المساجد ، ومثل هذا الخطاب لا يمكن الحصول عليه الا من خلال الحزب(٢٩) .

٢ ــ يعتمد الحزب أيضا على استخدام المساجد كمراكز لقوته ونشر نفوذه والهجوم على معارضيه ، ومن خلال المساجد أيضا ، يسعى الحزب الى السيطرة على المنظمات الصغرى في المجتمع . ذلك انه في الوقت الحاضر لا يسمح باقامة أية منظمة في ايران الا اذا أيد ذلك خطاب من احد المساجد ، ومثل هذا الخطاب لا يمكن الحصول عليه الا من خلال الحزب(٢٩) .

٣ ــ سيطرة الحزب الكاملة على السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية في ايران . فاذا كان الحزب قد هزم

فى معركة انتخابات الرئاسة ، فقد استطاع أن يحصل على اغلبية مقاعد البرلمان ، كما استطاع أن يفرض التشكيل الوزارى الذى يريده، بالاضافة الى أن بهشتى ظل يشغل منصب رئيس المحكمة العليا حتى وفاته(٣٠) وتولاه بعده رجال دين من الحزب أيضا .

٤ ــ يسيطر الحزب أيضا على أجهزة الاعلام المختلفة فى البلاد « الاذاعة ــ التليفزيون ــ الصحف الكبرى » .

٥ ــ يسيطر الحزب أيضا على التنظيمات الدينية المسلحة التى تكونت فى أعقاب الثورة ، وفى مقدمتها « الحرس الثورى » الذى يضم ما يقرب من ٤٠ ألف مسلح ، تطالب الحكومة بتسليحهم بأسلحة ثقيلة كالدبابات والمدفعية(٣١) . هذا بالاضافة الى أن الحزب شكل منظمة « حزب الله » التى تعد الذراع المسلحة له .

برغم هذه المصادر العديدة التى يستمد منها الحزب قوته ، الا انه ثمة بالمقابل عددا من أوجه الضعف القاتلة ، التى يمكن اجمالها أيضا فيما يلى :

١ ــ أول أوجه الضعف هذه تتمثل فى عجز الحزب الدائم عن صياغة برنامج محدد للتغيير الاقتصادى والاجتماعى فى ايران . وهذا العجز ناتج فى الحقيقة من انتماء الحزب الى تيار فى الحركة الاسلامية ، يطلق عليه بعض الدارسين الايرانيين ، تيار « الاسلام أولا » ، وهو تيار يرى أن الأولوية الآن هى للدفاع عن الاسلام وكل ما يعرضه للخطر(٣٢) .

ومن هذا المنطلق ، يرى قادة الحزب أن أولوية مطلقة يجب أن تعطى لهدف « البناء الدينى » و « التربية الدينية » ، ويسقطون فى سبيل ذلك أى هدف آخر(٣٣) .

٢ ــ ثانى أوجه الضعف التى يعانى منها الحزب ، أنه لا يشكل تنظيما حزبيا محكما ، اذ هو فى الحقيقة عبارة عن تجمع لمختلف الشخصيات والمجموعات الدينية ذات الاتجاهات المتباينة(٣٤) .

٣ ــ هذا بالاضافة الى أن الحزب ليس بمقدوره أن يوفر العدد الكافى من الكوادر اللازمة لادارة أجهزة ومؤسسات الدولة

المختلفة ، اذ ان « الانتلجنسيا » الايرانية تتوزع فى الاغلب ما بين اليمين الليبرالى واليسار الماركسى .

٢ ــ تيــار بنى صــدر :

منذ اوائل عام ١٩٨٠ على وجه الخصوص استطاع بنى صدر ومؤيدوه ان يشكلوا تيارا متميزا فى الحياة السياسية الايرانيــة ، تيارا يســتند الى الموضوعات الفكرية والفلسفية التى يطرحهــا بنى صدر ، ويحاول أن يوجد له مواطىء اقدام فى ايران فى مواجهة التيار الذى يمثله حزب الجمهورية بالأساس .

وجوهر ما ميز تيار بنى صدر فى مواجهة تيار رجال الدين هو تحليله للأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية فى ايران ، وبرنامجه للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

وانطلق بنى صدر فى البداية ، من الاعتقاد بأنه بعد الثورة لم يطرأ تغير ذو قيمة على الأوضــاع الاقتصــادية والاجتماعية فى ايران ، فلازالت ايران تابعة للخارج بشــكل مأســاوى . ويعتبر بنى صدر أن عجز رجال الدين عن صياغة برامج محددة للتغيير هو العامل الأساسى لذلك(٣٥) .

وفى مواجهة هذا ، حاول بنى صدر أن يقدم برنامجا محددا الى حد ما للتغيير الاقتصادى والاجتماعى يقــوم بصفة عامة على الاعتبارات التالية(٣٦) :

١ ــ ضرورة السعى ، نحــو التقليل من الاعتمــاد الكامل للاقتصاد الوطنى على قطاع البترول ، مع العمل على ادماج البترول بدورة الاقتصاد الوطنى .

٢ ــ التركيز على دعم قطاع الزراعة بصفة خاصة ، بحيث يوضع هدف مضاعفة الأرض الزراعية ، مع اعطاء أولوية خاصة لتخصيص نسبة كبيرة من القروض للزراعة ، والأخذ فى الاعتبار ضرورة الاستغناء عن الواردات الغذائية وتحقيق مبــدأ « الاكتفاء الذاتى » .

٣ ــ اعطاء أولوية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة ، بحيث يؤخذ فى الاعتبار ان تتركز أساسا فى المناطق الريفية ، سعيا نحو تحقيق هدف أن تستوعب القرى العمال المتطوعين .

٤ ــ ضرورة أن يحتل هدف تحقيق « العدل الاجتماعى » أولوية مطلقة .

وبالرغم من أن تيار بنى صدر لم يكن يملك من مصادر القوة والنفوذ ما يملكه حزب الجمهورية الاسلامى الا أن ثمة جوانب أربعة محددة ، حاول المراهنة عليها وعلق عليها آمالا كبيرة :

١ ــ علق بنى صدر آمالا كبيرة على دعم عدد من القوى والتيارات السياسية المعارضة له ، وعول بصفة خاصة على تأييد تنظيم « مجاهدى الشعب » له ، واستند هذا الدعم فى الحقيقة الى شعاراته التى رفعها حول ضرورة اعطاء مزيد من الحرية للأحزاب المعارضة ، وضرورة أن تكون أجهزة الاعلام «أداةللنقاش الحر بين مختلف الأطراف(٣٧) » ومعارضته محاولات قمع وتصفية الاتجاهات المعارضة .

٢ ــ بالرغم من أن بنى صدر لم يكن له نفوذ واسع داخل أجهزة الاعلام ، الا أن تياره كان يعلق آمالا كبيرة على مشروع جريدة « الثورة الاسلامية » التى كان يصدرها والتى كانت تعتبر المنبر الأساسى للترويج لأفكاره .

٣ ــ حاول بنى صدر أيضا المراهنة على ورقة الجيش ، اذ كان يطمح من خلال موقعة كقائد عام للقوات المسلحة أن يعيد بناء الجيش على أمل أن يتمكن من خلال ذلك أن يضمن ولاء المؤسسة العسكرية له ، أو على الأقل قطاعات منها ، وأن يتمكن من ناحية ثانية من حل التنظيمات الدينية المسلحة(٣٨) .

٤ ــ كان بنى صدر يراهن أيضا على ورقة « الشعب » الذى حصل على تأييده الكبير فى انتخابات الرئاسة ، وكان يهدد باستمرار بلجوئه المباشر للشعب(٣٩) .

وبرغم هذه العوامل التى حاول بنى صدر المراهنة عليها ، الا أن وجه ضعفه الأساسى تمثل فى عدم استناده الى تنظيم حزبى

قوى ومتماسك ، واسلوب انشاء مكاتب التنسيق الصغيرة التى تتولى تنظيم المؤتمرات وتنظيم الحملات الدعائية لم تثبت فاعليتها التنظيمية(٤٠) .

خطة حزب الجمهورية فى مواجهة بنى صدر :

فى الوقت الذى سعى فيه بنى صدر الى تأكيد سلطاته كرئيس للجمهورية ، واثبات جدارته بالتأييد الشعبى الذى حصل عليه فى انتخابات الرئاسة ، سعى حزب الجمهورية من جانبه الى فرض سيطرته المطلقة على كافة الأجهزة والمؤسسات فى البلاد ، أو على حد دعوة بهشتى « للذين يقبلون مسئوليات صغيرة أو كبيرة فى الحكم ، ضرورة الانصياع الى اشراف رجال الدين ، والا فان عليهم تسليم مقاليد الحكم الى الآخرين(٤١) » .

وبعبارة اخرى ، سعى قادة حزب الجمهورية الى الضغط على بنى صدر بكافة الوسائل بهدف دفعه الى الاستقالة أو اقناع الخمينى باقالته (حيث يعطيه الدستور هذا الحق) أو على الأقل تحويل منصبه الى مجرد منصب شرفى لا وزن ولا سلطات له(٤٢) .

ولتحقيق هذا الهدف ، سعى الحزب بالاضافة الى الضغط لحرمان بنى صدر من حقوقه الدستورية ، حقه فى اختيار رئيس الوزراء مثلا ، الى ممارسة كافة الضغوط المختلفة لتصفية الاتجاهات المعارضة الاخرى ، ويمكن رصد أكثر من مؤشر لذلك :

● هناك فى البداية ، الاجراءات شديدة العنف التى اتخذها الحزب ضد الصحف المعارضة « الهجوم على مقارها ــ اعتقال الصحفيين .. الخ(٤٣) » .

● مارس الحزب ضغوطا شديدة لارغام شريعة مدارى على حل « حزب الشعب الجمهورى الاسلامى » تلك الضغوط التى أسفرت فى النهاية عن انهيار الحزب فى منتصف ديسمبر ١٩٧٩(٤٤) .

● اتخذ الحزب ايضا اجراءات عنيفة فى مواجهة بعض الأحزاب المعارضة ، وفى مقدمتها تنظيم « مجاهدى الشعب » اذ تشن

ميليشيا الحزب الهجوم على مقاره واجتماعاته بين الآونة والاخرى، وحيث اغلقت الجامعات بسبب نفوذه بداخلها .

ولقد امتنع الامام الخمينى لفترة عن اتخاذ موقف منحاز لاى من الطرفين ، وعلى العكس من هذا ، حاول جاهدا ان يوجد نوعا من التوازن بينهما ، فبرغم عدم اخفائه لتأييده لحزب « الجمهورية » فقد كان يعلن ايضا مساندته لبنى صدر بين آونة واخرى . وربما نبع موقف الخمينى على هذا النحو من أعتقاده فى فترة ما بأنه اذا كان حزب الجمهورية هو حزبه وحزب رجال الدين فى النهاية ، فان بنى صدر من ناحية أخرى هو بمثابة نافذته على العالم . وربما كان الخمينى يدرك ايضا أن سلطة دينية بحتة فى البلاد لا يمكنها تسيير كل شىء(٤٥) .

وعلى اية حال ، فقد استطاع حزب الجمهورية فى النهاية ان يحسم الصراع لصالحه ، وأن ينفذ خطته فى اقصاء بنى صدر . ففى يونيو ١٩٨١ ، تطورت الأحداث بسرعة ، ففى البداية أغلقت صحيفة « الثورة الاسلامية » وتلى ذلك قرار الامام الخمينى باقصاء بنى صدر من منصب القائد العام للقوات المسلحة . واتخذ البرلمان قرارا باتخاذ الاجراءات القانونية لتقديم بنى صدر للمحاكمة بتهمة « انتهاك الدستور وعدم الالتزام بالقوانين » . وفى أثناء هذه التطورات ، اختفى بنى صدر ، واستطاع تنظيم المجاهدين بعد ذلك أن يقوم بتهريبه الى فرنسا ، حيث تحول الى معارضة النظام.

٣ ـ الجبهة الوطنية :

تعتبر الجبهة الوطنية بالاضافة الى مجموعة أخرى من جماعات وأحزاب « اليمين الليبرالى » ثالثة القوى السياسية الفاعلة فى الحياة السياسية الايرانية بعد الثورة .

وفى أعقاب الثورة ، يبدو ان قادة الجبهة قرروا التعاون مع حكم رجال الدين ومساندته على أمل أن تتحقق بعض النقاط الأساسية فى برنامجهم فى ظل العهد الجديد .

وبالرغم من أن الجبهة الوطنية تلتقى مع رجال الدين فى عديد من القضايا ، وبالرغم من أنها مثل رجال الدين ، لا تملك برنامجا

واضحا للتغيير الاقتصادى والاجتماعى ، الا انه وبمرور الوقت وتطور الاحداث ، سرعان ما بدات اوجه الخلاف بين قادة الجبهة وبين حكم رجال الدين . ولقد تبلور الخلاف بصفة خاصة حول جانبين :

الأول : معارضة الجبهة لاتجاه السيطرة المطلقة لرجال الدين على كافة اوجه الحياة السياسية فى ايران .

الثانى : الخلاف حول قضية الديمقراطية فى المجتمع . والحقيقة ان هذا الجانب هو الجوهر الأساسى للتباين بين الجبهة ورجال الدين ، ذلك ان النقطة الأساسية فى برنامج الجبهة ، ظلت باستمرار تتمثل فى المطالبة باقامة نظام سياسى يقوم على تعدد الأحزاب وفقا للمفهوم الغربى .

ومن منطلق هذين الجانبين ، وفى ضوء المسار العام لحكم رجال الدين بعد الثورة ، انتقل قادة الجبهة الى صفوف المعارضة للنظام الجديد . وهكذا ، وبدءا من الاستفتاء على « الجمهورية الاسلامية » واعتراض قادة الجبهة على هوية نظام الحكم هذه ، بدأ هؤلاء القادة يعارضون باستمرار سياسات حزب « الجمهورية » فيما يتعلق بالاجراءات ضد الصحافة واحكام الاعدام .. الخ .

وبالرغم من هذا ، وتمشيا مع أسلوب الجبهة الاصلاحى ، فقد ظلت لفترة لا تطرح شعار اسقاط النظام الحالى مثلما تفعل بعض المنظمات اليسارية ، وانما يقتصر الأمر على المطالبة بادخال بعض الاصلاحات المتعلقة بقضية الديمقراطية بالأساس(٤٦) .

وبرغم ثقل الجبهة فى أوساط بعض المثقفين واحتمال انضمام بعض الفئات الى قائمة مؤيديها ، فلازالت عوامل من قبيل فقدان الجبهة لقواعد شعبية واسعة ، وهزال بنائها التنظيمى ، وعدم طرحها برنامجا اقتصاديا واجتماعيا محددا ، تشكل قيودا شديدة على حركتها وفعاليتها .

٤ ـ الأحزاب والتنظيمات اليسارية :

برغم تعدد الأحزاب والتنظيمات اليسارية الموجودة فى ايران، الا أن ثمة تنظيمات ثلاثة تمثل فى واقع الأمر اكثر هذه الأحزاب اهمية

واكبرها ثقلا فى فترة ما بعد الثورة ــ وفيما قبلها ايضا كما رأينا ــ وهذه الأحزاب هى حزب تودة ، وتنظيم « مجاهدى الشعب » وتنظيم « فدائيى الشعب » ، وفى عجالة سوف نحاول أن نعرض لوضع هذه القوى ومواقفها فيما بعد الثورة .

(أ) حزب تودة :

رغم هزال الحزب فى عهد الشاه ، الا انه شارك فى احداث الثورة ، وبصفة خاصة من خلال قواعده العمالية .

وبعد الثورة التزم الحزب بشكل عام جانب التأييد للجمهورية الاسلامية والدفاع عنها الى حد تصريح سكرتيره العام فى أحد أحاديثه الصحفية بأن « مستقبل هذا الحزب يكمن فى التعاون مع المجموعات الدينية » .

ومن الملاحظ أن الامام الخمينى ، لم يهاجم مرة واحدة من المرات حزب تودة بالاسم . ومن الواضح أن « التعاطف » من جانب بعض رجال الدين مع الحزب يعود بصفة عامة الى أسباب ثلاثة :

١ ــ أن الحزب يؤيد الخمنى منذ نفيه من ايران ، حيث حرصت اذاعة الحزب التى تبث ارسالها من أوروبا الشرقية على اذاعة تصريحاته وبياناته منذ ذلك الوقت .

٢ ــ التقاء الحزب مع الخمينى على العداء للولايات المتحدة .

٣ ــ دفاع الحزب عن « الجمهورية الاسلامية(٤٧) » .

ونحن لا نملك فى الحقيقة بيانات دقيقة عن حجم نفوذ وتأثير الحزب بعد الثورة ، الا أنه من الواضح أنه استفاد من الروح العامة المعادية للأمريكيين فى كسب مزيد من الأتباع ، وان كان نفوذه لا يقارن بنفوذ أى من التنظيمين الآخرين .

ويرفض الحزب التعامل أو التعاون مع أى من التنظيمين الآخرين ، المجاهدين والفدائيين ، اذ يعتبرهما تنظيمين متطرفين .

غير انه سرعان ما اتضح ان التعاون بين تودة وبين رجال الدين لم يكن سوى مرحلة انتقالية استغلها هؤلاء الى اقصى حد ممكن ، وعندما استنفذت اغراضها ، سرعان ما لقى الحزب نفس المصير الذى لقيته فصائل المعارضة الاخرى . ففى عام ١٩٨٣ اعلنت السلطات الايرانية ان الحزب يتجسس لحساب موسكو . واعتقلت عددا كبيرا من قياداته ، وزجت بغالبية اعضائه فى السجون .

(ب) مجاهدو الشعب :

فى فترة ما بعد الثورة ، تطور وضع « المجاهدين » بسرعة كبيرة ، بحيث اصبحوا اكثر التنظيمات اليسارية خطورة وفاعلية وتهديدا لرجال الدين .

لقد استطاع تنظيم « المجاهدين » فى خلال اشهر معدودة ، ان يتحول الى تنظيم جماهيرى بخشاه رجال الدين . فلقد استطاع ان ينظم قوة مسلحة ضاربة توازيها ما يقرب من عشرين الف مسلح . واستطاع قائدهم مسعود رجوى فى يونيو ١٩٨٠ ، أن ينظم مؤتمرا من اتباع التنظيم والمتعاطفين معه ضم حوالى ١٥٠ الف ايرانى .

وتكمن قوة التنظيم الأساسية فى الجامعات حيث أن سيطرته بداخلها سيطرة مطلقة تقريبا . والحقيقة أن تفوقهم بداخل الجامعات الايرانية هو السبب الأساسى وراء اغلاق الجامعات فى يونيو ١٩٨٠ . وقد اشار الخمينى اليهم صراحة فى خطاب القاه فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ ردا على بعض الاكاديميين الايرانيين الذين طالبوا باستئناف الدراسة فى الجامعات ، اذ ذكر فى خطابه « ان الجامعات كانت تستعمل كقواعد للشيوعيين ، فقد كانت لديهم غرف يتبرون منها عمليات حربية ضد الثورة(٤٨) .

وفى هذا الاطار ، وفى غضون الأشهر الماضية تطورت المواجهة بين المجاهدين وبين النظام القائم ، ويمكن رصد جانبين أساسيين فى هذه المواجهة .

اولا : تصاعد اعمال العنف المتبادل بين الطرفين ، فمن جانب المجاهدين ، فقد اعتبروا مسئولين مباشرة عن كثير من أعمال

اغتيالات للقيادات الدينية وتفجير عدد من المنشآت الرسمية (مقر حزب الجمهورية مثلا) .. الخ هذه الأعمال ومن جانب النظام، هناك عمليات السجن المستمرة لأعداد كبيرة من التنظيم واعدام اعداد كبيرة منهم .

ثانيا : ذلك التحالف الذى عقده المجاهدون مع بنى صدر فى باريس ، على أساس تكوين « جبهة » مشتركة تتولى قيادة عملية المعارضة للنظام .

وعلى أية حال ، يثور منذ فترة الحديث عن احتمال ان يمثل المجاهدون القوة الأساسية المطروحة كبديل للنظام الحالى . وسوف نعرض فى خاتمة البحث لحدود الدور الذى يمكن ان يلعبه التنظيم فى المستقبل .

(ج) فدائيو الشعب :

منذ ما بعد الثورة مباشرة ، يتخذ الفدائيون موقفا معارضا من حكم رجال الدين . فبرغم اقرارهم بأن الشعب الايرانى قد حصل على بعض المكتسبات بعد الثورة ، الا انهم يرون ان الدولة لازالت تابعة للامبريالية الأمريكية وحلفائها » .

ومنذ ما بعد الثورة ، والفدائيون يكدسون كميات كبيرة من الأسلحة ، وينظمون المظاهرات واللقاءات الشعبية ، غير ان عملهم لازال فى اطار السرية ، ولازال قادتهم فى دائرة الظل . وينشط الفدائيون بصفة خاصة بين التركمان وفى كردستان ومنطقة الجنوب البترولى .

وقد كان التنظيم ، مثله فى ذلك مثل « المجاهدين » فى مقدمات التنظيمات المعارضة التى تعرضت لقمع وملاحقة رجال الدين . وفى حديث أدلى به أحد أعضاء التنظيم لوكالة الأنباء الفرنسية فى ٣٠ مارس ١٩٨٠ ، ذكر ان الحكومة الايرانية قد رتبت اغتيال أربعة من مرشحى التنظيم التركمان ، وكانوا مرشحين فى انتخابات البرلمان. كما ذكر أيضا أن أعدادا كبيرة من الفدائيين عمدت الثورة الى تصفيتهم ، وأن عددا آخر رهن السجون .

وبالنسبة لموقف « الفدائيين » من التنظيمات اليسارية الاخرى، فقد نشأ التنظيم بداية فى مواجهة حزب تودة ، ولازال قادته يرون أن تودة قد « خان مصالح العمـــال » ، ويستبعدون أى احتمال للتعاون معه . ويقر « الفدائيون » بوجود نقاط مشتركة بينهم وبين المجـــاهدين بالرغم من الخـــلاف بينهما حـــول شـــكل الحـــكومة والأيديولوجية .

ورغم قوة التنظيم المسلحة ، والقدر من النجاحات الذى حققه بعد الثورة ، الا أن وجه القصور الأساسى فى حركته يتمثل فى تخبطه النظرى وعدم وضوح أهداف كفاحه ، ولا شكل نظام الحكم الذى يسعى الى اقامته بالاضافة الى أن تحقيره الشديد من جدوى العمل السياسى يحد كثيرا من فعالية حركته ومجال نشاطه .

ويهمنا فى الحقيقة أن نضع تطورات ما بعد الثورة فى ايران فى اطار الخبرة العامة التى تقدمها تجارب الثورة فى عديد من بلدان العالم المتخلف منذ ما بعد الحرب الثانية وحتى الآن .

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حصول كثير من البلدان المتخلفة على الاســـتقلال ، وتخلصـــها من الاستعمار التقليدى . وطرحت أمام هذه البـــلدان مباشرة ، قضية التنميـــة والتحديث فى مجتمعاتها . ويمكن القول بشكل عام أن غالبية هذه البلدان ، تسلمت تقاليد السلطة وتولت عملية التغيير فيها ، قيادات تعبر اجمالا عما يصطلح عليه بشرائح البرجوازية الوطنية فيها .

ولقد علق كثير من الدارسين آنئذ ، آمالا واسعة على الامكانيات الاصلاحية لهذه الشرائح الطبقية ، وعلى الدور الوطنى الذى يمكن أن تضطلع به فى فترة ما بعد الاستقلال .

وطوال عقدى الخمسينات والستينات ، كان بامكان شرائح هذه الطبقة بالفعل ، وفى عديد من البلدان ، أن تلعب دورا وطنيا ، وذلك من منطلق حرصها على تصفية مواقع السيطرة الأجنبية على الاقتصاديات القومية . وفى هذا الاطـــار ، رفعت شعارات العداء للاستعمار ومعـــاداة المصـــالح الاستعمارية ، وضرورة تحقيق الاستقلال الوطنى . وفى غمار هذا ، استطاعت البرجوازية أن تقود

حركة اصلاحات محدودة لأوضاع المجتمع ، وأن تقدم قدرا من المكاسب للطبقات الشعبية فى هذه البلدان .

الا انه سرعان ما فرض منطق التطور التاريخى نفسه ، ولم تستطع هذه الطبقة أن تتجاوز حدود فكرها « التوفيقى » وحدود مصالحها « المتناقضة » . وهكذا ، لم يكن بمقدورها أن تكمل مسيرة التنمية والتحديث فى مجتمعاتها ، وتتحمل عبء المواجهة حتى النهاية. وشهد عقد السبعينيات ، انتكاس عملية التنمية والتحديث فى هذه البلدان . وتحولت هذه البرجوازية « القائدة » الى طور التبعية المباشرة للغرب والمصالح الغربية . وفى نهاية المطاف ، داست هذه وحلفاؤها الجدد ، على مصالح الطبقات الشعبية التى دعمت سلطتها .

ولعديد من الأسباب ، ليس هنا مجال ذكرها ، لم يستطع أحد فى هذه البلدان ، أن يوقف تيار هذا التحول . وبعبارة واحدة ، شهد عقد السبعينيات نهاية حلم « الاصلاح البرجوازى » فى البلدان المتخلفة .

هذه باختصار شديد ، هى محصلة الخبرة التى تمخضت عنها تجربة الثورة فى عديد من البدان المتخلفة فى العقود الثلاثة الماضية.

وفيما يتعلق بحالة الثورة الايرانية ، صحيح أن عديدا من الشرائح والطبقات الاجتماعية شاركت فى صنعها ، الا أن العبرة فى النهاية ، بما يمكن أن نطلق عليه « الهوية الطبقية » للقيادات التى تسلمت السلطة بعد ذلك . وأيا كان الخلاف حول هوية رجال الدين الطبقية فى ايران ، الا أنهم فى النهاية تعبير عن شرائح معينة من شرائح البرجوازية الايرانية .

وفى اطار التحليل السابق ، لم يكن من الصعب على أى محلل منصف للأمور منذ البداية ، أن يتوقع الحدود الفعلية للاصلاحات التى يمكن أن تقدمها هذه القيادات والتى أتت تطورات ما بعد الثورة مؤشرات واضحة لها .

وفى هذا المجال ، ينبغى أن تثار قضية فكر القيادات الجديدة

فى ايران . لقد قيل كلام كثير عن « ثورية » فكر رجال الدين فى ايران و « خصوصيته » ولقد طرح القادة الجدد فى البداية شعارات من قبيل « الاستقلال عن القوى الخارجية » و « معاداة الامبريالية » و « تحقيق العدل الاجتماعى » .. الخ . وهذه على أية حال ، شعارات ترفعها عديد من قيادات البلدان المتخلفة ، الا أن الحقيقة التى تكشفت فى الفترة الماضية ، والتى كانت واضحة لدى الكثيرين منذ البداية ، أن فكر رجال الدين فى ايران ، لا يملك أن يقدم برنامجا محددا للتغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ولا يملك رؤية واضحة لكيفية تسيير أمور البلاد . وفى مثل هذا الوضع ، من الطبيعى أن نتوقع أن تكون البرجوازية الايرانية هى المستفيدة — فى نهاية المطاف من هذا التخبط .

هوامش الفصل الرابع :

(١) R.K. Ramazani : Iran's Revolution : potterns, pro. blems and prospects. **Intevnational Affaivs** (London), **Summev 1980, pp. 449-450.**

(٢) فيما يتعلق بتحفظات القوى المختلفة على طريقة اعـداد الدستور ، يمكن مراجعة :

— Udo steinbach : Iran-half time in the Islamic Revolution -**Aussen politik,** German foreign affairs Review (English Edition), vol. 31, January 1980, p-58.

(٣)

Leslie keith : Ayotollah khomeini get the Votes but not ALL the Voters- **The Christian S-c lence Monitor, December 10, 1979, p-18.**

(٤)

«Constitution of the Islamic Republic of Iran- **the Middle East Iournal** (Washington), Vol. 34,No.2, Spring 1980, P. 189.

(٥) **Ebid- p. 197.**

(٦) Ebid- p. 191.

— R.K. Kama 3ani : Iran's Revolution ....., **op-cit.,** p. 451.

(٧) — Udosteinbach : **op-cit., p. 60.**

(٨) Eric Roleau : Khomeini's Iran **Forign Affairs** (U.S.A.), Vol. 59, No. 1, Fall 1985, p. **14.**

(٩) بخصوص الاجراءات التى اتخذت بعد الثورة ، وبالذات فى مجال تأميم بعض الصناعات ، يمكن مراجعة :

— **The Economist, London, Iwly 14, 1979, p. 77.**

— Udo Stein bach : **op-cit., p-60.** (١٠)

— An Economy Waiting for somethhing to Happen- **The Economist, July** 28, 1979 p. 104.

— **Finantional Times,** January 8, 1980, p-3. (١١)

— Evic Roleau : **op-cit.,** p-15. (١٢)

— Ibid, p-16. (١٣)

— An Economy ....., **op-cit., p-104.** (١٤)

— Ramazani : Iran's Revolution ——, **op-cit., p.-449**

— **Finacial Times,** Augustis, 1980, p-4. (١٥)

— **The Obsevev, 23** November, 1980, p-9.

Evic Rolean : **op-cit., pp-15-16.** (١٦)

(١٧)

— Isabella Camerad' Afflito : persian cantralism versas Local Self-Rule : The Case for Khusistan -**politica Internazionale Lomale** (English Edition) **Lanuova Italica** editrice -vol. 7, No. 1, Summer 1980, p-12.

— **Newsweek** December 12, 179, p-10.

(١٨) لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب ، يمكن مراجعة :

The Middle East, Apolticial and Economic Survey. **Royal** Institute of International **Affairs** (London & New York, 1950), p-202.

(١٩) **فريد هوليداى : مقدمات الثورة فى ايران — مرجع** سبق ذكره — ص ٢٦

(٢٠) فى تفصيل ذلك ، يمكن مراجعة :

— 8 Days, Decembr 22,1979, p-10.

— **حسن لقيس : أبعاد اليراع بين الخمينى وشريعة مدارى — الشرق الأوسط** (لندن) — عدد ١٩٨٠/١/٧ .

(21) Udo Steinbach : **op-cit.**, p-60.

(22) Constitution of the Islamic ——,**op-cit.**, p. 190.

(23) **Financial times, Ianray** 21; 1980, p-2.

(24) **Ramazani** : Iran's Revol. ....., **op-cit., p-448.**

(٢٥) حديث بنى صدر **للنهار العربى والدولى** — بيروت — السنة الثالثة — العدد ١٥١ — ٣٠/٢٤ مارس ١٩٨٠ ، ص ٣١

(26) An Interview with **Bani Sadr-The Middle East** (London) No. 60, April 1980, p-11.

(٢٧) حافظ ابراهيم خير الله : الثورة وبنى صدر ورجال الدين — **الشرق الأوسط** (لندن) — عدد ١٩٨١/٢/٤ — ص ٩

السيد زهرة : **بعد عامين من** الثورة فى ايران — أبعاد الصراع الكبير بين بنى صدر ورجال الدين — **الأهرام** — عدد ١٩٨١/٢/٢٢ — ص ١٢

(٢٨) حسن لقيس : أيام صعبة وتغيرات جذرية ستشهدها ايران قريبا — **الشرق الأوسط** (لندن) عدد ١٩٨١/١/٨ — ص ٨

(٢٩) — **Financial Times, August 20, 1980, p-13.**

(٣٠) — Alex Brodie : **Mullahs Eclipes Bani Sadr- The Observer News Service, May 30, 1980, p-1.**

(٣١) تجدر الاشارة الى أن قادة الحرس الثورى عقدوا مؤتمرا فى طهران فى ديسمبر ١٩٨٠ استمر لمدة ثلاثة أيام ، وأصدروا بيانا ختاميا تضمن أن الحرس الثورى يسير على خط ولاية الفقيه ، ويقف جانبا الى جنب مع اساس الثورة الذى هـــو رجال الدين ، ويدين بشدة المؤامرات ضد الروحانيين .

— **السياسة الكويتية** — عدد ١٤/١٢/١٩٨٠ — ص ١

وتجدر الاشارة أيضا الى أن المادة (١٥) من الدستور الايرانى الجديد نصت على استمرار وجود الحرس الثورى واستمراره فى تأدية دوره .

(٣٢) ميشال نوفل : النهار فى قم تستطلع الآراء — (٢) الثورة الاســـلامية ٣ تيـــارات متداخلة — **النهـــار ، بيروت** — عـــدد ٣٠/١٢/١٩٧٩

(٣٣) حافظ ابراهيم خير الله : الثورة وبنى صدر ... — **مرجع سابق** .

(٣٤) — Eric Roleau : **op-cit., p-19.**

(٣٥) **النهار** — بيروت — عدد ٩/٦/١٩٨٠

— **Financial Times, April 10, 1980, p-3.**

(٣٦) — Financial Times, Ianuary 23, 1980, p-3.
— Finan Cial Times, Ianuary 28, p-2.

— ميشال نوفل: ايران فى مواجهةازمتها الداخلية ٤ — التوازن للاقتصاد باحياء الزراعة وتصنيع النفط والتشييد الذاتى — **النهار** (بيروت) عدد ١٩٨١/٦/١٨

(٣٧) حديث مع بنى صدر — **مجلة الوحدة** — دار طريق الوحدة للطباعة والنشر — بيروت — العدد الثانى — ١٥ اذار — ١٥ ايار ١٩٨٠ — ص ١٤

(٣٨) حديث بنى صدر للنهار العربى والدولى — **مرجع سابق** ص ٣١

(٣٩) سمير الدويهى : بعد تشكيل مجلس الشورى الاسلامى، من يحكم ايران — **النهار العربى والدولى** — السنة الرابعة — العدد ١٦٠ — ٢٦ مايو — ١ يونيو ١٩٨٠ — ص ٣٢

(٤٠) استخدم بنى صدر فى أثناء حملته الانتخابية حوالى ٧٠ مكتب تنسيق فى أنحاء ايران ، واستطاعت مكاتب التنسيق هذه بعد ذلك بتنظيم مؤتمرين ، الأول ، مؤتمر الثورة الاسلامية ، الذى انعقد عقب فوز بنى صدر وشارك فيه ما يقرب من ٣٥٠٠ مندوب. والثانى ، المؤتمر الدولى حول التدخلات الأمريكية فى ايران ، — ميشال نوفل : ايران فىمواجهة أزمتها الداخلية،٣ — تياربنىصدر تحول حركة والحياة الاسلامية دليل تنظيمه — **النهار** — عدد ١٩٨٠/٦/١٧

(٤١) **السياسة** (الكويتية) — عدد ١٩٨٠/١١/٢١ — ص١

— Finacial times, Iuly 30, 1980, p-40. (٤٢)

ـ انطون متى : حكومة رجائى ، بداية الحكم ام بداية ازمة الحكم ؟ ـ **النهار العربى والدولى** ـ السنة الرابعة ـ العدد ١٧، ٨ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٦

ـ حسن لقيس : ايام صعبة .. ـ **مرجع سابق** ـ ص ٨

— The Economist, August 18, 1979, p-16. (٤٣)

— **Financial Times,** December 11, 1979, p-3. (٤٤)

— Ramay ani : Iran's Revol.,..... **op-cit.,** p-452.

(٤٥) سمير الدويهى : بعد تشكيل مجلس الشورى ، من يحكم ايران ؟ ـ **مرجع سابق** ـ ص ٣٢

— Udosteinbach : **op-cit.,** p-62. (٤٦)

Evic Roleaw : **op-cit.,** p-18. (٤٧)

(٤٨) حسن لقيس : ايام صعبة .. **مرجع سابق** . وبخصوص وضع مجاهدى الشعب بعد الثورة ، يمكن مراجعة :

— Roleau : **op-cit.,** p. 18.

— **The Economist,** June 30, 1979, p-50.

خلاصـــة :

لقد حاولنا فى هذا البحث أن نقدم تحليلا لشتى جوانب ظاهرة الثورة الايرانية قدر المستطاع . وما نود التأكيد عليه هنا أن ثمة جوانب عديدة من تلك التى عرضنا لها ، لازالت بحاجة الى تأصيل أكثر ، والى دراسات أخرى أكثر عمقا . ونشير بصفة خاصة الى مسألة الخبرات الكفاحيةالتى يمكنتعلمها من درس الثورة الايرانية. ونبدو أهمية هذا الأمر ، بل والحاجة ، اذا كان المقصود من دراسة أى من جوانب الظاهرة ، هو الاستفادة من الخبرات التى تقدمها ، لا مجرد الدراسة من أجل متعة البحث العلمى فقط .

ونجد لزاما علينا أن نعرض ، ولو بايجاز ، لتساؤل لابد أن يثار بعد كل ما عرضنا ، وهو متعلق بالمستقبل الايرانى كما يمكن توقعه من خلال التطورات السابقة .

ولا نستطيع بطبيعة الحال أن نقدم تصـــورا قاطعـــا فى هذا الخصوص . ومن ثم ، فسوف نكتفى بالاشارة السريعة الى مجموعة من الجوانب ، التى عالجناها فى أجزاء متفرقة من البحث، والتى يمكن أن نلقى الضوء على ما يمكن أن تتطور اليه الأوضاع فى ايران .

أولا : أن القاعدة الاجتماعية للنظام الحالى فى ايران ، سواء من زاوية هوية رجال الدين الطبقية بحد ذاتها أو من زاوية الطبقات الاجتماعية التى تستفيد من الوضع ومن السياسات المتبعة ، هى البرجوازية الايرانية فى التحليل الأخير . ومعنى هذا ، أنه لا يمكن توقع تغير جذرى خارج هذا الاطار ، بمعنى امكانية تحول النظام برمته وسياساته المختلفة ليصبح نظـــاما شعبيا بالمعنى الحقيقى للكلمة .

ثانيا : لقد أشرنا فى ثنايا البحث ، الى مسألة فقدان القيادات الحاكمة فى ايران لبرنامج اقتصادى واجتماعى واضح . والحقيقة أن

هذه مسألة فى غاية الخطورة عندما يتعلق الوضع بمستقبل المجتمع الايرانى فى ظل هذه القيادات . فاذا كان من المتفق عليه أن ايديولوجية النظام للتغير ، ومدى وضوحها من عدمه ، بالاضافة الى طبيعة توجهاتها بطبيعة الحال ، تمثل أحد المحددات الأساسية لمدى قدرته على أحداث تغيرات جذرية فى الأوضاع القائمة . واذا كان هذا هو حال القيادات الايرانية ، فلا يمكن توقع نجاح يعتد به فى المستقبل فى حل المشكلات المختلفة التى يعانى منها الشعب الايرانى ، وعلى وجه الخصوص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية .

ثالثا : رغم ما سبق ، فالحديث عن السقوط الوشيك للنظام الحالى ، هو أمر مغرق فى التفاؤل ، فبالاضافة الى أن مسألة سقوط نظام حكم فى بلد متخلف ليست بمثل هذه البساطة ، فانه بالنسبة لايران على وجه الخصوص يزداد الأمر تعقيدا . فلا شك مثلا أن القيادات الحالية ، أو بعضها على الأقل لازالت شعاراتها ونفوذها الدينى قادرة على استمالة اعداد لا يستهان بها من الشعب،هذا بالاضافة الى أن أيا من قوى المعارضة الأخرى فى البلاد ، ليست مؤهلة بما يكفى لقدرتها على اسقاط النظام ، وهذه على أية حال قضية فى غاية التعقيد ولا يمكن الادلاء بقول فصل فيها .

رابعا : واذا كان البعض يطرح تنظيم « مجاهدى الشعب » بوصفه القوة الأساسية التى يمكن أن تشكل بديلا للنظام الحالى ، فان ثمة ثلاث ملاحظات أساسية بهذا الصدد :

١ ــ أن التنظيم لازال أسير أسلوبه فى الكفاح المسلح (أسلوب حرب العصابات) . وفى اعتقادنا أن هذا الأسلوب رغم ما يلقيه من رعب فى قلوب قيادات النظام ، ورغم ما يجلبه من سمعة للتنظيم ، الا انه فى نهاية الأمر ليس كافيا بحد ذاته لاسقاط نظام حكم واقامة نظام آخر ، خاصة وان كلا من طرفى الصراع يملك مقومات استخدام هذا العنف والاستمرار فيه .

٢ ــ أن قضية التوفيق بين الماركسية والاسلام التى يتبناها التنظيم ، تدفع المرء الى التشكك كثيرا فى طبيعة البرنامج الاقتصادى والاجتماعى الذى يمكن أن يفرزه مثل هذا التوفيق ، وعما اذا كان يمكن أن ينتج عنه شكل آخر غير الأشكال الاصلاحية .

٣ — ثمـــة قضية هامة متعلقة بالخلافات الكبيرة بين تنظيمى المجاهدين والفدائيين ، رغم اوجه اللقاء بينهما . هذه الخلافات ، التى يمكن أن تتفاقم بدرجة كبيرة فى حال وصول المجاهدين للسلطة، والتى يمكن أن ينتج عنها وضع من الاضطراب ، قد لا يفترق كثيرا عن حالة الفوضى الحالية فى الأوضاع الايرانية .

وعلى أية حال يمكن القول فى النهاية أن كسر حلقة التطـــور المفزعة فى ايران أو غيرها من البلاد المتخلفة ، لا يمكن أن يتم ما لم تنتقل السلطة الى قيادات تعبر عن طبقات اجتماعية تمثل مصالحها وفكرها نقيضا موضوعيا وشاملا لمصالح وفكر الطبقات المسيطرة .

وأيا كانت ما تثيره هذه الحقيقة من مشـــاكل ، وما يعترضها من عقبات ، الا أنها تبقى الحقيقة الصحيحة فى عالمنـــا المعاصر ، والتى أثبتتها وتثبتها كل يوم خبرات الشعوب .

الفهـــرس

□ تقـــــديم ٣

□ مقـــدمة :

. . . . . ٥

□ الفصل الاول :

التحـــولات الاجتمـــاعية والســـياسية في ايران حتى الارهاصـــــات ١١

□ الفصل الثاني :

ايران في عهد الشاه ـ دراســة للاوضاع الاجتماعية والســـياســـية ١٢

□ الفصل الثالث :

الثورة .. وظاهرة الزعامة الدينية ١٢٣

□ الفصل الرابع :

تطورات ما بعد الثورة ١٥٠

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٨٥/٢٨٩٤

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر

هذا الكتاب :

أثارت الثورة الإيرانية عند تفجرها عام ١٩٧٩ ونجاحها فى إسقاط نظام الشاه ، عديدا من التساؤلات والقضايا الهامة ، ما هى العوامل التى افضت الى تفجر الثورة ؟ .. كيف سقط نظام الشاه بكل جبروته ورغم دعم الولايات المتحدة له ؟ .. لماذا آلت قيادة الثورة الى رجال الدين دون غيرهم من القوى السياسية الأخرى ؟ .. ما هو مستقبل ايران فى ظل حكم رجال الدين ، وهل بمقدورهم ان يقدموا حلولا جذرية لمشاكل الشعب الإيرانى المتعددة ؟ ..

والكتاب يجيب عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال دراسة معمقة لتاريخ ايران الاجتماعى والسياسى المعاصر . فيعرض فى البداية للملامح التاريخية العامة للتطور الاجتماعى والسياسى فى ايران ، وأهم التطورات التى شهدتها منذ مطلع القرن العشرين وحتى الأربعينيات ، ويركز بعد ذلك على الأوضاع الإجتماعية والسياسية فى إيران فى عهد الشاه من زاوية دور جهاز الدولة فى المجتمع ، وخريطة الأوضاع الطبقية ، وأوضاع مختلف القوى السياسية . ويتتبع بعد ذلك تطور احداث الثورة ، والعوامل التى قادت الى الزعامة الدينية لها ، وملامح النظام الجديد والتطورات الإجتماعية والسياسية التى شهدتها ايران فيما بعد الثورة . ويحاول فى النهاية ان يجيب على التساؤل : حكم رجال الدين فى إيران .. إلى أين ؟

المـــؤلف

خريج قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٦ . حاصل على الماجستير فى العلوم السياسية . باحث بوحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . اشترك فى كتاب « الدولة الفلسطينية » وله تحت الطبع كتاب « أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر » . وله عديد من الدراسات والمقالات المنشورة فى عديد من المجلات والصحف المصرية والعربية .

الثمن ٥٠ قرشا

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر